



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف سيبدو العالم بعد بريكس 2023؟

تواصل التحضيرات لقمة مفصلية لبريكس طال الحديث عنها وطل انتظارها؛ قمة جوهانسبرغ-جنوب إفريقيا، في آب 2023. بريكس بدولها الخمس، وقبل أي عمليات انضمام جديدة، تشكل 42% من سكان العالم، و31.5% من الناتج الإجمالي العالمي، و26.7% من مساحة الأراضي في العالم. الأعضاء الجدد المحتملون تضمهما قائمتان، واحدة قصيرة يحتل انضمام أعضائها قريباً، وأخرى طويلة لن يتم انضمامها في القريب العاجل. في القائمة القصيرة، الأبرز: هي إيران والسعودية وتركيا، وبين من تضمهم القائمة الطويلة، مصر والجزائر والأرجنتين.

ورغم الأهمية الكبرى لعمليات الانضمام المحتملة، وما سيرتب عليها من إعادة ترتيب لمجمل النظام العالمي، إلا أن موضوع عملة بريكس يتربع على رأس الأولويات من حيث تأثيراته الكبرى على مستقبل العالم بأسره.

إن الأداة الأساسية في الهيمنة الغربية والأمريكية بشكل خاص على العالم بأسره، وفي استعباده ونهبه، هي الدولار كعملة عالمية، سواء كوسيلة للدفع، أو كاحتياطي، أو كوسيط اقتناز، وكوسيط استثمار، وعيب الدولار الأكبر ليس فقط في كونه يصدر عن دولة واحدة ويفرض على العالم بأسره، بل أيضاً في كونه يصدر دون أي أساس مادي اقتصادي، لا ذهب ولا غيره «السهم الولايات المتحدة في الناتج العالمي انخفض في 2022 إلى 15.5%».

عملة بريكس الجديدة المقترحة، ستقوم على أساس مادي صلب، هو الناتج المحلي الإجمالي للدول المشاركة في منظومتها، وعلى الذهب أيضاً كأحد دعائمها المادية، وستكون لهذا السبب عملة تضمن تبادلاً متكافئاً بين دول هذه المنظومة، وتوفر لكل دول العالم الأخرى إمكانية التبادل المتكافئ.

بطبيعة الحال، فإن مجرد ظهور عملة بريكس لن يعني اختفاء الدولار الفوري، ولكنه سيعني بالتأكيد تراجعاً إضافياً وحاداً في دوره على المستوى العالمي. يقدر الخبراء أنه خلال سنتين إلى خمس سنوات كحد أقصى من تاريخ ظهور عملة بريكس، فإن الحصة التي يحتلها الدولار اليوم من السوق العالمية، ستراجع إلى النصف... وهو الأمر الذي ستترب عليه تبعات كبرى في كل أنحاء العالم:

أولاً: في الداخل الأمريكي، يشكل ربع الدولار ما يقرب 16 ترليون دولار من الناتج الإجمالي السنوي للولايات المتحدة، مقابل 7 ترليون إنتاج حقيقي. وإذا فقد الدولار نصف ما يحتله ضمن السوق العالمية، فهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سينخفض بحدود 8 ترليون دولار... من الصعب تخيل ما يمكن أن يؤدي إليه تراجع بهذا الحجم، ولكن حده الأدنى هو ارتفاع حدة التناقضات الداخلية، وانخفاض القدرة على تمويل النشاط العسكري والسياسي الخارجي، وحده الأعلى هو الحرب الأهلية داخل أمريكا، وربما وصولاً إلى التفكك بين الولايات الغنية من جهة والفقيرة من جهة أخرى، وبين هذين الحدين هناك احتمال انكفاء إضافي مع محاولات ترتيب الوضع الداخلي، ومحاولات إشعال مزيد من بؤر التوتر حول العالم.

ثانياً: في أوروبا، سيتراجع دور اليورو وتأثيره أيضاً، ولكن ربما سيكون التأثير الأكبر هو بتضافر تقادم الأزمات الاقتصادية الداخلية، والمساعي الأمريكية لدفع أوروبا للقتال حتى آخر أوروبي ضد روسيا بهدف تحطيم كل منهما، وعبر شكل جديد من الفاشية في أوروبا، لن يكون نظاماً واحداً مركزياً على الطريقة النازية، بل عدة أنظمة فاشية تقمع شعوبها وتقتل فيما بينها، لتصب الدماء والأموال في خزانة دراكولا الأمريكي.

ثالثاً: سيتواصل صعود دور الصين حول العالم، ليس اقتصادياً فحسب بل وسياسياً أيضاً. وستتحول مثال التنسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية إلى المثال الأول ضمن عدة أمثلة أخرى ستليه، بما فيها أمثلة أخرى ضمن منطقتنا نفسها، كما سيستمر تحالفها الاستراتيجي مع روسيا بالتعمق والتوسع.

رابعاً: في روسيا سيشتد الصراع الداخلي أكثر فأكثر، وستصبح عملية الاستدارة ضد الرأسمالية نفسها، في إطار الصراع مع الإمبريالية، وكما تنبأ لينين، أكثر رهنية وأكثر إلحاحاً... هذه الاستدارة التي بدت احتمالاً في السنوات الماضية، باتت الآن طريقاً إجبارياً تزداد مؤشرات المضي فيه، وحتى النهاية، مع كل مطلع شمس... وسيصبح لروسيا بلعب دورها الذي خسرت مع انهيار الاتحاد السوفييتي بتقديم نموذج على المستوى العالمي. خامساً: الأزمات الإقليمية حول العالم، ومع دور أكبر لروسيا والصين، ستتجه نحو الحلحلة ونحو تكريس الاستقرار على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وإن من طرف واحد، بما في ذلك في فلسطين وفي سورية.

هذه كلها هي الاتجاهات العامة التي يعدها بها عالم ما بعد قمة بريكس 2023، وبطبيعة الحال فإن الوصول إلى منتهاها لن يتم بطريق مستقيم، بل عبر تعرجات وإعاقات لا بد منها، ولكن الضوء في نهاية النفق العالمي بات واضحاً وبيئاً... والسير نحوه بات أكثر انتظاماً وأكثر سرعة...



أكثر من ثلث الأجر السوري تبخر منذ بداية 2023

[12]

شؤون عربية ودولية



«جردة حساب»

بعد انتهاء العدوان على جنين

17

شؤون محلية



يأس وعجز أم تكريس

للتراجع والاستنزاف!؟

09

ملف «سورية 2023»



جانب من جوانب الثقب الأسود:

«منطقة الـ 55 كم»

06

شؤون عمالية



إن كانت الحكومة تدري فتلك مصيبة

وإن كانت لا تدري فالمصيبة أعظم

02

الحد الأدنى للأجور بين التحديد القانوني والدستور



من مفارقات السياسة الاقتصادية في سورية هو وضع سقف للأجور والرواتب في مقابل تحرير الأسعار ورفع الدعم وبعكس ما ينص عليه الدستور الذي ربط في المادة الأربعين منه الحد الأدنى للأجور والرواتب بمستوى الأسعار وبما يضمن تأمين المتطلبات المعيشية وتغيرها.

أديب خالد

الحد الأدنى للأجور والرواتب

والحد الأدنى للأجور والرواتب في القطاع الخاص لم يتجاوز 92700 ليرة سورية فقط لا غير. في حين تحتاج الأسرة اليوم إلى مبلغ أكبر بكثير من ذلك لتؤمن احتياجاتها الأساسية فقط من غذاء وصحة وتعليم وسكن، وتعتبر وزارة العمل وكافة مؤسسات الدولة التي لها علاقة بتنظيم علاقات العمل ومنها للاتحاد العام لنقابات العمال وحتى في القضاء أن هذا التحديد القانوني للحد الأدنى للأجور والرواتب أهم من النص الدستوري المذكور أعلاه وتعتبر هذه الجهات أن أي مطالبات عمالية تتضمن المطالبة بزيادة الأجور فوق هذا الحد غير قانونية وغير شرعية طالما أن رب العمل يلتزم بالحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة وليس هناك ما يجبره على زيادتها مهما كان مستوى المعيشة مرتفعاً.

تعتبر أن أي زيادة للعمال فوق الحد الأدنى هي عطاء ومنة من رب العمل يستطيع التراجع عنها متى أراد لأنه لا شيء قانونياً يلزمه بها تماماً كالتعويض المعيشي الذي يعطى للعمال أضعافاً عن الحد الأدنى للأجور والرواتب ولكن لا يتم احتسابه من الراتب المقطوع وبالتالي تأميمات

العمال وحقوقه ومطالبته يجب أن تدور في حدود الحد الأدنى للأجور والرواتب فقط.

لا حق للعمال بالمطالبة أكثر من الحد الأدنى

وقد حصلت عدة إضرابات في عدة معامل للمطالبة بزيادة الأجور والرواتب بسبب غلاء المعيشة وكان الرد على هذه المطالب من قبل وزارة العمل أنه طالما التزم رب العمل بالحد الأدنى للأجور والرواتب فلا تثير عليه ولا يمكن إجباره على إعطاء زيادة عنها متناسين النص الدستوري الذي يعتبر أقوى من التحديد القانوني للحكومة للأجور والرواتب وعلى أساسه يجب أن تحتسب الأجور، وأن هذا التحديد بحد ذاته غير قانوني لعدم مراعاته نصوص الدستور في حساب الأجور والرواتب فعلى أي أساس يتم إقراره والزام العامل به؟

وإذا كان أرباب العمل على أرض الواقع ولعلمهم السابق أن ليس هناك عامل يقبل بالعمل بالحد الأدنى للأجور لذلك يعطون عمالهم تعويض معيشة يعادل أضعاف الحد الأدنى فما الذي يمنع الحكومة من رفعه إلى مستويات مقبولة لرفع تعويضات العمال والزام أرباب العمل فيه خاصة أن ذلك يعود بالفائدة على العامل ويرفع شيئاً من الظلم عنه وترتفع بذلك إيرادات

مؤسسة التأمينات الاجتماعية. واليوم وبعد البدء بسياسة رفع الدعم والتي ستستكمل لتصل إلى رفع الدعم نهائياً عن جميع المواطنين كيف ستقوم الحكومة بتعويض أصحاب الأجور وخاصة أن الدعم كان تعويضاً عن تشوه العلاقة بين الأجور ومستوى المعيشة فهل ستقوم الحكومة برفع الأجور والرواتب بما يتناسب مع مستوى المعيشة بعد رفع الدعم؟؟؟

اللجنة الوطنية للأجور

كيف يتم تحرير الأسعار ورفع الدعم عن العامل في مقابل أنه يتم إخضاع الأجور والرواتب للتحديد القانوني ويضعون سقوفاً لها لا يجوز تجاوزها سواء كان هذا في القطاع الخاص أم العام، ولماذا لم تجتمع اللجنة الوطنية لتحديد الأجور والرواتب التي نص عليها قانون العمل؟ فمذ إن قراره عام 2010 وحتى اليوم لم تجتمع هذه اللجنة ولو لمرة واحدة، وبقيت حتى هذه اللحظة معطلة ومهمتها الأساسية دراسة الأجور والرواتب كل عام وتعديلها بما يتوافق مع تغير مستوى المعيشة، ورغم التآكل الذي أصاب الأجور خلال عشر سنوات من عمر الأزمة وانخفاض القيمة الشرائية للعملة وما رافقها من ارتفاع الأسعار لم تر هذه اللجنة النور بعد.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



إن كانت الحكومة تدري فتلك مصيبة وإن كانت لا تدري فالمصيبة أعظم

تلعن الجهات الرسمية وغرف الصناعة في المحافظات المختلفة مراراً وتكراراً أن الإنتاج وتحسينه من أولويات عملها، وسوف تسعى بما أوتيت من قوة وما أوتيت من موارد لتحقيق هدف زيادة الإنتاج وتطويره سواء عبرها مباشرة أو عبر شركاء محليين وغير محليين وتعد تلك الجهات الاجتماعات والندوات، وتشكل مجالس الأعمال مع شركائها في الدول الأخرى، وتم إصدار العديد من القوانين التي تنص على الاستثمار في الجانب الإنتاجي الصناعي والزراعي والآن في الطاقة الكهربائية «الطاقة البديلة والمتجددة» كما يقال عنها.

هذا الكلام الذي تردده على مسامعنا الجهات المختصة في المسألة الصناعية والإنتاجية، يبقى هذا الكلام كلاماً طالماً أن الواقع الإنتاجي والصناعي ينحدر نحو الأسفل بخطه البياني من حيث عدد المنشآت العاملة، والتي تن من وطأة التكاليف العالية لأسباب أهمها عدم توفر المواد الأولية التي بمعظمها مستوردة من الخارج، والصعوبة الأخرى التي تواجه من بقي من الصناعيين عدم توفر المشتقات النفطية والتي ارتفعت أسعارها بشكل متوال وخاصة مادة الفيويل، وإن توفرت فأسعارها عالية تزيد من تكاليف الإنتاج وبالتالي لا توجد سوق للتصريف إلا بشق الأنفس وهذا الواقع قد عبر عنه بمرارة مجموعة كبيرة من الصناعيين المكتوبين بنار الإجراءات الحكومية ويحذرون من مخاطر تلك الإجراءات على استمرار صناعاتهم.

ماذا يعني هذا الوضع؟ أي ماهي نتائج التضيق والحصار على الصناعة بالرغم مما يقال عن ضرورة دعمها.

النتائج المباشرة لسياسة التطفيش يتحمل وزرها العمال المرابطون خلف ألتهم فهم يخسرون من تلك السياسات القسم الأكبر من أجورهم بسبب التوقفات المتكررة للمعامل، حيث يلجأ أرباب العمل إلى توزيعهم على دفعات مقابل نصف أجورهم، أي يعملون بنصف طاقتهم الإنتاجية المفترضة التي تؤمن لهم أجراً كاملاً وربما حوافز ومكافآت.

الجانب الأخر من سياسات الحكومة تجاه الصناعة أن أرباب العمل يلجؤون إلى تصفية معاملهم والهروب خارج البلاد لبيدأوا رحلتهم الجديدة في تأسيس صناعاتهم في بلاد المهجر، ومنهم من استبق الأمور وقاموا بتأسيس مشاريع صناعية خارج البلاد، وهذه خسارة كبرى يبنى بها الاقتصاد الوطني بشكل عام وخسارة مباشرة للإنتاج وللخبرات المكوّنة لليد العاملة التي يضحى بها وتتحول وتتضم إلى جيش العاطلين عن العمل أو جيش المهاجرين الباحثين عن عمل مهما تكن النتائج وتعدد الأسباب، والأمثلة عديدة.

لا ندري إن كانت تعي الحكومة المخاطر السيئة المتعددة التي تصيب الوضع الصناعي والزراعي، وهذا سؤال افتراضي لأنها تعلم بتلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السياسية، جراء ما يجري بحق الصناعة والزراعة والعمال من عمليات قسرية في النهاية، تصب في صالح الناهيين وأمرء الحرب بسبب تركيز الثروة بين أيديهم وإعادة توويرها في مطارح لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي. الصناعة السورية اقتربت من حالة الانهيار، والطبقة العاملة السورية اقتربت من حافة الجوع وستبث عن مخارج للدفاع عن حقوقها



بعد البدء
بسياسة
رفع الدعم
عن جميع
المواطنين
كيف ستقوم
الحكومة
بتعويض
أصحاب الأجور
وهل ستقوم
الحكومة برفع
الأجور والرواتب
بما يتناسب
مع مستوى
المعيشة بعد
رفع الدعم؟؟؟

المال العام تجب حمايته

المال العام ليس ملكاً لأفراد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع. بل هو ملك للمجتمع بكافة أفرادهم وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية. ومهمة الدولة بكافة أجهزتها الإشراف عليه وحسن إدارته وتطويره للصالح العام. وهي مسؤولة عن حمايته والحفاظ عليه وعدم التفريط به تحت أي ظرف كان أمام المجتمع، وهذا من أساسيات وجودها، كدولة راعية للمجتمع.

■ نبيك عكام

ويتضمن المال العام حسب الدستور وخاصة المادة الرابعة عشرة منه «الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة في البلاد». وفي الحروب أو الأزمات التي تتعرض لها البلاد، تعتبر حماية هذه الثروات والمنشآت والمؤسسات من المهمات الوطنية الكبرى على عاتق الحكومة. وكذلك من مهمات المنظمات الشعبية المختلفة، وخاصة النقابات العمالية، مراقبة أداء الحكومة في حماية الأموال العامة ومنعها من التفريط بهذا المال أو إساءة استخدامه والدفاع عن هذه المصالح باعتبار النقابات أفراداً في هذا المجتمع وأصحاباً للمال العام وليسوا شركاء للحكومة في وظيفتها ومهمتها بإدارة المال العام وإعادة توزيعه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية. وذلك باستخدام كل الطرق والأساليب التي تضمنها الدستور بما فيها التظاهرات والإضرابات ضماناً لحق المجتمع وكافة أفراد.

ووفقاً لجوهر الدستور في الأموال العامة، تحدد واجبات الرعاية والحماية الاقتصادية والاجتماعية من جانب الحكومة من خلال الاستخدام



يتضمن المال العام حسب الدستور وخاصة المادة الرابعة عشرة منه «الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة في البلاد» وفي الحروب أو الأزمات التي تتعرض لها البلاد



المختلفة العربية منها والأجنبية إضافة إلى المحلية تحت يافطات عدة ومنها إعادة الإعمار. المطلوب اليوم تحسين القطاعات العامة المختلفة وخاصة الإنتاجية وتطويرها وحمايتها وحماية مستلزمات الإنتاج وأهمها اليد العاملة، حيث يجب تحسين أجور العاملين بما يتناسب مع الوضع المعيشي، وإيجاد البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن حقوقهم المختلفة في العمل والحياة الكريمة، وكذلك حماية المال العام من عبث قوى الفساد والتهب تحت مختلف التسميات والزرائع من تطوير وإعادة الإعمار وغيرها.

بخصخصتها أو بيعها تحت مسميات تضليلية، ظهرها عملية التطوير الصناعي والتقدم التكنولوجي وهو من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، وجوهرها بدل الحكومة كل ما بوسعها لتوفير أفضل الظروف والأوضاع الملائمة لقوى رأس المال والمستثمرين بما فيهم قوى الفساد للاستفادة من المال العام وتطويره لمصلحتهم، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها وأيضاً من خلال تأمين تلك البيئة القانونية والتشريعية التي تؤمن المزايا المختلفة والمتزايدة بحجة جذب هذه الاستثمارات

حسب نوعية العمل ومردوده»، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغييرها. كما أكدت المادة بأن تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال. ولكي يؤدي المال العام وظيفته الاقتصادية والاجتماعية يجب على الحكومة تأمين الحماية اللازمة والضرورية لكل المنشآت في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي من الأخطار والحوادث، أو تعطل الإنتاج وذلك عبر تطوير أدواته وتوفير كافة مستلزماته من مواد أولية ويد عاملة. لا أن تقوم

الأمثل لهذه المؤسسات والمنشآت والمرافق وتطويرها، والتي منها قطاع الكهرباء والاتصالات والمياه والقطاع الصحي وغيره، عن طريق زيادة نسب النمو بالاستثمار الأكبر في القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وتقديم الدعم اللازم لها، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وانعكاسه المباشر على رفع الحد الأدنى للأجور بما يوازي الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وخاصة العاملين بأجر. وهذا ما أشارت إليه المادة 40 من الدستور، «لكل عامل أجر عادل

الطبقة العاملة



كوريا اتحاد النقابات العمالية الكوري يقرر إضراباً لمدة أسبوعين

من المقرر أن يبدأ اتحاد النقابات العمالية الكوري، أكبر مجموعة عمالية بالبلاد، إضراباً عاماً لمدة أسبوعين احتجاجاً على سياسات العمل. يهدف الإضراب الذي سيستمر حتى يوم 15 تموز إلى حشد الدعم الشعبي لدعوة الاتحاد بالمطالبة بزيادة الحد الأدنى للأجور وإيقاف ما يسمى بسياسات الحكومة «الداعمة للكيانات التجارية الكبرى والمناهضة للعمال». ويقدّر الاتحاد أن أكثر من 500 ألف عضو من الأعضاء سينضمون إلى الإضراب، وأشار إنه سيشارك العاملون في كل صناعة ليوم أو يومين. وأضاف الاتحاد، ستنظم نقابة عمال هيونداي موتر إضراباً في 12 تموز، مع نقابة عمال معادن كوريا. وكذلك نقابة عمال خدمات توصيل الطرود، وتعهدت نقابة العاملين في المجال الطبي بإضراب عام إلى أجل غير مسمى بدءاً من 13 تموز. وخلال الإضراب الذي سيستمر أسبوعين، يخطط الاتحاد لتنظيم مسيرات ليلية في جميع أنحاء البلاد، مطالبين الحكومة بالاستقالة.



المغرب إضراب عمال شركة «أوزون»

تعيش منطقة عين حرودة في المغرب على وقع غليان كبير جراء إضرابات عمال النظافة التابعين لشركة أوزون منذ أسابيع، وشكلت مناسبة عيد الأضحى تحدياً كبيراً لمجلس منطقة عين حرودة بسبب تراكم النفايات بمختلف الأحياء حيث تكدست النفايات في الحاويات بمختلف الشوارع والأحياء. ويعود سبب الإضراب إلى عدم حصول العمال على مستحقاتهم الشهرية، ويطالبون بزيادة رواتبهم الشهرية ودعت النقابات المعنية في المدينة السلطات المنتخبة والمحلية إلى الإسراع في حل مشكلات عقود النظافة، وتمكين العمال المضربين عن العمل من أجورهم. ويشهد ملف النظافة توتراً بسبب عدم التأشير على الصفة العمومية المتعلقة بالنظافة من طرف الوزارة المعنية وتعمل شركة «أوزون» منذ آب 2022.



كندا إضراب آلاف العمال في 30 ميناء

بعد عدة أشهر من المفاوضات الجماعية التي وصلت إلى طريق مسدود، أُضرب في الأول من الشهر الجاري أكثر من 7 آلاف عامل و49 من أرباب العمل شملت 30 ميناء على الساحل الغربي في كندا. بما فيها أكبر ميناء في البلاد يقع في فانكوفر بسبب نزاع حول عقود العمل وأتمتة الموانئ، وزيادة تكاليف المعيشة التي تتطلب زيادة في الأجور واعتبر الاتحاد الدولي لعمال الشحن والتفريغ أن هذه من الأسباب الرئيسية وراء الإضراب الجماعي الذي اتخذته الاتحاد. وأضاف الاتحاد لم تتخذ هذا القرار بسهولة، لكن توجب علينا ذلك من أجل حماية مستقبل العمال. وأضاف، أنه ما زال متفائلاً حول إمكانية توقيع اتفاق جماعي يضمن حقوق الطبقة العاملة.



كاليفورنيا عمال الفنادق في إضراب عن العمل

دخل الآلاف من عمال الفنادق في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية في إضراب عام عن العمل من أجل المطالبة بزيادة أجورهم ورفع قيمة التعويضات الممنوحة لهم، وقد دعا إلى هذا الإضراب نقابة العمال التي تمثل أكثر من 15 ألف عامل في 65 فندقاً رئيسياً في مقاطعتي لوس أنجلوس وأورانج، حيث خرج عمال فنادق «جي دبليو ماريوت» في وسط مدينة لوس أنجلوس «وميلينيوم بالتيمور» و«فيرمونت ميرامار» في سانغتا مونيكيا، و«شيراتون يونيفرسال» من عملهم يوم الأحد الثاني من الشهر الجاري من أجل تحسين أجور العمال، ويستمر الإضراب إلى مدة غير محددة بحسب ما صرّحت النقابة. وأضافت النقابة أنه صوت 96 في المئة لدعم خيار الإضراب وتطالب النقابة بزيادة فورية في الأجور بمقدار 20 إلى 25 في المئة كرفع فوري.

حياتنا وحياتهم...



يستقبل رواد كل يوم جمعة بفيض من الفرح والسعادة والحب، ناهيناً عن أن هذا اليوم هو عطلة وهذا سبب مقنع للسعادة خاصة بعد أسبوع عمل شاق ومرهق، إلا أن ما يميز يوم الجمعة الخاص برواد أعمق وأجمل أضعافاً مضاعفة من عطلة أو استراحة، فرواد يلتقي بابنته الوحيدة البالغة من العمر ثلاث سنوات في نهاية كل أسبوع، وهو على هذه الحالة منذ انفصاله عن زوجته قبل سنتين من اليوم.

■ مراسل قاسيون

ساعات عمل طويلة.. وأجر «حده ولا حرج»

بدلاً من العمل بشهادته الجامعية «اختصاص الهندسة المدنية» يعمل رواد بأحد المطاعم «كرسون» منذ بداية حياته الجامعية قبل ست سنوات هذا العمل الذي كانت الغاية منه في حينها أن يؤمن مصروفه اليومي ومتطلبات دراسته، إلى حين تخرجه والعمل بشهادته، وانسجماً مع ظروفه ودراسته بدأ العمل في الوردية الليلية من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة الثالثة صباحاً أي إنه يعمل 9 ساعات بشكل يومي مقابل أجر ثابت يبلغ 450,000 ليرة فقط لا غير خاصة وأن هذه المهنة مرتبطة بالمداخيل الأخرى «بقشيش الزبائن» وهذه المداخيل تدخل بحسابات صاحب العمل أثناء تحديده لأجر العامل، المهم أن دخل رواد الشهري لا يتجاوز 700,000 ليرة بالحد الأقصى.

حجم المسؤوليات مقابل مقدار الدخل

يقول رواد «شو بدي قلك لحتى قلك، عد على إيدك، أجار بيتنا 500,000 ليرة، مصروف بيتنا مع كل التقنين يلي عاملو بابا حوالي

مليون ليرة وأقل من هيك مستحيل نقدر نعيش، أدوية لأهلي، لسا ما قلكك مواصلات واتصالات وإزا اضطينا لشي حالة طارئة خالص منوقف لا حول لنا ولا قوة ومنستنى رحمة الله، ما في غير أنا وأبي بالبيت عم نشغل، هو موظف بالدولة وراتبو يعني حرام نقول عنه راتب، وإخواني مسافرين ويا بيبعتونا كل شهر يا لا، يلي فيهم مكفيهم، ع أساس يلي بيسافر كأنو خلص نفد واستقر».

الأشد قهراً

يكمل رواد «أحياناً مجبر بقصر ببند معين من بنود المصاريف يلي عديتلك ياه، وبواسي حالي إنو الحياة صعبة والرواتب معدومة، بس بموت من القهر، شعور العجز والعوز يلي بشعر فيه وقت فكر بحياة بنتي هو شعور قاتل، اتخيل أنا ببعثها مصروف بالأسبوع 50,000 ليرة مستوعب معي الرقم؟ خمسين ألف شو بدهن يعملو؟ شو ممكن قدامها لهي البنبت بيهك رقم تافه؟ ما بجيب كنزة، ما بجيب بيجاما نوم، البنبت عم تكبر يومياً ومصروفها عم يزيد يوم ورا يوم. يا زلمة بشتي أخذها شي مشوار، بشتي أخذها ع الملاهي، اشترى شي لعبة، عمل أي شي، بس مو طالع بايدي شي، هاد الرقم

التافه يلي عم أعطيها إياه هو تقريباً نلت راتبي.

ويلي بيقهر أكثر شوف ابن صاحب المطعم، أنا واثق إنو مصروف هاد الولد الأسبوعي يعادل بدون مبالغة مصروف بيتنا لشهرين ثلاثة، مو حسد ولا ديقة عين أبداً الله يهنيه، بس الفرق بين حياة بنتي وحياة هاد الطفل بيقهر. من حقي أمن لبنتي طفولة سليمة، مو عدل أبداً إزا بدي اشترى تياب تكون المفاضلة بين تيابها أو أدوية أمي، ظلم وقت فكرة إنو تطلع هي البنبت شي مشوار رح تخليني مكسور لنهاية الشهر، قسماً بالله بدون مبالغة ما بشترى تياب جديدة إلا كل عيد، غير هيك كل التياب يلي بتلبسها قديمة وشاحدها من رفقاتي، وعماتي وخالاتي.

شيء واحد جميل ولا يوجد غيره

ينهي رواد كلامه بما يلي «بس مقابل

كل هاد البؤس ومقابل كل الإرهاق الجسدي والرعب النفسي يلي حكيتك ياه، ما فيني أوصفك فرحتي وسعادي وجمال حياتي وروعة مشاعري وقت يجي يوم الجمعة وروح شوف «ريم» ما بتتخيل قديش بيلبقلها هاد الاسم ولو بصير عمرها مية سنة رح تضل بعيني الغزال الصغير «معنى اسم ريم». هاد الروتين الجميل الوحيد يلي بعيشه، بعيداً عن قرف الشغل وروتينه، بحس رب العالمين بعثلي هالبنبت لشوفها نهاية كل أسبوع لارتاح من تعب وقهر الأسبوع الماضي واستقبل الأسبوع القادم بإرادة وعزيمة وشغف، وعلى فكرة اللقاء الجاية بالأسبوع القادم هو اللقاء رقم 103، هي اللقاءات هي الشيء الوحيد يلي خلاني استمر لهاد الوقت ويلي رح يخليني أستم طول العمر».

الخلاصة

لا يكفي أن يتنفس الفقير ويأكل ويشرب وينام الليل ويصحو في النهار، حتى يقال عن هذا الشيء الذي يعيشه «حياة» وذلك عند مقارنة أيامه البائسة مع حياة ذوي الثراء الفاحش من بزخ وترف ورفاهية. خاصة وأن زيادة ثراء الأثرياء يعني بالضرورة مراكمة ومضاعفة بؤس الفقراء وقتل أحلامهم وسحق مشاعرهم ومسحها. تشوّه حياة رواد وأبناء الطبقة العاملة مجملهم هي نتاج لتشوّه السياسات الليبرالية المتوحشة التي انتهجتها الحكومة، والإصرار على هذه السياسات يعني ضمناً الاستمرار بقتل أصحاب الأجور وتدميرهم، يعني بالضرورة القضاء على ما تبقى من إنسانية العمال ومشاعرهم ونفوسهم الكريمة، من أجل أصحاب الأرباح، أصحاب النفوس الدنيئة، تلك القلة القليلة التي تتنعم بثروات البلاد ومقدراتها مضحية بالبلاد وشعبها ووجودها ودورها وكيانها، في سبيل الإصرار على بطشها وظلمها ومراكمة ثرواتها.

تشوّه حياة رواد وأبناء الطبقة العاملة مجملهم هي نتاج لتشوّه السياسات الليبرالية المتوحشة التي انتهجتها الحكومة والإصرار على هذه السياسات يعني ضمناً الاستمرار بقتل أصحاب الأجور وتدميرهم

عملية جنين: ما يخفيه العدو أكثر بكثير مما صرح به



وضع الكيان الصهيوني هدفاً رئيسياً لعمليته العسكرية في جنين، هو اجتثاث البنية التحتية للمقاومة في جنين لردعها عن تنفيذ العمليات ضد المستوطنين، هذا ما أعلنه رئيس حكومته «نتنياهو» في اللقاء الصحفي الأول بعد بداية العملية العسكرية. هذا أيضاً ما روج له معظم وزراء الحكومة والمسؤولون الأمنيون. أما عملياً فإنها انقسمت العملية لشقين، الأول: هو التصفية الجسدية لكوادر المقاومة اغتيالاً أو أسراً، والثاني: هو تدمير مصانع العبوات الناسفة ومراكز تصنيع الصواريخ.

علي اسماعيل

هل استطاع الكيان بهذه العملية تحقيق هدفه؟

في معرض الإجابة عن هذا السؤال، سأذهب إلى ما يقوله أكثر المتحمسين الصهيونية، بأن هذه العملية العسكرية دمرت جزءاً أساسياً من مراكز تصنيع العبوات الناسفة، وقضت على مصانع الصواريخ بالكامل، التي للعلم لم نر منها إلا تجربتين أو ثلاث، لم تنجح أي منها في إيصال الصاروخ لهدفه، بالتالي نتحدث عن صناعات هجينة هي أساساً ما زالت خارج المعادلة.

أما بالنسبة للاغتيالات، فمعظم الشهداء الذين سقطوا في المعركة البطولية دفاعاً عن المخيم لم تتجاوز أعمارهم الـ 20 عاماً، وما لا يخفى على أحد أن معظم كوادر المقاومة الفلسطينية في الضفة تُعتقل أو تُغتال بشكل متكرر ودائم منذ سنين، وجميعنا أيضاً واکب تطور قدرات المقاومة وارتفاع وتيرة عملها في السنين الماضية رغم وجود هذا العائق، بالتالي، راكمت المقاومة في الضفة مناعةً اتجاه اغتيال كوادرها، وأوجدت الطرق المناسبة للتعامل مع هكذا أحداث دون أن تؤثر بشكل مدمر على عمل خلاياها.

إذا ما دققنا في التهديدات الأمنية التي تواجه الكيان فإن كل العمليات الفدائية التي حصلت ألقه في السنون القليلة الماضية، في الداخل المحتل، كانت تنفذ من قبل مسلحين بسكاكين، أو دهمس ومن ثم من قبل مسلحين بأسلحة حربية فردية.

وهكذا تحليل بسيط لا أظن أنه خفي عن

القيادة الأمنية والسياسية للعدو، فإذا يعرف «الإسرائيليون» جيداً أن هذه العملية العسكرية لن تردع المقاومة الفلسطينية عن الضرب في العمق الصهيوني، وعملية تل أبيب دليل على صوابية هذا التحليل. بالتالي، فإن الهدف المعن للمعركة لن يتحقق حتى لو نجحت.

إذ، إن القيادة «الإسرائيلية» تكذب على مستوطنينا، وهنا لا أقارب الكذب من موقعه الأخلاقي بل كدلالة سياسية، استخدمها لنصل للخلاصات المطلوبة. أي: إن القيادة لا تجرؤ على مصارحة «شعبها»، بأنها لن تستطيع حمايتها من العمليات الفدائية، وأن أقصى طموحاتها من هذه العملية هو منع التطور النوعي للمقاومة وليس اجتثاثها، الحكومة الصهيونية لا تجرؤ على المصارحة بأن شمال الضفة سيتحول لكابوس يلاحق مستوطنينا، وأن هذه العملية قد تردع بعضاً مما هو قائم. وليس الحديث هنا من منطلق المنتصر الدائم، فجنين دفعت ثمناً كبيراً، ولكن صمودها كان مفاجئاً نظراً للتفاوت الهائل في القوة، وبالتالي، كان بطولياً.

ننتقل هنا من الجانب الميداني وتأثيراته المباشرة إلى مكان آخر، إلى الجانب السياسي:

لماذا شنت «إسرائيل» العملية؟

الأزمة السياسية في الكيان عميقة جداً وهذا أصبح جلياً، أزمة الحكم هناك مرتبطة بشكل وثيق بالتغيرات الدولية التي أدت إلى تضيق هامش الحركة حد التكبير، لكيان زرع في المنطقة بدور واضح ومحدد، هو التوسع بالمعنى الجغرافي، أي التدخل العسكري المباشر، والتخريب بالمعنى السياسي أي خلق

الأزمات. لتفسير هذا الأمر ربما نحتاج عدة مقالات، ولكن سنوضح بإيجاز:

أولاً: بالمعنى العسكري، أي حركة باتجاه لبنان تكلفه الكثير، أيضاً حركته باتجاه غزة أصبحت مكلفة، سورية قد يضربها من الجو، ولكنه خارج التأثير الحاسم فيها، وأي تقدم بري باتجاه سورية له رادع دولي «روسي تحديداً». باتجاه مصر لم ينجح العدو بالاستفادة من ورقة المنظمات التكفيرية في سيناء، ورغم معاهدة السلام لم تسلم الجبهة المصرية من عمليات كل فترة، آخرها التي قام بها الجندي البطل «محمد صلاح» منذ أسابيع، وأدت لمقتل ثلاثة جنود صهاينة، أما الضفة الغربية فهي محتلة ويعاني ما يعانيه فيها.

ثانياً: بالمعنى السياسي، نُفذ الكيان منذ حوالي السنين مناورة سياسية ودفع بجميع أوراقه دفعة واحدة، علّ السبحة تترك وبدأت موجة التطبيع، لتنتهي تقريباً دون أي تأثير مادي يذكر. لتبدأ هذه السنة موجة الاتفاقيات الحقيقية في المنطقة التي أنجز جزء منها «إيران- السعودية / مصر- تركيا.. وغيرها» وأخرى دخلت مرحلة المفاوضات، بالتالي، نحن نشهد بداية حلول في المنطقة برعاية الصين وروسيا. هذا ما بدأ يحد بشكل كبير من الدور التخريبي للكيان، الذي لطالما استثمر في هذه الأزمات. بين الأمثلة على ذلك: ناتو في المنطقة عماده «السعودية- مصر- إسرائيل» لمواجهة إيران، واليوم السعودية ومصر توقعان اتفاقيات تعاون وشراكة مع إيران.

تستغل المقاومة الفلسطينية هذه الحالة، فليس صدفةً تزامن تصاعد العمل المسلح في الضفة مع كل هذه التغيرات، ليس من باب المصادفة أن يتحول أوصلو إلى حبر على ورق مع سقوط التوازن الدولي الذي رعاه، وما هو ليس مصادفةً ومرّ مرور الكرام على كل الشاشات أنواع السلاح الذي يحمله المقاومون، فمعظمه سلاح غربي يملكه جيش الكيان ومافياته وأهل السلاح أدرى بمصادره. وهذا ليس تشكيكاً بالمقاومة الفلسطينية بل وصفاً للترهل الداخلي الذي يعيشه كيان العدو. هذه التغيرات والمعادلات تعيها جيداً مؤسسات العدو الأمنية والسياسية، وعاشت حالات مشابهة في السنين المنصرمة وتعلمت

منها، فلبنان أصبح عصياً، ولحقت به غزة. أما الضفة الغربية فلها خصوصية كبيرة، فهناك «أي في غزة ولبنان» تستطيع إغلاق الحدود، أما إذا ما اشتد عود المقاومة في جنين أو نابلس أو أي من مناطق الضفة، فمن سيحامي المدن الداخلية للعدو من السيارات المفخخة ومن العمليات الكبيرة جداً، التي لا أظن أن بهذه الأزمة تحديداً يستطيع هذا الكيان تحمل تبعاتها، الأهم من سيحامي مستوطنات الضفة كي لا تتحول إلى مدن أشباح. هذا الخوف الاستراتيجي هو الذي دفع العدو نحو هكذا عملية، وهذا ما لا يجرؤ حتى على قوله.

سبب آخر أساسي، هو ضعف التماسك في المجتمع الداخلي الذي يسعى الاحتلال دائماً لاحتوائه بإنجازات ولو وهمية، هذا المجتمع ولو يأخذ من الخارج صورة المجتمع اليهودي المتماسك، فعداك عن التمييز العرقي داخله، لكن لمعظم «الإسرائيليين» جنسيات أخرى، وتحديداً المنتفذين اليهود الذين لو أحسوا للحظة بتهديد مصالحهم سيبيعون كل شيء ويجهبزون للرحيل، سيبيعون حرفياً كل شيء حتى السلاح للمقاومة الفلسطينية، وهذه الظاهرة تزداد كثيراً، وقد حذر منها عدة مسؤولين أمنيين في الأشهر الماضية، وأحد أهم أسبابها الإحساس بعدم القدرة على الفعل وفقدان الدور التي تصاب به المؤسسات الأمنية للعدو. وأي عملية عسكرية قد تساهم في شد العصب.

السبب الأخير، هو الإثبات للعالم وللغرب تحديداً، أنها لا تزال قادرة على الفعل، فعملية لم تتجاوز اليومين، أبلغت بها بشكل مسبق الولايات المتحدة الأميركية، وأرسلت للعديد من السفارات تبلغهم بها قبل حصولها، ووزير الخارجية قام بمؤتمر صحفي ليشرح للعالم أهداف العملية، حتى أنك تشعر بحجم المبالغة الهائل الذي تعطيه الأوساط السياسية للعدو لهذه العملية، وهي مبالغة مقصودة هدفها استعراضي بحت.

بالمحصلة، انتهت العملية العسكرية ولم تحقق «إسرائيل» كل أهدافها، وستستمر بالقيام بهكذا عمليات، ولكننا ثقة بمقاومي الضفة أنهم سيستمرون، وسيطورون مناعةً في التعامل مع هذه الهجمات كما طوروا مع أساليب أخرى. المجد للمقاومين، المقاتلين لأجل عالم جديد أكثر عدالة.

ليس من باب المصادفة أن يتحول أوصلو إلى حبر على ورق مع سقوط التوازن الدولي الذي رعاه

جانب من جوانب الثقب الأسود: «منطقة الـ 55 كم»

تبدو المنطقة المسماة «منطقة الـ 55» والتي تقع في الزاوية الشرقية الجنوبية من سورية، وتسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا، كأنما هي ثقب أسود... في هذه المنطقة توجد القاعدة الأمريكية الأكبر في سورية، قاعدة التنف، وفيها يوجد مخيم الركبان، وكذلك توجد فصائل عسكرية تعمل تحت إمرة «التحالف الدولي» المقاد أمريكياً.

ريم عيسى

المعلومات شحيحة جداً عن طبيعة النشاط الأمريكي الجاري هناك، ولعل أحد أسباب شح المعلومات هو أن هذه المنطقة بالأساس ليست مسكونة، أو أن السكان فيها قليلو العدد، نتيجة طبيعتها ومناخها الأقرب إلى الصحراوي، لأن السكان المدنيين في سورية، وفي كل المناطق ورغم ما مر عليها حتى أيام سيطرة داعش، كانوا مصدرراً أساسياً للمعلومات، بحيث لم تلف السرية الكاملة أي منطقة من المناطق السورية، بما في ذلك الرقة مثلاً أثناء سيطرة داعش عليها... أما التنف، وعموماً منطقة الـ 55 كم، فوضعها بقي طي السرية إلى حد كبير، على الأقل من وجهة نظر وسائل الإعلام.

تشكل هذه المنطقة، بكل الغموض الذي يحيط بها، مركزاً أساسياً للنشاط الأمريكي في سورية، وقد شهدت حصة كبيرة من النشاط الأمريكي في الآونة الأخيرة. وبين ما ظهر وأعلن عنه من نشاطات تشكيل ما يسمى بـ «جيش سوريا الحرة»، كما تم تداول أخبار في الفترة الماضية حول تدريبات مشتركة بين «جيش سوريا الحرة» والتحالف الدولي ضد داعش في المنطقة الشرقية من سورية، وزيادة في نشاط المجموعة في المنطقة الشرقية التي يتواجد فيها.

من هو «جيش سوريا الحرة»؟

تأسس ما يسمى بـ «جيش سوريا الحرة» في منتصف عام 2015، وكان هدفه المعن محاربة وإخراج داعش من جنوب شرق سورية، ولم يكن يحمل هذا الاسم في حينه بل حمل عدة أسماء على التوالي؛ كان آنذاك، في 2015، تحت مسمى «جيش سوريا الجديد» وفي نهاية 2016 أصبح اسمه «جيش مغاوير الثورة» والذي ما زال اسماً متداولاً له بالرغم من أنه تم تغييره إلى «جيش سوريا الحرة» في نهايات 2022. بقاء التشكيل على حاله من حيث الجوهر، ومن حيث التوجهات مع تغيير الاسم، يستدعي إلى الذاكرة تجربة «النصرة»، والتي مرت هي الأخرى بعدة مسميات، كل منها يتناسب مع متطلبات المرحلة المعنية من وجهة نظر مشغليها، والذين هم أنفسهم مشغلو «جيش سوريا الحرة».

ووفق معرفاته على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن هذا التشكيل هو «شريك التحالف الدولي للقضاء على داعش». ويتخذ «جيش سوريا الحرة» من قاعدة التنف- التابعة لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة- مقراً له.



لها نشاطات في مخيم الركبان وكذلك في مجال «ملاحقة وإيقاف تجارة المخدرات».

الغايات المحتملة

نعتمد أن بين غايات إيجاد الأمريكان لهذا التشكيل، ما يلي:

أولاً: إذا افترضنا عدم وجود سوريين مدنيين وعسكريين في منطقة الـ 55، فإن وجود الأمريكي والبريطاني في تلك المنطقة سيظهر بشكل علني وواضح بوصفه احتلالاً، ولذا لا بد من التغطية بسوريين مدنيين «مخيم الركبان»، وعسكريين «جيش سوريا الحرة».

ثانياً: وجود «جيش سوريا الحرة» تحت يد الأمريكي وضمن الـ 55، يمكن أن ينفذ كوسيلة للتغطية على تحركات داعش من الجيوب التي ما تزال فيها في البداية السورية، باتجاه التنف، وبالعكس... حيث تشكل القاعدة الأمريكية في التنف مركزاً أساسياً للإمداد والتدريب لعناصر داعش، وكذلك مركزاً أساسياً لنقل عناصر داعش بالاتجاهات المطلوبة أمريكياً، سواء نحو إفريقيا الوسطى أو أوكرانيا أو غيرها من الوجهات.

ثالثاً: وجود هكذا قوات «سورية» تابعة للأمريكان على حدود الأردن، وفي اتصال محتمل مع الشمال الشرقي ومع الجنوب الغربي السوري، هو أمر مهم بالنسبة للأمريكان في إطار العمل على الاحتمالات المختلفة الممكنة في المستقبل، بما فيها استعادة الوضع العنفي إذا لزم الأمر.

رابعاً: أيضاً، الوجود على حدود الأردن المنخرطة في تطبيع مع الكيان الصهيوني منذ أمد بعيد، يسمح بتحويل التنف إلى ممر للنشاطات الصهيونية في سورية...

داعش! ومحاربة تهريب المخدرات! ليس من الصعب أن يقدر المرء أن وجود مثل هكذا تشكيل، ومحاولة تضخيمه إعلامياً، لا يتعلق بحجمه أو بقوته من قريب ولا من بعيد، بل يتعلق بتحقيق غايات أخرى، ربما يمكن تخمين بعضها، وهو ما سنفعله تالياً...

التحركات الأخيرة

لـ «جيش سوريا الحرة»

بدأت قبل أيام تتوارد أخبار حول مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية في منطقة التنف مع «جيش سوريا الحرة»، الأمر الذي ورد أيضاً على صفحة المجموعة على التواصل الاجتماعي في 4 تموز، والذي قالوا فيه: «كجزء من مهمتنا المشتركة لضمان الأمن والاستقرار وتعزيز القدرة القتالية المشتركة في منطقة الـ 55 كم. أكمل جيش سوريا الحرة والتحالف الدولي ضد داعش مناورات تدريبية مشتركة استمرت عدة أيام. امتدت المناورات التدريبية على طول منطقة الـ 55 كم وتضمنت تدريبات استطلاعية ودفاعية بالذخيرة الحية، وشملت سيناريوهات التدريب على تعقب وإزالة تهديدات داعش لمنعها من تهديد سكان منطقة الـ 55 كم». وحسب المتحدث باسم المجموعة، عبد الرزاق الخض، في تصريح للمدن في ذات اليوم، «فإن المناورات التي استمرت لأيام عديدة، شملت كافة أنحاء المنطقة الـ 55، وتم استخدام الذخيرة الحية والمهام الاستطلاعية والدفاعية»، وأضاف، أن الهدف هو «إظهار قدراتنا المشتركة للدفاع عن المنطقة وحماية المدنيين فيها».

كما أن للمجموعة، وفق ما تنشره على حساباتها على التواصل الاجتماعي ومن خلال حساب قائد المجموعة، فإن

ليس من الصعب أن يقدر المرء أن وجود مثل هكذا تشكيل ومحاولة تضخيمه إعلامياً لا يتعلق بحجمه أو بقوته من قريب ولا من بعيد



الهجوم على 2254 بشارة خيراً!



خلال الشهرين الأخيرين، بدأت ترتفع حدة الهجوم من المتشددين في الأطراف السورية على القرار 2254. وبدأ الهجوم، وكما أشارت افتتاحية فاسيون الأخيرة «العدد رقم 1129: «مرة أخرى حول 2254 وليست آخر مرة»، بالانتقال من المستويات غير الرسمية إلى المستويات شبه الرسمية، وهو «الأمر الذي ينبئ بأن المتشددين يحاولون التحضير تدريجياً لمواقف أكثر صراحة في العمل ضد الحل السياسي، وانطلاقاً بالدرجة الأولى من مصالحهم الضيقة، وكالعادة تحت ستار «العمل ضد العدوان الخارجي»».

سعد صائب

إلى ما قبل شهرين، وبالذات بين الشهر الأخير من 2022 وحتى الشهر الخامس من هذا العام، كان على التسوية السورية التركية. الآن، يمكن أن نلاحظ أن حدة هذا الهجوم قد انخفضت بشكل كبير. هذا لا يعني أن الهجوم انتهى، ولا يعني طبعاً أنه لن تكون هناك موجات جديدة من الهجوم عليه، على الأقل هناك هكذا احتمال، ولكن من حيث المبدأ يبدو أن مسألة التسوية السورية التركية قد وضعت على السكة، ولم يعد من المجدي بأي شكل من الأشكال نسف تلك السكة... ربما من الممكن محاولة تأخير السير عليها، لكن الكل بات مقتنعاً بأن الأمور سائرة إلى نهاياتها بما يخص هذه التسوية.

فلنتذكر أيضاً مثال تشكيل اللجنة الدستورية. في هذا المثال، تكرر السلوك نفسه؛ رغم الموافقة المتبادلة على البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، جرت بداية محاولة إصدار وترويج نسخة موازية من البيان مختلفة عن النسخة الأصلية، ومن ثم جرى الهجوم بشكل مكثف على فكرة اللجنة الدستورية انطلاقاً من التخوين المطلق لـ«الطرف الآخر»، وهذا الأخير جرى على جانبي المتراس، بل حتى أن مستوى خطاب 2012 قد عاد لاحتلال المشهد فترة من الزمن امتدت على كامل عام 2018 وجزء من

عرض الذرائع التي يقدمها المهاجمون، والرد عليها، هو أمر مهم بلا شك، وهو ما فعلته وستفعله فاسيون بشكل مستمر، ولكن هنا لن نقف عند الهجوم والرد عليه، وإنما سنركز على المعنى السياسي لهذا الهجوم من حيث توقيته وغاياته، وما الذي يعبر عنه في إطار تطور أوضاع الأزمة السورية وأفاقها...

أسلوب مكرر

الهجوم غير الرسمي وشبه الرسمي، لم يقتصر على 2254 خلال عمر الأزمة، بل شمل عدداً من القضايا والاتجاهات خلال عدة مراحل سابقة؛ فقد شمل أيضاً الهجوم على بيان جنيف، وعلى مبادرة الجامعة العربية في حينه، وعلى مسار أستانا، وعلى فكرة اللجنة الدستورية، وعلى فكرة الحل السياسي، وبطبيعة الحال على فكرة التسوية السورية التركية. فلنتذكر، أن الهجوم على أي خطوة يمكن أن تدفع باتجاه الحل السياسي، كان يجري دائماً بشكل استباقي، بهدف التعطيل والرقلة والتأجيل والإفشال إن أمكن، ولكن بعد أن يجري تثبيت الخطوة يختفي الهجوم عليها تدريجياً ليبدأ الهجوم على الخطوة التالية لها. ولنتذكر أيضاً، أن موضوع الهجوم الأساسي

وأن احتمال تنفيذه بات أكثر جدية... وكما كان الهجوم أكثر حدة وشراسة وهستيرية وانتظاماً، كلما عبر ذلك عن أن تنفيذ ما يتم الهجوم عليه بات أقرب وأقرب. ولذا يمكن القول: إن هذا الهجوم المتصاعد هو بشارة خير بالنسبة لعامة السوريين الذين يعلمون جيداً أن لا مخرج دون حل سياسي شامل، جوهره هو تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه عبر القرار 2254، ابتداءً بالتفاوض المباشر وعبر التوافق السوري-السوري على جسم الحكم الانتقالي «تعريفه ومهامه وصلاحياته»، مروراً بقوانين جديدة للإعلام والأحزاب والانتخابات، وبالاستمرار ووصولاً إلى الانتخابات، وبالتوازي مع ذلك كله العمل على قضايا اللاجئين والمعتقلين وإعادة الإعمار.

2019 بما يخص اللجنة الدستورية؛ أي القول بشعارات «لا حوار» و«الحسم» و«الإسقاط» والخ. الطريف في المسألة، أن بين أولئك الذين هاجموا بشراسة شديدة فكرة اللجنة الدستورية من أساسها، وحين بات تشكيلها أمراً لا مفر منه، سارعوا إلى البحث عن مقاعد لهم ضمنها، وحصلوا فعلاً عليها، وهذا يشمل أعضاء من الأثلاث الثلاثة المشكلة للجنة...

النتيجة؟

يُعلمنا هذان المثالان، وهما بالمناسبة ليسا المثالين الوحيدين، أن ارتفاع حدة الهجوم على جانب ما من الجوانب التي تخص حل الأزمة السورية، يعني بالضبط أن ذلك الجانب بات موضوعاً على رأس جدول الأعمال،

قراءة في وثيقة «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»



قراراً يقضي «بإجراء إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد، يحدد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناءً على اقتراح وزير الداخلية». وهكذا تم الأمر، وتم تجريد الآلاف من المواطنين الأكراد السوريين الفقراء من الجنسية السورية، وانتزاع الأراضي التي حرثوها بعرقهم وأيديهم ودافعوا عنها بدمائهم ضد المحتل الفرنسي، إذ قاتل هؤلاء المستعمر الفرنسي وقاموا بالخدمة العسكرية قبل الوحدة بين سورية ومصر وأثناءها، وقبل حكومة الانفصال التي أخذت القرار!

كان من بين المجردين من الجنسية عدد من كبار السياسيين والعسكريين الأكراد السوريين مثل: عبد الباقي نظام الدين النائب والوزير في حكومات متعددة، وشقيقه اللواء توفيق نظام الدين رئيس هيئة الأركان السورية بين 1955 و1957. الأمر الذي يضع إشارات استفهام عديدة أمام هذا الإجراء؟!

الحرمان من الحقوق

لقد وُضع من أسقطت عنهم الجنسية والمكتومين ضمن خانة «أجانب المحافظة» في السجل المدني السوري، وقاسى هؤلاء الأمرين، إذ

إيمان الأحمد

لم تكن القضية الكردية يوماً قضية حقوقية فحسب، بل هي قضية إنسانية وطنية وطبقية بامتياز، كما ورد في الوثيقة التي تمكنت إلى حد كبير من تحليلها بشكل موضوعي والدخول إلى تفاصيلها وربطها بإطارها العام، في محاولة جديدة لمعرفة أبعادها، و«الإسهام في صياغة موقف وطني وأمي مبني، يقطع الطريق على الطروحات الإقصائية التمييزية أو الانعزالية أو التقسيمية، سواء من الإمبريالية، أم من ضيقي الفكر القومي كلهم، أيًا كانت اصطفااتهم».

حقائق لا بد منها

في عام 1962، قامت حكومة الانفصال بإجراء إحصاء سكاني استثنائي لمحافظة الحسكة، المعروفة بغناها وتنوعها القومي والديني. جاء هذا الإجراء بناءً على طلب بعض «الأغوات الأكراد» في حينه، والذين شكلوا وفداً تقدّم إلى حكومة الانفصال «بحجة وجود أكراد أجانب جاءوا من تركيا» لتحديد هوية المواطن وتحديد الأكراد الأجانب القادمين من تركيا! وتصحيح السجلات المدنية. وما كان من حكومة الانفصال إلا أن أصدرت

يسجل لحزب الإرادة الشعبية وكوادره طرح وثيقة هامة جدا عنوانها «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»، إلى جانب مشروع برنامج ونظامه الداخلي للنقاش العام، في بادئة متميزة وشجاعة، أمام السوريين الذين يسعى الحزب لنيل اعترافهم به كأحدى القوى السياسية الهامة في البلاد.

هو مثال واحد من عدة أمثلة على التمييز والاضطهاد القومي الذي تعرض له الكرد السوريين. وهو يحمل بعمقه جذور اضطهاد من نوع آخر، اضطهاد طبقي مثلهم في ذلك مثل بقية الشعوب الأخرى التي جاورتهم في الشرق العظيم. ولكنه تميز بالنسبة لهم بدرجة عالية من الشدة واستخدام البعد القومي بهدف تأجيج مشاعر التعصب القومي، والقومي المضاد، لدى أبناء سورية، الذي يناقض مصالحهم الحقيقية في التعايش والتأخي والتلاحم ضد مضطهديهم.

يفترض أن يتم كسب الآثار والتداعيات الصادرة عن القرارات التي أقرتها حكومة الانفصال، بعد الانقلاب عليها؟! وقد استمر وضع المجردين من الجنسية على هذه الحال حتى 2011. إذ صدر، قرار يقضي بمنح الجنسية السورية للمسجلين كأجانب في سجلات محافظة الحسكة، ولكن لم تجر معالجة جميع تداعيات «التجريد من الجنسية» كتوزيع الأرض، ولا تقديم أي تعويض إن هذا الإحصاء الجائر بحق الفقراء من أبناء الشعب الكردي السوري

لم يُمنحوا بطاقات هوية، ولم يكن يسمح لهم بالتمكّن أو التسجيل في المدارس أو الزواج بشكل قانوني في المحاكم، إضافة إلى حرمانهم من حق حيازة جواز السفر، وبالتالي، عدم تمكنهم من السفر خارج البلاد، وحرمانهم من حق العمل لدى دوائر ومؤسسات الدولة، ومن حق الاستفادة من القروض التي تمنحها البنوك بشكل عام، والحرمان من الحقوق المدنية المنصوص عليها في الدستور، ومنها: حق الترشيح والتصويت. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا جرى تثبيت قرار الإحصاء وتنفيذه لاحقاً، بينما

المدارس الخاصة والرسوم السنوية المليونية!

سباق محموم تخوضه رسوم المدارس الخاصة «رياض الأطفال - الابتدائي - الإعدادي - الثانوي» مستمرة بالارتفاع عاماً بعد آخر، وصولاً إلى أرقام مليونية مفتوحة لمزيد من الزيادة فيها، ضاربة بعرض الحائط السقوف المحددة من قبل وزارة التربية وضوابطها!

عادل ابراهيم

فقد بدأت عمليات تثبيت تسجيل الطلاب القدامى قبل انتهاء العام الدراسي، لقاء تسديد دفعة تحت مسمى «تثبيت التسجيل»، كي يحتفظ الطالب أو التلميذ بمقعده في هذه المدارس للعام الدراسي القادم، وإلا فإنه سيفقد حقه ومقعده وسيضطر ذووه للبحث عن مدرسة أخرى للتسجيل فيها! ودفعة التثبيت «المليونية» هذه تعتبر جزءاً من الرسوم التي ستحدد مع بدء العام الدراسي القادم! أما بقية المبالغ الإضافية التي يتم تقاضيها سنوياً بالإضافة إلى الرسوم فهي أجور النقل، وما يقع تحت مسمى «الخدمات»، وهي مجموعها ملايين إضافية!

الرسوم تبدأ بمليونين وسطياً مع سقف مفتوح!

دفعة التثبيت التي يتم تقاضيها الآن من قبل المدارس الخاصة لا تقل عن مليون ليرة، وعوامل تحديدها مرتبطة بمرحلة التعليم وبأبي صف، وكذلك باسم المدرسة وسمعتها، وأخيراً بموقعها.

فغالبية المدارس الخاصة لم تعلن عن رسومها السنوية بشكل رسمي، لكنها تضطر لتحديدها بشكل تقريبي لمن يسأل من ذوي الطلاب بعد إلحاح هؤلاء! وفي سبيل للرسوم بحسب أحاديث ذوي الطلاب، ومن خلال بعض الصفحات المخصصة لهذه الغاية، فإنها لا تقل عن مليوني ليرة، وهي لا تتضمن قيمة الكتب والقرطاسية واللباس، التي تُحدد مع بدء العام الدراسي، وكذلك لا تتضمن أجور النقل المليونية أيضاً، وكذلك لا تتضمن أسعار الخدمات المضافة!

على ذلك فإن تكاليف التسجيل في المدارس الخاصة للعام الدراسي القادم ستكون وسطياً بحدود 4 ملايين ليرة، والتي تزيد تبعاً للمرحلة والصف وسمعة المدرسة وبعدها وخدماتها الإضافية!

مبررات وذرائع التضخم!

الرسوم السنوية المليونية، التي يتم تقاضي دفعات تثبيت منها فقط حالياً، لم تحدد بشكل دقيق ومسبق من قبل إدارات المدارس حتى الآن، والسبب في ذلك بحسب ادعاءات هذه الإدارات ومستثمري هذه المدارس هي عوامل التضخم على الأسعار التي يجب أن تأخذ بها هذه الإدارات في حسابات تكاليفها كي لا تقع بالخسارة، يضاف إليها عوامل ونسب التحوط المضافة إلى هذه الرسوم كأى مشروع استثماري ربحي! فالتكاليف المحسوبة بالاعتماد على حسابات



أما ما يخص الرسوم السنوية وأقساطها فقد سبق أن وضعت الوزارة سقوفاً لها، وذلك تبعاً لنمط تشريع معتمد من قبلها كتصنيف لكل مدرسة، مع نسبة زيادة سنوية مسقوفة لكل شريحة! مقابل ذلك فقد بقيت الخدمات المقدمة من قبل كل مدرسة مفتوحة للتسعير لتقدرها كل منها بحسب تكاليفها وفقاً لنموذج التسعير بالنقاط الذي اعتمدهت الوزارة، وهذه الخدمات بحسب الوزارة اختيارية وغير ملزمة، وكذلك تكاليف المواصلات المفتوحة للتغيير مع متغيرات أسعار المشتقات النفطية.

والنتيجة أن الرسوم والمبالغ التي تتقاضاها المدارس الخاصة متزايدة ومفتوحة وغير مقيدة بسقف محدد، وهو ما يتم تسجيله عاماً بعد آخر، وصولاً إلى ملايين الليرات السورية بالنسبة لمرحلة رياض الأطفال، مع زيادة مطردة لكل صف ولكل مرحلة من مراحل التعليم، وبحسب كل مدرسة!

مزيد من التشوه والاستغلال!

الموضوع لم يقف عند حدود الاستغلال بالمبالغ المليونية التي تتقاضاها المدارس الخاصة بالتوازي مع آليات ضغط الإنفاق من قبلها، فهناك سلبات كثيرة يمكن تسجيلها كنتيجة لكل ما سبق، ويمكن تلخيص أهمها بالتالي:

تراجع وترهل قطاع التعليم الحكومي المجاني بمراحله كافة، مع استمرار هذا التراجع دون توقف!

تزايد عوامل وفرص استغلال هذا التراجع من قبل مستثمري المدارس الخاصة، المشرعن بغطاء الخصخصة وعناوين تشجيع الاستثمار! زيادة الاستهتار واللامبالاة الرسمية تجاه قطاع التعليم الحكومي والخاص على السواء، وخاصة على مستوى حسن سير العملية التعليمية والتربوية فيه!

تزايد عوامل الفرز الطبقي على مستوى التحصيل العلمي، بين من يملك ومن لا يملك! مزيد من التشوه على مستوى مخرجات العملية التعليمية، بسؤيتها وأهدافها وغاياتها! ومن المفروغ منه أن هذه السلبات وغيرها الكثير هي الوليد الشرعي للسياسات التعليمية المشوهة، ولجملة السياسات الطبقية والجائرة المطبقة، ولا خلاص من هذه السلبات ومن هذا التشوه إلا بالخلاص من هذه السياسات جملة وتفصيلاً!

عن الفرص الربحية المتزايدة التي تؤمنها هذه المدارس لمستثمريها! أما الشاذ في الأمر فهو غياب التنافسية الإيجابية بين هذه المدارس بما يحقق مصلحة الطلاب أنفسهم!

فالتنافسية قد تظهر بالرسوم السنوية أو بالمبالغ الإضافية لقاء تقديم بعض الخدمات «ارتفاعاً وانخفاضاً»، وأحياناً بالموقع «قريب أو بعيد»، لكنها غائبة على مستوى العملية التعليمية نفسها!

فحتى سمعة المدرسة أصبحت مرتبطة بالخدمات الإضافية التي تقدمها «ملاعب- مسابح- نوادي- سينما- ندوات وكافيهات...» وليس بالمحتوى التعليمي الذي تقدمه عبر كادرها التدريسي ومستوى هذا الكادر، وبالتالي بالمخرجات المتوخاة من العملية التعليمية فيها!

والأكثر شذوذاً أن ارتفاع الرسم السنوي ورسوم الخدمات أصبحت هي معيار التنافسية، بعيداً عن جوهر العملية التعليمية وغايتها!

فالنخب المخملية المستقطبة من قبل هذه المدارس أصبحت معنية بالخدمات الترفيهية والترفيهية التي تقدمها كل مدرسة، أكثر من اهتمامها بالعملية التعليمية بحد ذاتها! فقد أصبح طلاب المدارس الخاصة «وخاصة طلاب الشهادات» بحاجة للدروس الخصوصية وللجلسات الامتحانية لترميم الفجوة التعليمية في هذه المدارس أيضاً، وهو ما يسقط ادعاءات تميزها عن المدارس الحكومية بهذا الصدد!

الوزارة في وادٍ آخر!

تجدر الإشارة إلى أن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة أعداد المدارس الخاصة، وإلى تزايد عوامل الاستغلال فيها، هو واقع التراجع والترهل في المدارس الحكومية، وفي التعليم الحكومي المجاني عموماً بكل مراحله، وبالتوازي مع سياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في قطاع التعليم، وسياسات الاستثمار والتشجيع عليه بحثاً عن مزيد من الأرباح من خلاله، مع ضمانها!

فوزارة التربية معنية افتراضاً بالإشراف على سير العملية التعليمية والتربوية في المدارس الخاصة، وهذا الإشراف شكلي عموماً، وتطغى عليه عوامل المحسوبية والوساطة والفساد!

العام الدراسي السابق، وبالتالي على رسومه، اختلفت بسبب اختلاف عوامل ونسب التضخم المتزايدة التي طرأت على أسعار مفردات هذه التكاليف، والتي لا تقف عند حدود أجور الكادر الإداري والتدريسي فقط، بل وكذلك على تكاليف مستلزمات العملية التعليمية وامتداداتها، مثل الورق والأقلام والدفاتر والأضابير والسجلات، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والنظافة والطاقة الكهربائية وتكاليف مازوت التدفئة، وغيرها من ضرورات تكلفة بأسعارها المتغيرة والمستمرة بالارتفاع!

ضغط الإنفاق بغاية ضمان أعلى نسبة من الأرباح!

تبدو المبررات أعلاه مقبولة وهي صحيحة نسبياً، لكنها بأن مبالغ بها بالمقارنة مع الرسوم السنوية بالنتيجة، والأهم هي عوامل ضغط الإنفاق التي طغت خلال السنوات السابقة على غالبية التكاليف أعلاه في المدارس الخاصة بغاية ضمان هوامش ربحها وبأعلى نسبة لمستثمريها!

فعمليات ضغط الإنفاق في المدارس الخاصة لم تقف عند حدود استنزاف واستغلال الكادر الإداري والتدريسي بهذه المدارس بما يخص الأجور والتعويضات، شبه الثابتة والتي لا تعترف بعوامل التضخم التي يجب أن تظاها كنسبة كما غيرها افتراضاً، فكل ذلك وصل ضغط الإنفاق إلى حدود التوفير بالورق والقرطاسية وبقية مستلزمات العملية التعليمية، وكذلك على مستوى عدم تشغيل وسائل التدفئة أيضاً! والأهم من كل ذلك هو أعداد الطلاب والتلاميذ المتزايد في الشعب الصفية بهذه المدارس عاماً بعد آخر بذريعة تزايد الضغط عليها، لكنه يحقق أرباحاً إضافية أيضاً!

ولا غرابة بكل ما سبق طبعاً، فالمدارس الخاصة أولاً وأخيراً هي مشاريع استثمارية غايتها تحقيق الأرباح، والمزيد منها ما أمكن لمستثمريها ذلك!

تهاوي التنافسية الإيجابية لمصلحة الطلاب!

تتزايد أعداد المدارس الخاصة عاماً بعد آخر، والقديم منها تزيد فيه أعداد الشعب الصفية، وبالتالي أعداد الطلاب فيها، وهذا يعتبر في أحد جوانبه تعبيراً عن زيادة الاستقطاب من قبل هذه المدارس، وفي جانب آخر هو تعبير

التنافسية قد تظهر بالرسوم السنوية أو بالمبالغ الإضافية لقاء تقديم بعض الخدمات «ارتفاعاً وانخفاضاً» وأحياناً بالموقع «قريب أو بعيد» لكنها غائبة على مستوى العملية التعليمية نفسها!

يأس وعجز أم تكريس للتراجع والاستنزاف؟!

ما زالت الحكومة مصرة على المضي بسياساتها المنهكة للبلاد والعباد، مع استمرار تدرعها بالحرب والحصار والعقوبات، للتغطية على كل موبقات هذه السياسات بنتائجها السلبية الكارثية!

عاصي اسماعيل

فأخر ما حرر أن الحكومة تبحث عن «مطرح جديدة» لتعزيز موارد الخزينة بالقطع الأجنبي، بالتوازي مع مساعي «ترشيد الإنفاق» الممول بالقطع!

تفاصيل المستجدات الحكومية!

صدر كتاب عن رئاسة مجلس الوزراء موجّه إلى الوزراء برقم 1/8366 تاريخ 2023/6/27، يتضمن التالي: «بناء على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2023/6/27 يرجى العمل على موافاة (وزير المالية- حاكم مصرف سورية المركزي) بمذكرة خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخه تتضمن مقترحاتكم لتعزيز موارد الخزينة العامة من القطع الأجنبي سواء من خلال اقتراح مطروح جديدة أو ترشيد الإنفاق الذي يمول بالقطع الأجنبي وبما يمكن من الاستمرار في تأمين الاحتياجات الأساسية لمختلف القطاعات ليصار إلى دراسة المقترحات أعلاه وإجراء ما يلزم بشأنها».

فكيف ستتم ترجمة الكتاب أعلاه؟ وما هي آليات ترشيد الإنفاق الممول بالقطع وفقاً للسياسات الحكومية المتبعة؟

مصادر القطع الأجنبي المتعارف عليها!

في البداية لا بد من معرفة موارد القطع الأجنبي، والتي يمكن تلخيصها بالمطرح الرئيسية التالية: عائدات التصدير (خامات ومواد أولية- منتجات خام ومصنعة).

تحويلات السوريين من الخارج لنوهم داخل. عوائد السياحة وإنفاق السياح.

عوائد العبور البري والجوي. عوائد خدمات النقل والشحن، البري والجوي والبحري.

رسوم وعائدات المناطق الحرة. الرسوم الجمركية.

حخص الشركاء الأجانب في المصارف والشركات الخاصة وتحويلات المستثمرين من الخارج.

بعض خدمات الاتصالات.

بعض الخدمات المالية والأئتمانية والضمان. إيرادات الرسوم القضائية، ورسوم جوازات السفر الخارجية.

البدلات التي تدفع بالقطع.

تصريف 100 دولار من السوريين القادمين إلى سورية.

تحويلات المنظمات الدولية، والمساعدات والمنح الدولية.

الديون الخارجية.

وهناك الكثير من المطرح الثانوية الإضافية الأخرى.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من هذه

الموارد ليست محصورة بالخزينة فقط، مثل بعض عائدات التصدير والتي تقلصت فاتورتها بشكل كبير، وجزء آخر يتم التنافس للحصول عليه مع السوق الموازي، مثل تحويلات السوريين في الخارج!

الوضع الكارثي المستمر!

يعيش السوريون بغالبيتهم المفقرة كارثة من الأزمات المتراكمة بكل ما تعنيه العبارة من معنى، فالأسعار بارتفاع مستمر، والتضخم بازدياد، والليرة نحو المزيد من التدهور، والوضع الخدمي مترهل، والوضع الاقتصادي في البلاد يمضي نحو الأسوأ، والفقر معمم والجوع منتشر، والأفات والظواهر الاجتماعية السلبية تتفاقم وتعمق وتتوسع!

وكل ما سبق مرتبط بتداعيات ونتائج الحرب والأزمة من طرف، وبجملة من السياسات الظالمة المتبعة من طرف آخر، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية!

على ذلك فإن الترجمة العملية المتوقعة بنتيجة البحث الحكومي المستجد استناداً للطلب أعلاه سيكون على الشكل التالي:

اقتراحات وبدع جديدة شبيهة ببدعة فرض تصريف 100 دولار من كل سوري يريد دخول البلاد!

مزيد من تخفيض الإنفاق العام وتقليص الدعم تحت اسم ترشيد الإنفاق الممول بالقطع! أي مزيد من النتائج الكارثية والسلبات والأفات التي سيحصدها نتائجها المفقرين والاقتصاد الوطني على السواء!

بحث اليأس والعجز والسيناريوهات السيئة!

إن تعزيز موارد القطع الأجنبي بالظروف الاقتصادية القاسية الراهنة أمر طبيعي ومن صلب عمل ومهام الحكومة افتراضاً، ليس من أجل تغطية وتمويل المستوردات وخاصة الاحتياجات الأساسية والضرورية، أو من أجل تسديد الديون فقط، بل من أجل وضع حد لتدهور القيمة الشرائية لليرة، والاستنزاف المستمر للبلاد والعباد.

فالطلب الحكومي أعلاه يمكن أن يكون للأسباب المختصرة التالية:

نقص موارد القطع من المطرح المبوبة أعلاه. إغلاق بوابة الاستفادة من بعض هذه المطرح.

اليأس من تحسين الإيرادات من مطرح أخرى.

زيادة العجز في الإنفاق الممول بالقطع. فالبحث عن مطرح جديدة لهذا الغرض يعني أن الحكومة يئست من إمكانية تعزيز موارد القطع وزيادتها من المطرح الموجودة والمتاحة أعلاه (وخاصة عائدات التصدير)، أو أنها تتركس تخليها عن بعضها «مثل تحويلات السوريين»، وربما كلاهما معاً!

أما ترشيد الإنفاق الممول بالقطع وفقاً لمضمون الكتاب أعلاه فلا يعني أن الحكومة يئست من خطط مشاريع إحلال بدائل المستوردات التي طنبت أذاننا بها، أو عجزت عن وضع حد للمستوردات الترفية المستنزفة للقطع، بشكل رسمي أو تهريبياً، فقط، بل يعني على المستوى التنفيذي أنها ستقلص سلة مستورداتها المحدودة الممولة بالقطع «مشتقات نفطية- أدوية- قمح- سكر- رز- حليب أطفال»، إما كماً أو صنفاً!

مع العلم أن السياسات المحايية لكبار أصحاب الأرباح ساهمت بشكل مباشر بتقويض الإنتاج المحلي، وبالتالي أدت إلى ارتفاع فاتورة المستوردات المستنزفة للقطع سلفاً! فعن أي ترشيد يجري الحديث الحكومي بعد كل ذلك؟!

فلا ندري ما يمكن أن نتفقت عنه الإبداعات الرسمية من مطرح جديدة مقترحة، أو ما هي الاحتياجات التي سيتم تقليص تمويلها الرسمي أو إنهاؤه باسم الترشيح؟

لكن الغالب أن هذه وتلك ستكون من جيوب المواطنين وعلى حساب حاجاتهم وضرورتهم، كما جرت العادة!

فمن اتخذ قرار فرض تصريف 100 دولار من كل سوري عند دخوله إلى بلده، في مخالفة دستورية وقانونية، لن يعجز عن إبداع ما هو أسوأ من ذلك!

ومن اتبع سياسات تخفيض الإنفاق العام، وسياسات تقليص الدعم على الأساسيات، لن تعجزه إجراءات إضافية على شكل مزيد من تخفيض الإنفاق وإنهاء الدعم، ولو أدى ذلك إلى مزيد من التراجع الاقتصادي والمزيد من الإفكار المعمم والجوع!

فالسياسات المتبعة المولدة للازمات والموبقات، والتي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من كوارث، ما زال في جعبتها المزيد من البدع الموبقة على ما يبدو!

دعم الإنتاج أولاً وأخيراً!

لعله من الأجدى بدلاً من البحث عن مطرح وبدع جديدة كموارد للقطع الأجنبي أن تتم زيادة الموارد من المطرح الموجودة، مثل الصادرات وحالات السوريين!

فالصادرات تعتبر مورداً رئيسياً للقطع الأجنبي، سواء كانت من قبل القطاع العام أو من قبل القطاع الخاص!

لكن الحكومة التي تتباكي على تراجع صادرات النفط، والتي فرطت بالقطاع العام المنتج بشكل مباشر وغير مباشر، لم تعمل على تعويض هذه الصادرات وزيادتها بما هو متاح وممكن من السلع والمواد الأخرى المنتجة والمصنعة محلياً، بل عملت على تقويض الإنتاج «الزراعي والصناعي- العام والخاص»، وبالتالي ساهمت بشكل مباشر بتقليص إضافي لفاتورة الصادرات المحلية، مقابل زيادة فاتورة المستوردات، وبما يضمن مصالح القلة من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير!

فموسم القمح يتراجع من عام إلى آخر، وكذلك الحمضيات وزيت الزيتون وغيرها من المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني التي تعتبر منتجات تصديرية، ومن أسباب ذلك المباشرة هي سياسات تخفيض الدعم الجائرة على قطاع الإنتاج الزراعي، وخاصة على مستلزمات إنتاجه، بالإضافة إلى بقية السياسات الظالمة!

أما القطاع الصناعي المنتج «الغذائي والنسيجي والدوائي و...» فوضعه من سيئ إلى أسوأ، والسبب المباشر ارتفاع تكاليف إنتاجه، وخاصة حوامل الطاقة التي كرتت الحكومة تحرير أسعارها على هذا القطاع، ليس ذلك فقط، بل مع خلق المزيد من العراقيل والصعوبات والأزمات التي تحول دون تمكنه من العمل والاستمرار، وصولاً إلى توقف الكثير من منشآته!

فالإنتاج المحلي على أيدي الحكومة وسياساتها لم يعد يكفي لسد الاحتياجات المحلية، وبأسعاره المرتفعة أصبح من الصعب استهلاكه من قبل الغالبية الفقيرة، فكيف سيكون عليه الحال بما يخص الإنتاج المعد للتصدير بعد ذلك، وكيف لهذا الإنتاج أن يتمكن من الحفاظ على أسواق التصدير، إن لم نقل البحث عن أسواق خارجية جديدة؟!

باسم التشاركية.. يتم التفريط بمرفق اقتصادي سيادي رابح جديدا!



اعترافاً بالعجز الحكومي، وبذريعة ضعف الإمكانيات، يتم التخلي تباعاً عن دور الدولة ومهامها وواجباتها، مع التفريط ببعض القطاعات الاقتصادية الهامة، بما في ذلك السيادة منها، لمصلحة القطاع الخاص وكبار أصحاب الأرباح، تارة تحت عناوين الاستثمار، وتارة باسم التشاركية!

■ سمير علي

الرسمية عن ضعف الإمكانيات أو الخسارات كمبررات للمحاصرة في هذا القطاع، بغض النظر عن نسب ومآلات هذه المحاصرة!

مخالفات دستورية وقانونية!

تجدر الإشارة بدايةً إلى أن الحكومة ملزمة بموجب الدستور بالحفاظ على الممتلكات والمرافق والمؤسسات العامة، وحسن إدارتها واستثمارها من قبلها بما يضمن مصالح الشعب، وبالتالي فإن دخول القطاع الخاص إلى أي مرفق عام أو مؤسسة يعتبر مخالفة دستورية لا تغطيها القوانين!

ومع ذلك فإن دخول القطاع الخاص للاستثمار في بعض المرافق والقطاعات العامة تحكمه أيضاً العديد من القوانين والتعليمات والقرارات، مثل قانون الاستثمار وقانون التشاركية، على مستوى الشروط والحقوق والواجبات، اعتباراً من الطرح العلني عن ذلك رسمياً، وليس انتهاءً بصيغة التعاقد وتفصيله، وبموجب أي قانون!

إلا أن ما جرى ويجري حول ما رشح عن استثمار القطاع الخاص في السورية للطيران طيلة السنوات الماضية كان من الواضح فيه غياب العرض الرسمي الذي يفترض أن تعلن عنه وزارة النقل رسمياً، وبالتالي يتم استقطاب العروض المقدمة من المستثمرين استناداً إلى حيثياته، كي يتم اختيار الأفضل منها وبما يحقق الاشتراطات الموضوعية مسبقاً، وصولاً إلى الصيغة التعاقدية التي تضمن حدود الالتزام بالمسؤوليات والواجبات والحقوق بين أطراف التعاقد!

على ذلك فإن الطرح الأخير المعلن عنه أعلاه بحسب صحيفة البعث يتجاوز الدستور، وكذلك يخالف قانون التشاركية نفسه الذي يستند إليه الطرح التشاركي بصيغته وتفصيله الواردة، بحسب ما رشح عن «المصادر الوثيقة في وزارة النقل»!

فالوزارة لم تعلن عن نيتها طرح السورية

فيحسب صحيفة البعث بتاريخ 2023/7/2، ومن «مصادر وثيقة في وزارة النقل»، أن القطاع الخاص سيدخل في عمليات استثمار وإدارة وتشغيل مطار دمشق الدولي بعملياته الجوية والأرضية، وتنفيذ جميع الأعمال والخدمات المتعلقة بالنقل الجوي للركاب والبضائع وامتلاك وشراء وإيجار واستثمار الطائرات، وتنظيم الرحلات الجوية وخدماتها والخدمات الأرضية، وأخذ الوكالات عن شركات الطيران، وفتح فروع داخل وخارج سورية، بالتوازي مع الدخول في ميدان الخدمات الأرضية من خلال تأمين البنى اللازمة من معدات وشاحنات ورافعات وعربات أرضية تخدم حركة القوم والمغادرة.. وسيتم توزيع الحصص بنسبة 51% لمؤسسة الطيران العربية السورية و49% للمستثمر الشريك «الذي لم يفصح عنه»، استناداً إلى قانون التشاركية!

قديم مستجد!

الحديث عن دخول القطاع الخاص لاستثمار السورية للطيران والمحاصرة فيها ليس جديداً، فقد طرح لأكثر من مرة خلال العقود الماضية وحتى الآن، وفي كل مرة يكون الحديث مبهماً ومجهولاً بتفصيله وحيثياته، ليس على مستوى إغفال اسم الشريك المحظي فقط، بل على مستوى تفاصيل الامتيازات والاستثناءات الممنوحة له، والتي من المفترض أن تكون مبنية بموجب عقد يتناول تفاصيل الجوانب المالية والفنية والاستثمارية، مع الإعلان عن ذلك بشفافية!

وكذلك فإن الطرح القديم المستجد عن نية القطاع الخاص الاستثمار في السورية للطيران، وتتالي ما يرشح عن ذلك من بعض التفاصيل الجزئية في كل مرة، يعني أن هذا القطاع يمثل فرصة ربحية مضمونة للمستثمر، أي كان هذا المستثمر، وذلك يسقط الذرائع

للطيران للتشاركية مع مستثمري القطاع الخاص، وصيغة التعاقد بالتراضي لا تنطبق على هذا الشكل من التشاركية والاستثمار، وبالتالي فإن كل ما يمكن أن ينتج عن ذلك يعتبر مخالفاً، فما بني على باطل فهو باطل!

التفريط بقطاع سيادي مرتبط بالأمن القومي!

السورية للطيران بعملياتها ومهامها ودورها تعتبر من المرافق الاقتصادية العامة المرتبطة بالسيادية الوطنية، والخصخصة باسم التشاركية بحسب السياق أعلاه تتجاوز ذرائع إعادة التأهيل بسبب ضعف الإمكانيات والاعتراف بالعجز، إلى التفريط بهذا المرفق السيادي!

فالتشاركية المزمع توقيع عقدها وتنفيذها رسمياً أعلاه بما يخص السورية للطيران ومطار دمشق الدولي تتجاوز الشراكة إلى المحاصرة المجحفة، والخصخصة فيها تتجاوز الجزئيات إلى الكليات على مستوى كافة الأعمال والمهام والامتيازات!

وهذا التفريط لا يعني تخلي الدولة عن بعض المهام والخدمات بما يتعلق بهذا المرفق، بل يعني التخلي عن سلطة الرقابة المركزية للدولة، أي تخليها عن سيادتها عليه!

وبهذا السياق تجدر الإشارة إلى ما كتبه الدكتورة رشا سيروب، أستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة القنيطرة سابقاً، تعقيباً على الموضوع بأن «موضوع التشاركية المطروح هو مع مؤسسة الخطوط الجوية السورية» (وليس مطار دمشق الدولي)، أي أكبر من قضية استثمار مطار واحد، فالخطوط الجوية السورية هي المؤسسة التي تقوم إلى جانب نقل الركاب والبضائع عبر أسطولها الجوي - لها حصيرة تقديم جميع الخدمات لجميع الطائرات العربية والأجنبية التي تهبط في المطارات المدنية السورية، أي ليس فقط مطار دمشق الدولي، بل الموضوع يمتد إلى جميع المطارات السورية «مطار الباسل في اللاذقية ومطار القامشلي في محافظة الحسكة، ومطار حلب الدولي، إضافة إلى مطار دمشق الدولي» علماً أن جزءاً من المطارات المدنية هي مطارات عسكرية أيضاً. وفي حال نُفِّذ

المشروع بالصيغة المطروحة، فهذا يعني نقل احتكار خدمات الطيران في جميع المطارات السورية من مؤسسة عامة إلى مؤسسة خاصة تحت مسمى «إدارة واستثمار» - وهذا النوع من المرافق عندما يستثمر من جهات خاصة «قد تكون أجنبية أو أجنبية بلبوس سوري» يهدد الأمن القومي!.

التفريط غير مبرر اقتصادياً فالسورية للطيران رابحة!

السورية للطيران من الشركات الربحية، وتعتبر من موردي القطع الأجنبي للخزينة العامة للدولة، ويعمل بها آلاف العاملين بمختلف الاختصاصات والدرجات العلمية والفنية، والبعض من هؤلاء «الركب الطائر والمهندسين الفنيين» تكلفت عليه الدولة الملايين من الليرات السورية!

فبحسب صحيفة الوطن بتاريخ شباط/2015 أنه «في عام 2014 حققت السورية للطيران أرباحاً وصلت إلى 1,6 مليار ليرة سورية»، وهي بذلك تجاوزت خسارات السنين التي سبقتها، وقد استمرت بحصاد الأرباح سنوياً بعد ذلك!

فبحسب بعض المعلومات المتداولة مؤخراً عبر بعض المواقع الإعلامية، نقلاً عن مصادر في وزارة النقل، أن «الربح الصافي الذي تحقق في عام 2021 وصل إلى 129 مليون دولار للشركة الناقلة لقاء نشاطها داخل سورية، دون حساب عوائد المحطات الخارجية».

فالحديث عن مليارات الليرات السورية من الأرباح السنوية، والتي تتضمن ملايين من القطع الأجنبي كموارد سنوية، هي لا شك أرقام مغرية وقابلة للزيادة، وهي ما تسعى الاستثمارات الخاصة للاستحواد عليه، ومستقوية بالسياسات والقوانين المطبقة، وبالحكومة المحاببة لمصالح كبار أصحاب الأرباح على حساب المصلحة العامة!

فبغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال عن التفريط بالمرفق السيادي وبالأمن القومي، فإن التفريط بهذه الأرباح لوحد، جزءاً أو كلاً، كفيل بتحصيل المسؤولية للحكومة عن هذا التفريط غير المبرر اقتصادياً!

العقل الحكومي المعادي لاستكمال المفقرين الحصول على العلم والمعرفة!



استعرض وزير التربية في مقابلة عبر إذاعة شام اف ام بتاريخ 2023/7/3 الكثير من العناوين التعليمية والتربوية بحسب المنظور الحكومي، وكذلك عن واقع امتحانات الشهادات ومواعيد صدور نتائجها، مستقيماً بالحديث وصوتاً للإفصاح بشكل غير مباشر عما في الذهن الحكومي من استراتيجيات بما يخص القطاع التعليمي!



التعليم واكتساب المعرفة وفق المنظور الحكومي سيقتر على من يملك المال بعد تطبيق البقية الباقية من المفقرين عبر آليات التصفية والفرز المتبعة تجاههم في كل مرحلة تعليمية!

وسائل الإعلام، فالإعلام من يوتر الطلاب وذويهم، وليس الامتحان! ولم يغفل الوزير الاتكاء على الحرب والأزمة لتبرير التقصير، بل أضاف إليها ذريعة الزلزال أيضاً، فسورية منكوبة وتحتاج إلى وقت! ولعل ما يمكن اعتباره هفوة بكل حديث الوزير، هو اعترافه بتراجع التمويل الحكومي لقطاع التعليم الذي كان 14% من الموازنات السنوية، وقد أصبح الآن 4% منها فقط، وهو ما يفرض سياسات تخفيض الإنفاق العام بأثارها ونتائجها الكارثية على المستوى العام، وعلى مستوى التعليم بشكل خاص! أما الأكثر غرابة في طرح الوزير، فقد كان بقوله إن سورية بلد سياحي وتجاري، فالسياحة بحسب الوزير تستوعب مئات آلاف فرص العمل، بينما الإنتاج الزراعي غايته تأمين الحاجات الغذائية فقط! وهذا يذكرنا بمقولة سابقة عن لسان أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق سابقاً، بأن دمشق ليست مدينة صناعة أو زراعة بل هي مدينة مال وأعمال وسياحة! ما سبق يعبر تماماً عن جوهر وغايات النهج والسياسات المتبعة على المستوى التعليمي، والتي لا تغطيها وتبررها احتياجات سوق العمل كنتيجة يتم التغني بها وفق المنظور

سوسن عجيب

فقد أبدى الوزير استغرابه مثلاً من إصرار بعض الطلاب على الحصول على الشهادة الثانوية، ويقصد هنا من لم يستطع تجاوز الامتحانات، حيث دعا هؤلاء للتوجه إلى سوق العمل بدلاً من إعادة التقدم للعملية الامتحانية مجدداً، مستشهداً بالتعليم في أوروبا الذي ينتهي بالصف العاشر! وقد غاب عن ذهن الوزير أن يقول: إن التعلم في أوروبا «بغض النظر عن رأينا فيه»، الذي يدفع نحو التدريب المهني لإكساب المتعلم العلم والمعرفة والمهارة التي تؤهله للخوض في سوق العمل، هي عملية «تعليمية وعلمية ومعرفية وعملية» ماجورة، وبالتالي لا تكلف المتعلم أية تكاليف! كما جبر جزءاً من مشكلات السياسات التعليمية والسياسات الاقتصادية العامة إلى تفكير الأهل، فكل سورية بداها ولادها بالطب! فاستكمال الدراسة والتعلم ليس ضرورة بحسب الوزير، والذهاب إلى سوق العمل مكرراً يعتبر فرصة أفضل.. هكذا! وكذلك استغرب حال التوتّر المرافقة للعملية الامتحانية، فالمشكلة بحسب الوزير بموروث الربع من البكالوريا، محملاً جزءاً منها إلى

الليبرالي، الذي يسوق له بهذا الشكل المشوه والظالم والتبئيسي! فآية احتياجات لسوق العمل «هذا بحال وجود مثل هذه السوق بوضعنا الاقتصادي الكارثي الراهن» يمكن أن تؤمن من خلال تكريس عدم جدوى امتلاك العلم، وصولاً لتكريس الجهل والتجهيل، مع التبئيس من اكتساب المعرفة؟! وآية استراتيجيات مرسومة وفقاً لهذا النهج التدميري والسياسات التمييزية والمجحفة؟! فالتعليم واكتساب المعرفة وفق المنظور الحكومي أعلاه سيقتر على من يملك المال، بعد تطبيق البقية الباقية من المفقرين عبر آليات التصفية والفرز المتبعة تجاههم في كل مرحلة تعليمية، وخاصة في منعطفاتها المتمثلة بالعمليات الامتحانية، تكريساً للعداء تجاه هؤلاء! فبالإضافة إلى سياسات تخفيض الإنفاق المحجفة، وإلى سياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في قطاع التعليم، وصولاً إلى تسجيل المزيد من التردّي والتراجع في قطاع التعليم الحكومي على كافة المستويات، فإن شهادة التعليم الأساسي منعطف يتم تقسيم الطلاب بموجبه لتوجيههم إلى الثانويات العامة أو المهنية، وليس وفقاً للمسارات التي تحدث عنها الوزير، والتي تعبر عن رغبات هؤلاء وميولهم، بل بحسب العلامات والسقوف التي تضعها الوزارة كحدود دنيا للقبول بها! وشهادة التعليم الثانوي منعطف آخر تتم من خلاله المزيد من عمليات التصفية للوصول إلى مرحلة التعليم الجامعي، والمحوكمة بدورتين فقط، وبالمفاضلة وسياسات الاستيعاب بين العام والموازي، أو التوجه للجامعات الخاصة المكلفة!

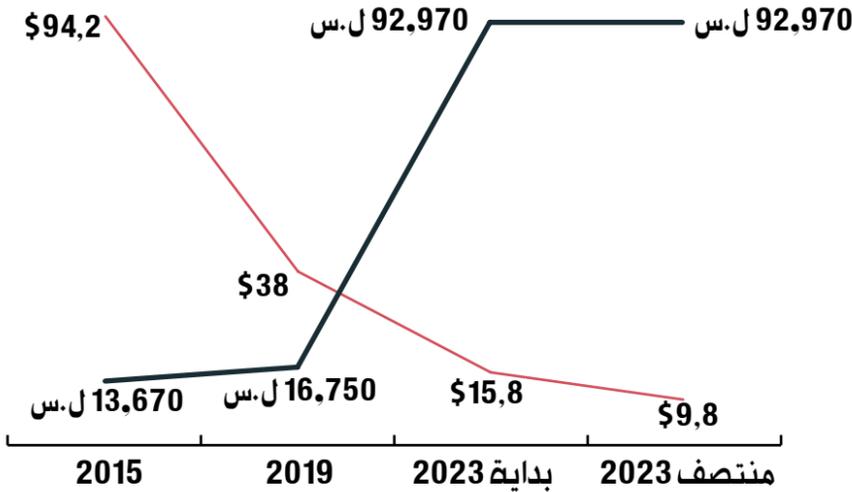
وفي مرحلة التعليم الجامعي، وفي كل سنة دراسية منها، هناك عوامل تصفية إضافية تتمثل بنسب النجاح المنخفضة، وصولاً إلى مرحلة الدراسات العليا المحكومة أيضاً بعدد أعضاء الهيئة التدريسية في كل كلية، وما يقابل كل منهم من عدد طلاب يمكن أن يقبلوا لاستكمال تعليمهم، كتصفية أخيرة لا يصل إليها إلا كل طويل عمر! وأخيراً، سوق العمل وجيوش العاطلين المنتظرين فيه لأية فرصة، بغض النظر عن دراستهم وميولهم ومعارفهم وخبراتهم، والمحكوم بشروط مجحفة على مستوى الأجور والحقوق! ليزيد فوق كل ما سبق، الطرح الفج بأن البلد ليس زراعي ولا صناعي، وبالتالي لا حرفي ولا مهني، وكأنه قاحل ماحل لا حياة فيه ولا مواطنين ولا طموحاً ولا آملاً بتحسين هذا الواقع الكارثي البائس! فالعقل الرسمي الذي يدير البلاد عبر سياساته التمييزية والطبقية لا يعنيه منها لا زراعة ولا صناعة ولا إنتاجاً ولا علماً أو معرفة كما هو واضح، وكذلك لا يعنيه ما تعيشه الغالبية من كوارث وبؤس على المستوى المعيشي والخدمي، مع خلق المزيد من الأزمات المستنزفة لهذه الغالبية حتى على المستوى النفسي وصولاً للإنهك الكلي، بل جل ما يريده بالنتيجة هو ما يمكن الاستحواذ عليه من هوامش ربحية ونهبوية تنصب في جيوب القلة من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير! فهل من إجحاف وظلم وتمييز ولا مبالاة واستهتار أكبر من ذلك، وبكل علنية ووضوح؟! وما هو مصير البلاد والعباد بظل الاستمرار وفقاً لهذا النهج وهذه السياسات!؟

أكثر من ثلث الأجر في سورية



الحد الأدنى لأجر العامل في سورية

بالليرة السورية والدولار



الحد بنسبة ما يغطيه من تكاليف المعيشة الضرورية للأسرة التي تشمل تكاليف الغذاء بالإضافة إلى تكاليف الحاجات الضرورية الأخرى من نقل واتصالات وتعليم وغيرها.. بأخذ آخر نتيجة لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، المنشورة في العدد السابق، نرى أن وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من 5 أفراد «علماً أن معدل الإعالة في سورية يصل إلى ما يقارب واحد إلى سبعة، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة». ارتفع من 68,160 ليرة سورية في 2015 إلى قرابة 332,000 ليرة في 2019، لتتصاعد على نحو كارثي إلى حوالي 4,012,178 ليرة سورية وفقاً لحسابات بداية عام 2023، ثم إلى 6,560,178 ليرة سورية في منتصف العام الحالي.

أما من حيث ما يغطيه الحد الأدنى للأجور من هذه التكاليف: ففي عام 2015، كان الحد الأدنى للأجور في البلاد قادراً على أن يغطي حوالي 20% من وسطي تكاليف المعيشة. لتتهبط هذه النسبة إلى 5% في 2019، ثم إلى حدود 3,3% في بداية 2022، وصولاً إلى 1,4% في منتصف العام، أي أن نسبة التغطية انخفضت بحدود

في القيمة الحقيقية لأجور العمال في سورية هو معيار الذهب، كونه واحد من السلع الأكثر استقراراً والأقل تقلباً من حيث القيمة. في عام 2015، كانت 13,670 ليرة سورية تستطيع شراء ما يقارب 2,6 غرام ذهب من عيار 21، لكن بعد أربعة أعوام فقط، أصبح الحد الأدنى للأجور البالغ 16,750 ليرة غير قادر على شراء سوى 1,01 غرام ذهب، ليواصل هذا الحد انهياره إلى أن أصبح بالكاد قادراً على شراء 0,2 غرام ذهب في عام 2023. لكن هذا الانهيار تسارع خلال الشهر الأول من هذا العام، بحيث انخفض عدد غرامات الذهب التي يستطيع الأجر شراؤها ليصل إلى 0,18 غرام. ما يعني أن قيمة الأجر الفعلية وفقاً لهذا المعيار قد انخفضت بما يزيد على 33,3% خلال ستة أشهر فقط.

تكاليف المعيشة:

من 2,3% إلى 1,4%

وواحد من المعايير الإضافية التي يمكن ذكرها للإشارة إلى مقدار التراجع الذي طال قيمة الحد الأدنى للأجور في البلاد هو قياس هذا

لا تحتاج هزلة منظومة الأجور السورية إلى كثير من الإثبات والبراهين اليوم. حيث لم يعد جهاز الدولة في البلاد يمنح أجوراً فعلية قادرة على تغطية الحاجات الضرورية للإنسان. لهذا، يقع العمال والموظفون السوريون في القطاع العام «البالغ عددهم 1,752,301، من أصل 3,102,679 عامل في سورية، وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء المنشورة في عام 2023» فريسة الهوة الآخذة بالاتساع يومياً بين الحد الأدنى الهزيل للأجور «92,970 ليرة سورية» وضرورات البقاء على قيد الحياة بالحد الأدنى.

قاسيون

ليرة يتقاضاها العامل حتى الآن في منتصف 2023، وهو ما يعني نظرياً أن الحد الأدنى للأجور في البلاد «تضاعف» بحوالي 6 مرات منذ عام 2019.

هذا الارتفاع الشكلي ينهار بمجرد القيام بتقويم الأجر بالدولار في السوق السوداء «بوصفه المعيار الفعلي الذي تتحدد تبعاً له أسعار جميع السلع في السوق تقريباً». وبناءً على هذا المعيار، نجد أن الحد الأدنى للأجور انخفض بشكل فعلي من 94,2 دولار في عام 2015، إلى 38 دولار في عام 2019، وفي بداية العام الجاري هبط إلى حدود 15,8 دولار. وخلال ستة أشهر فقط، أي حتى منتصف 2023، انخفض مجدداً ليتأرجح عند حدود 9,8 دولار.

هذا يعني أن انخفاضاً حقيقياً في قيمة الأجر بالدولار قد تم، وذلك بنسبة تزيد على 37,9% خلال ستة شهور فقط. وهي نسبة تقارب ما خسره الأجر السوري المقوم بالدولار بين عامي 2021 وبداية 2023 «أي ما استغرق سابقاً عامين لخسره، خسره الآن في 6 شهور فقط، وهو ما يؤشر إلى تسارع التراجع في قيمة الأجر».

حسب معيار الذهب:

من 0,27 غرام إلى 0,18 فقط!

معيار آخر يمكننا استخدامه لمقاربة التراجع

رغم حقيقة أن الحد الأدنى للأجور في سورية شهد «ارتفاعات» دورية، وخاصة بعد انفجار الأزمة في عام 2011، إلا أن هذه الزيادة الشكلية للأجور لم تنعكس ارتفاعاً للقيمة الحقيقية للأجور التي يتلقاها العمال السوريون مقابل قوة عملهم، بل على العكس من ذلك، فإن هذه القيمة الحقيقية أخذت بالانخفاض بشكل مستمر. سنركز في هذه المادة على الوضع الفعلي للأجور في البلاد في منتصف عام 2023، وعلى التدهور الكبير الذي شهده خلال 6 شهور فقط، بالنظر إلى ما يمكن للحد الأدنى للأجور أن يشتريه فعلياً من سلع في السوق.

حسب معيار الدولار:

من 15,8 إلى 9,8

من أجل قياس القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور، يمكن النظر في بيانات السنوات السابقة وفي التغيرات المتواصلة التي تطرأ على القيمة الفعلية لهذه الأجور في سورية. إذا نظرنا للأجر بالليرة السورية، نجد أن الحد الأدنى الرسمي للأجور قد ارتفع - نظرياً- من 13,670 ليرة سورية في عام 2015 إلى 16,750 ليرة في عام 2019، ليعود ويرتفع مرة جديدة إلى 92,970

«تبخر» منذ بداية 2023 فقط!

9,8

قيمة الحد الأدنى للأجور الفعلية في سورية، في حال أردنا تقويمه بمعيار الدولار قد انخفضت بما يزيد على 9,8% خلال الشهور الست الماضية

%33,3

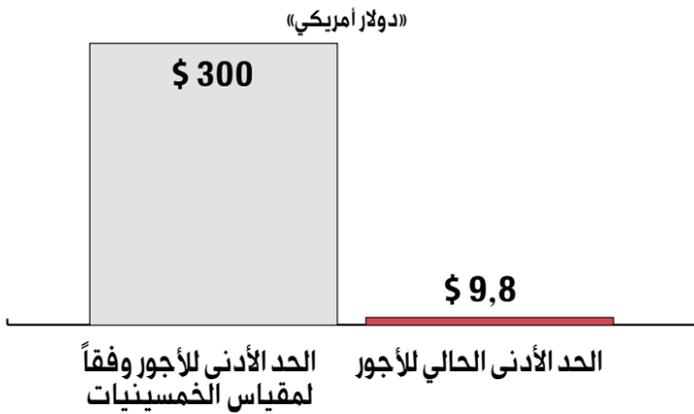
قيمة الأجر السوري الفعلية وفقاً لمعيار ما يستطيع شراؤه من ذهب عيار 21 قد انخفضت بما يزيد على 33,3% خلال ستة أشهر فقط

7\1

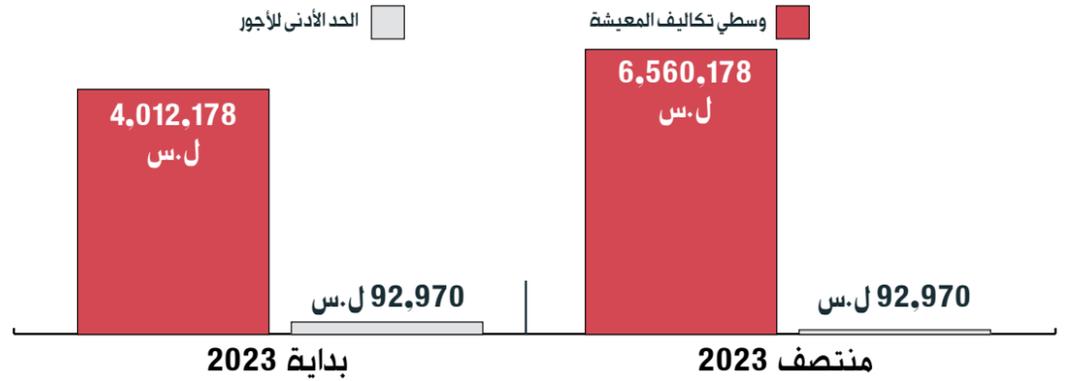
معدل الإعالة في سورية يصل إلى ما يقارب شخص واحد مقابل سبعة، وذلك وفقاً لتقديرات مؤسسات الأمم المتحدة



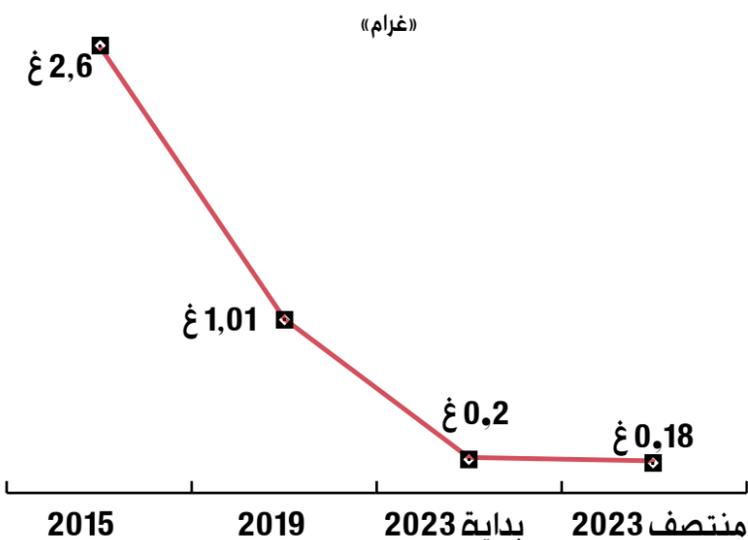
الحد الأدنى الحالي للأجور شهرياً، مقابل الحد الأدنى للأجور وفقاً لمقياس الخمسينيات



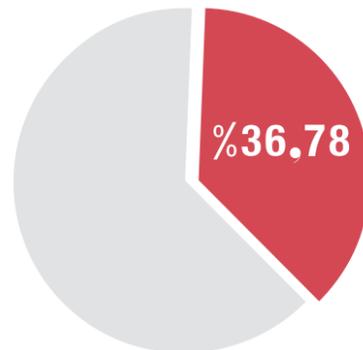
الحد الأدنى للأجور مقابل تكاليف المعيشة (ليرة سورية)



عدد غرامات الذهب التي يشتريها الحد الأدنى للأجور في سورية



الحد الأدنى للأجور تراجع بنسبة 36,78% وسطياً خلال ستة شهور



خلال ستة شهور فقط انخفض الحد الأدنى للأجور من حيث قيمته الفعلية بنسبة 36,78% وسطياً

39,13% يمكننا القول إن الحد الأدنى للأجور تراجع من حيث قيمته الفعلية بنسبة 36,78% وسطياً خلال ستة شهور فقط. هذا يعيدنا مجدداً إلى أنه مهما بلغت ارتفاعات الحد الأدنى للأجور فإنها لن تعني شيئاً إن لم تكن متنسقة مع رفع القدرة الشرائية والقيمة الحقيقية لهذا الأجر، إذ يمكن أن يرتفع هذا الحد ويتضاعف مرات عدة شكلياً لكنه يتراجع فعلياً تاركاً الملايين من السوريين نهياً للفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي.

39,13% خلال ستة شهور فقط.

الأجر يجب أن يتحدد بما يؤمن الحاجات الفعلية

بما أن معيار الدولار أثبت أن التراجع في القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور العمال السوريين خلال ستة أشهر «من كانون الثاني حتى بداية تموز» قد فاق 37,9%، ومعيار الذهب أثبت أن نسبة التراجع لا تقل عن 33,33%، ومعيار تكاليف المعيشة كشف عن تراجع يصل إلى

تكوين رأس المال الصيني وإدامة النمو



المقال التالي هو أبرز ما جاء في بحث منشور في «مجلة بريكس للاقتصاد»، ويتحدث عن موضوع هام لم يحظ إلا باهتمام محدود من الباحثين: تكوين رأس المال الصيني. يحاول البحث الذي نلخصه لكم أن يستكشف الخصائص الرئيسية للمعدل العالي الفريد لتكوين رأس المال، والذي يقارب 45% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، والذي دعم النمو والتغيرات الهيكلية في الصين لسنوات عديدة. وتظهر البيانات التي أوردتها البحث بأن الخطط الرسمية الصينية اليوم هي لتحقيق تغيير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحويل التركيز من الاستثمار إلى الاستهلاك المحلي، رغم أن البحث يشير إلى أن هذه الخطط لم تتحقق بعد.

■ ليونيد غريغوريف، وداريا زارونيكينا
ترجمة: قاسيون

توضّح التحولات في هيكل استثمارات رأس المال استراتيجية وتكتيكية التحديث في البلاد، لكنها لم تؤد إلى تغييرات كبيرة في النسب الكلية الرئيسية، لذلك يبقى التصدير أمراً حاسماً للنمو الاقتصادي والاستثمارات. تركز الدولة الصينية اليوم نفقاتها الرأسمالية في صناعة الآلات وفي فروع التصنيع المتقدمة، بينما يواجه قطاع العقارات صعوبات مالية قد تؤدي إلى انخفاض حصته من الناتج المحلي الإجمالي. تعكس التحولات في استثمارات التصنيع تركيز عملية صنع القرار لدى السلطات الصينية، فضلاً عن رد فعلها على إشارات السوق. فعلى الرغم من أن بعض معاملات النسبة والارتباط بين الأرباح والإيرادات والاستثمارات قد بقيت مستقرة إلى حد ما لفترة طويلة - بحسب الصناعة - فالسنوات المضطربة بين عامي 2020 و2022 دفعت دورة من التراجع والانتعاش في الاستثمارات الصناعية مع تغيير الهيكل.

هناك ثلاث فترات في التطور المذهل للصين تستحق اهتماماً خاصاً، أولاً: النمو السريع قبل عام 2007، وبعد ذلك بين عامي 2012 و2019 مع التحولات في السياسة بسبب الحاجة إلى حل المشكلات التي كانت تتراكم. بعد ذلك التركيز المستمر على جودة النمو مع الاستجابة للصدمة الخارجية والقضايا المحلية. في العقدين الماضيين شهد الاقتصاد الصيني تغييرات جوهرية تتعلق بتكوين رأس المال، نتج عنها مزيج محدد من الطلب الذي يحركه سوق الأصول الثابتة كأداة مخططة للتغيرات الهيكلية. وفقاً للبحث خلال

حل المشكلة المعقدة التي تواجه البلدان التي تشهد تباطؤاً بعد فترة من التطور السريع نسبياً. بعض الشركات أجبرت على نقل الإنتاج إلى البلدان ذات القوى العاملة الكافية وتكاليف الإنتاج المنخفضة.

تحديات أخرى

هناك تحدٍّ آخر، هو اعتماد النمو على الاستثمار في الاقتصاد الخاص، فقد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. إذا تباطأ الاقتصاد فهناك خطر يتمثل في أن الاستثمار الخاص سينخفض بشكل أسرع من قدرة الحكومة على التعافي وتجديده. من هنا فإن التأثير الكبير للحكومة على تكوين رأس المال في الصين قد يؤدي للاستثمار المفرط، واستخدام التمويل الحكومي لحل المشكلة. تخلق الصورة العامة لاتجاهات الاقتصاد الكلي انطباعاً عن الصعوبات التي واجهتها سلطات التخطيط الصينية في سبيل تنظيم استخدام الموارد من أجل التنمية الفعالة في الدولة العملاقة. فيما يتعلق بتكوين رأس المال، كان هدف الحكومة هو زيادة الاستثمار في الصناعات عالية التقنية.

تظهر ديناميكيات الاقتصاد الكلي في الصين في القرن الحادي والعشرين، أن هذا البلد الضخم لا يتمتع بحصانة من الصدمات الخارجية والمشاكل المحلية. تسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في حدوث تحول كبير في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 10,5% بين عامي 2000 و2008 إلى معدل نمو 7,7% بين عامي 2010 و2019. كان أداء الاستهلاك الشخصي أفضل قليلاً، وأظهرت الصادرات تقلبات واسعة، لكن النسب العامة كانت جامدة. بالمقابل، أظهر معدل تكوين رأس المال منذ ذلك الحين انخفاضاً ببضع نقاط، وهو أقل بكثير مما يتطلبه تقليل الاعتماد على النمو في الاستثمارات.

تشير نظرية الاستثمار إلى أن تكوين رأس المال يوفر الأصول الثابتة للتوظيف، ويخلق ظروفاً للابتكارات التكنولوجية، ويعكس التحسينات الإدارية والارتقاء المؤسسي لضمان زيادة الإنتاج. يشكل الاستثمار في

التصنيع ما يقرب من ثلث إجمالي تكوين رأس المال في الصين. من هيكل الاستثمار الصناعي بتغييرات مكثفة للغاية بين 2006 و2021، ومكنت التغييرات من تلبية الطلب المحلي وتوسيع الصادرات على المدى المتوسط. تم إجراء استثمارات ضخمة لتسهيل تكيف الصين مع البيئة العالمية. لكن على النقيض من الاستثمار، أظهرت الصادرات تباطؤين دراماتيكيين بين عامي 2020 و2022، حيث بلغ متوسط معدل نمو الصادرات لسنة عشر عاماً نسبة 8,5%، بينما اختلفت النسبة في السنوات الأربع الماضية بشكل ملحوظ لتصبح: 0,2% في عام 2019، ونسبة 3,6% في 2020، ونسبة 29,9% في 2021، ونسبة 6,9% في 2022. كانت «الطريقة الصينية» للتكيف مع الحقائق العالمية هي في الاستثمار الثابت وجيد التنظيم والمركز.

يواصل الاقتصاد الصيني نموه الاقتصادي السريع على الرغم من الصدمات الخارجية ومشاكل الشيخوخة الداخلية والقضايا المتعلقة بالمساواة والقضايا الصحية. صحيح أن معدلات نمو 5-6% أقل إثارة للإعجاب من 10% السابقة، لكنها أعلى بكثير من المعايير العالمية. لا يزال محرك هذا النمو هو تكوين رأس المال والتصدير. لكن المشكلة أن الدولة الصينية لم تحقق هدفها المتمثل في زيادة حصة الاستهلاك الشخصي من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يجب كي يتحقق أن يتم تخفيض معدل تكوين رأس المال كوسيلة للحصول على بعض الاستقلالية عن تقلبات الطلب العالمي. تعكس صورة تغير الحصص القطاعية والصناعية من الاستثمار الحقيقي مجهداً جباراً من هيئات التخطيط والشركات لمواكبة التغيرات في الطلب في السوق المحلية والعالمية، والتقلبات الكبيرة في الاستثمار في بعض القطاعات يعكس عدم استقرار الصادرات وتغيير الخطط السريع.

ملاحظة: للتدقيق بالنسبة 29,9%

■ بتصرف عن:

the Information Capital s China
Time Volatile

يوصل الاقتصاد
الصيني نموه
الاقتصادي السريع
على الرغم من
الصدمة الخارجية
ومشاكل الشيخوخة
الداخلية والقضايا
المتعلقة بالمساواة
والقضايا الصحية

أخبار نفطية مفرحة.. ولكن!!

بمشاركة أكثر من 55 شركة محلية ودولية متخصصة في الصناعات النفطية وعمليات التنقيب والدراسات والاستشارات، تم افتتاح معرض سورية الدولي للبترو والغاز والطاقة «سيربترو 2023».



نوار الحمصي

القطاع الخاص من الدول الصديقة المشاركة، وأن ينجم عن ذلك عقود عمل وعلاقات تجارية مستقبلية، وتابع الوزير، بأن حكومته طرحت 7 بلوكات برية في شمالي سورية وجنوبها للاستثمار النفطي، إلى جانب 3 بلوكات بحرية جاهزة لبدء عمليات الاستكشاف».

وكذلك نقل على هامش المعرض تصريح السفير الإيراني لدى سورية: إن بلاده مستعدة للتعاون في مجالي النفط والطاقة مع سورية، وتابع إن الشركات الإيرانية مستعدة للتعاون مع سورية في مجالي النفط والطاقة بناء على مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين.

حديث الوزير أعلاه يبشر بالخير على مستوى إمكانية تحسن وزيادة الإنتاج النفطي السوري من خلال عدد البلوكات المطرحة للاستثمار والاستكشاف والبالغة 10 بلوكات. وكذلك حديث السفير الإيراني الذي أشار إلى مذكرات التفاهم التي تفسح المجال أمام الشركات الإيرانية للتعاون بالمجال النفطي. فهل سنكون أمام حالة انفراج نفطي في القريب العاجل، أم أن التصريحات في واد والتنفيذ والنتائج في واد آخر كالعادة؟! فالحديث الرسمي أعلاه يقول: إن هناك 7 بلوكات نفطية جاهزة للاستثمار، وبغض النظر عن مخزونها وكم الإنتاج اليومي

وبحسب موقع الحكومة الرسمي بتاريخ 2023/7/8 «أشار الدكتور فراس قدور وزير النفط والثروة المعدنية- خلال مؤتمر صحفي عقب الافتتاح- إلى أهمية المعرض لجهة تبادل المعلومات والخبرات والإطلاع على التكنولوجيا الحديثة في مجال النفط، وخاصة أنه يتزامن مع الخطة التي أطلقتها الوزارة بهدف تفعيل القطاع النفطي وزيادة الإنتاج، ومراجعة التشريعات الخاصة بالصناعة النفطية والأمور التنظيمية لهذه الصناعة، وتفعيل العقود الموقعة مع الأصدقاء الدوليين بمجال الصناعة النفطية والثروة المعدنية، والتركيز على التكنولوجيا الحديثة والبحث عنها في مجال الاستكشاف النفطي، لافتاً في الوقت ذاته إلى خطة الوزارة فيما يتعلق بالاستثمار، وتعاونها مع هيئة الاستثمار السورية ومع غرفتي الصناعة والتجارة للمستثمرين المحليين».

على هامش المعرض

مما رشح على هامش المعرض نقلاً عن لسان وزير النفط والثروة المعدنية عبر «سبوتنيك» ما يلي: «نأمل أن نشهد خلال الدورة الحالية للمعرض اتفاقيات وعلاقات بين الشركات من

والأمور التنظيمية لهذه الصناعة التي تتطلب المراجعة، وما هي حيثيات هذه المراجعة؟ لماذا لم تفعل العقود الموقعة مع الأصدقاء الدوليين في مجال الطاقة، وما هي حيثيات هذه العقود، وما الجديد الذي سيتيح المجال لتفعيلها الآن؟!

ولماذا يأمل الوزير أن يشهد اتفاقيات وعلاقات بين الشركات من القطاع الخاص من الدول الصديقة المشاركة، وليس من قبل حكومات هذه الدول بنفسها؟

هذه الأسئلة وغيرها الكثير برسم وزارة النفط والمعدنيين من الحكومة، بالحد الأدنى من باب الشفافية، وللتأكيد على التفاؤل المشروع للمواطن بأن القطاع النفطي إلى تحسن، وسوف ينعكس عليه إيجاباً! فهل هذه مطالب كبيرة على الحكومة؟!

المتوقع منها، فمن المفترض أن يلمس المواطن إيجابياتها، سواء على مستوى سد جزء من احتياجات المشتقات النفطية، أو على مستوى تحسن إنتاج الطاقة الكهربائية!

تساؤلات مشروعة!

لعل ما بلغت ويوجب التوقف عنده على شكل تساؤلات مشروعة يمكن تلخيصها بالتالي: لماذا لم ترشح أية معلومات رسمية عن طرح 10 بلوكات نفطية للاستثمار والاستكشاف إلا الآن، وبهذا الشكل المختصر والمقتضب وكأن الأمر سراً كبيراً لا يعلمه إلا القلة والخطوة؟! ما هي الخطة التي أطلقتها الوزارة بهدف تفعيل القطاع النفطي وزيادة الإنتاج، وما الجديد فيها؟ ما هي التشريعات الخاصة بالصناعة النفطية

خبر عام وتعليق هام «سورية أصبحت مستوردة لعدد من المنتجات الغذائية التي كانت تصدرها»



صارت تستغرب مثل مؤسسة الكهرباء انو في أشهر حارة وفي أشهر باردة.. وعن الخطوط المعفاة من التقنين مشان المي فهاد حديث قديم كان من المفروض يكون منتهي بالتنفيذ من زمان.. بكل الأحوال الناس ما استفادت شي من هالحكي.. المي مقطوعة والكهربا شرحوا!

يقول الخبر: رئيس الطبابة الشرعية في سورية د. زاهر حجو: نعاني من نقص كبير في كوادر الطب الشرعي، حيث خلال الخمس سنوات الماضية لم يتقدم إلى دراسة الاختصاص سوى شخصين فقط، بالتالي نحن أمام معضلة وكارثة إذ لا نتمكن من تعويض الطبيب الذي يتوفى أو يتقاعد، علماً أن متوسط أعمار الأطباء الشرعيين لدينا هو 57 سنة. تم توقيف المكافأة الخاصة بالأطباء الشرعيين منذ الشهر الثالث، حيث كانت الشيء الوحيد الذي نعوضهم من خلاله، مع العلم أن أحد الحلول لمعالجة مشكلة النقص في الأطباء الشرعيين هو رفع الرواتب.

تعليق: هالحديث كتبيير خطير.. ورغم انو سبق وأشار رئيس الطبابة الشرعية لنقص أعداد الأطباء الشرعيين بس الحكومة ما عملت شي.. وفوقها تم توقيف المكافأة كمان.. لك لوين بدها

يقول الخبر: لفت وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في كلمة له أمام المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «فاو» إلى أن سورية تأثرت وأصبحت دولة مستوردة لعدد من المنتجات الغذائية التي كانت تصدرها بسبب الحرب الإرهابية التي تعرضت لها..

تعليق: هاد الحكي بمنظمة الفاو ممكن يمر.. بس كلنا منعرف انو في أسباب تانية خلت سورية بلد مستورد للمنتجات الغذائية اللي كانت تصدرها مو بس الحرب.. لك تسعير القمح لحالو كافي حتى يبطل الفلاح يزرع.. فكيف ببقية المصايب.. وكلو كرمال كم حوت بالبلد.. فعلاً اللي استحو ما نوا؟! يقول الخبر: معاون مدير عام مؤسسة المياه في دمشق وريفها: تزايد ملحوظ باستهلاك المياه مع دخولنا في أشهر التحاريق.. نسعى لتأمين خطوط معفاة من التقنين الكهربائي بالتعاون مع شركة الكهرباء.

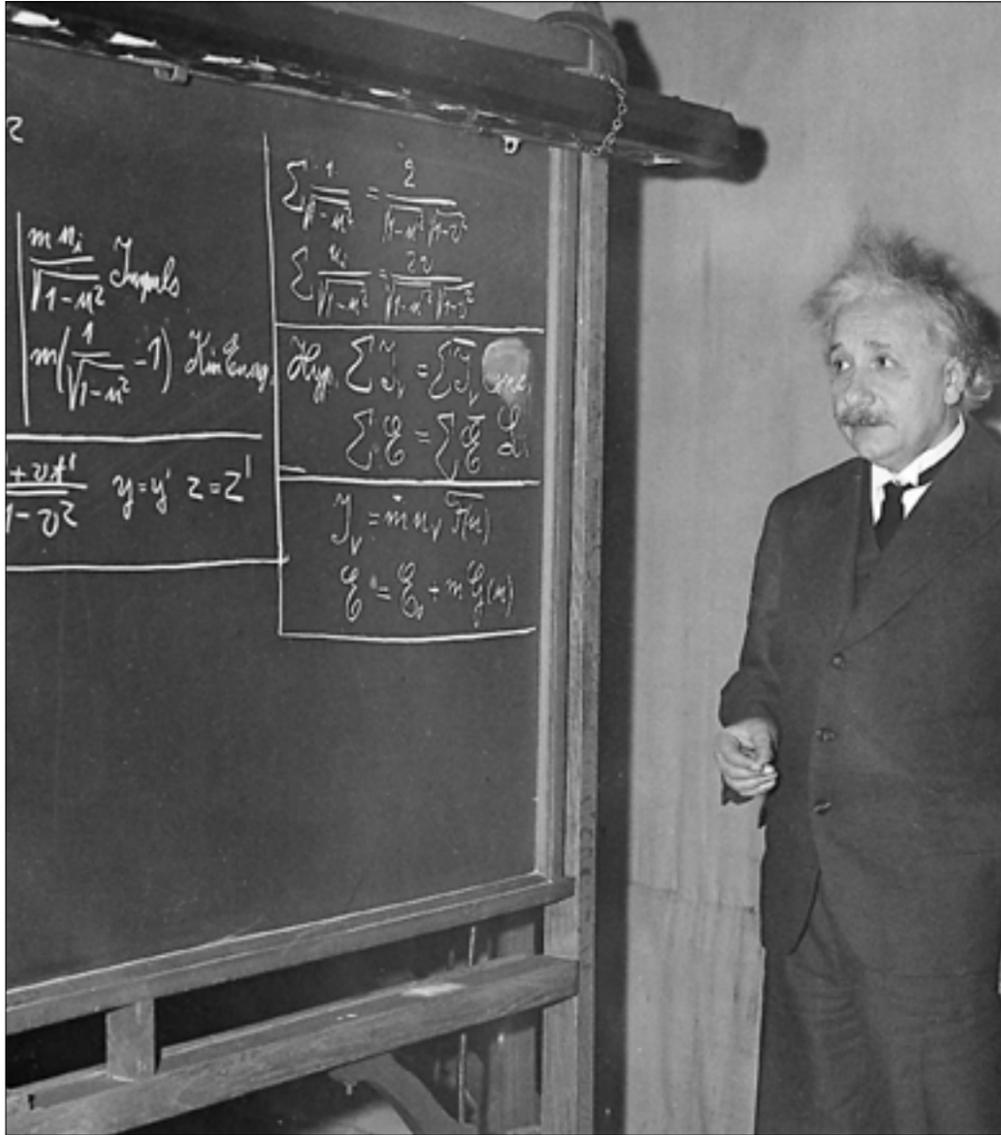
تعليق: يعني وين الغرابية بمعلومة انو بالصيف بيتزايد الاستهلاك للمياه.. ولا كمان مؤسسة المياه

يتوقع إنتاج 660 ألف طن من الحمضيات! تعليق: لك كان إنتاج الحمضيات يتجاوز مليون طن سنوياً.. فهاد الرقم هو تراجع إضافي بحجم الإنتاج السنوي.. ومع مرور الوقت ح نضطر نستورد الحمضيات مثل القمح والبطاطا والبصل كمان.. وكلو بسبب سياسات الظلم والإجحاف ولمصلحة كم مستورد طبعاً!

تحت طائلة المصادرة. تعليق: العمى إذا صحیح هالحكي.. يعني شو دخل نقل المنشآت بتأمين المادة.. لك فرض نقل المنشآت لحالو هلا بيعمل زيادة اختناق ع المادة.. غير الزيادة السعريّة عليها بسبب أجور النقل والمواصلات.. يعني يا هيك الحلول يا بلا.. قال: اجا ليكلها قام عماها!! يقول الخبر: مدير زراعة اللاذقية

توصلنا الحكومة.. لا أطباء شرعيين ولا أطباء تخدير.. ونزف الكوادر الطبية مستمر.. والمشكلة بكل هاد هي الرواتب.. والحكومة ع طنا!!! وما دخلها!! يقول الخبر: بهدف إنهاء حالة الاختناق في تأمين مادة الثلج تم منح جميع معامال الثلج في مدينة دير الزور مهلة نهائية لمدة 45 يوماً لنقل منشآتهم إلى المنطقة الصناعية

«أثير» أينشتاين وخطأ الفصل بين المادة والحركة (1)



لقى البرت أينشتاين في جامعة لايدن الهولندية بتاريخ 5 أيار 1920 محاضرة شهيرة بعنوان «الأثير والنظرية النسبية»، بعد أن مضت سنوات على نشره للنسبية الخاصة (1905) ثم العامة (1915). فيما يلي محاولة قراءة، من وجهة نظر مادية ديبالكتيكية، للأفكار التي قدمها أينشتاين في محاضراته بشأن «المادة» و«الحركة»، حيث تعتقد هذه القراءة أن أينشتاين خلص إلى نتائج منافية فلسفياً إزاء هاتين المقولتين.

د. اسامة دليقان

جنب مع الميكانيك دون السعي إلى تفسيرات ميكانيكية لها. وهكذا تمّ التخلي بالتدريج عن النظرية الميكانيكية البحتة للطبيعة.

ولكن أينشتاين يعيب على هيرتز أن نظريته «تعاني من كونها تعزو إلى المادة والأثير حالات ميكانيكية من جهة وحالات كهربائية من جهة ثانية، الأمر الذي لا يستقيم وفق أية علاقة بينهما يمكن تصورها» على حدّ تعبير أينشتاين الذي اعتبر نظرية هيرتز تعاني من «المثنوية» dualism بمعنى عدم الاتساق المنطقي بين مبدئين لا يمكن التوفيق بينهما.

مستويات الحركة بحسب إنجلس

غير أن أينشتاين لا يبدو أنه يقدم هنا حجة مقنعة بشأن لماذا علينا أن نرفض إمكانية أن تتمتع مادة ما، سواء كانت أثيراً أم غيره، بأكثر من شكل من أشكال الحركة المادية، وبالتحديد نتساءل، لماذا يحظر أينشتاين على الأثير أن يتمتع بمستويين من الحركة متراتبين في التعقيد من الأيسر إلى الأعلى، ميكانيكي، وفيزيائي (كهرومغناطيسي)؟ وذلك إذا استعملنا تصنيف فريدريك إنجلس لمستويات تعقيد حركة المادة؛ حيث يبدأ أبسطها بالمستوى الميكانيكي، يليه الفيزيائي، ثم الكيميائي، فالبيولوجي، ثم الاجتماعي وحركة الوعي البشري. وبحسب إنجلس فإن كل مستوى حركة أعلى يحتوي بالضرورة ضمناً على جميع المستويات الأبسط. وهذا يعني أن مستوى الحركة الميكانيكي لأي مادة يمثل مستوى الحد الأدنى المطلق الضروري الذي لا بد أن تتمتع بها جميع المواد مهما كانت بسيطة أو معقدة؛ يكتب إنجلس:

«إن الحركة، أيًا كانت، إنما تنطوي على حركة ميكانيكية، على تحرك أجزاء كبيرة من المادة أو أصغر أجزاءها. وإن معرفة هذه الحركات الميكانيكية هي المهمة الأولى للعمل، ولكنها مهمته الأولى فقط. بيد أن هذه الحركة الميكانيكية لا تستنفد الحركة عموماً. فالحركة ليست مجرد تبديل الموضع المكاني؛ إذ إنها أيضاً، في الميادين ما فوق الميكانيكية، تغيير في الكيفية...» («ضد دوهرنغ» 1876-1878، ملحق: بصد الفهم الميكانيكي للطبيعة...

مختلف أشكال الحركة والعلوم التي تدرسها، ص 419 من طبعة دار «الطليعة الجديدة»، دمشق 2023).

وسنرى فيما يلي أدناه، أن لهذه التعميمات الفلسفية الماركسية أهمية كبرى في تقييمنا لموقف أينشتاين من مسألة الوجود المادي للأثير، لكن من المفيد هنا أن نقتبس من إنجلس أيضاً إحدى الصياغات الكلاسيكية في هذا الصدد «من ضد دوهرنغ»، الفصل 6، ص 75 من طبعة الطليعة الجديدة 2023، حيث كتب أن:

«العلاقة الفعلية بين المادة والحركة» كانت «غير واضحة على أية حال بالنسبة لجميع الماديين السابقين. ومع ذلك فهذه المسألة بسيطة تماماً. الحركة هي أسلوب وجود المادة. ولم يحدث في أي مكان ولا في أي وقت، ولا يمكن أن يحدث، أن توجد مادة بلا حركة. الحركة في الفضاء الكوني، والحركة الميكانيكية للكائن الأصغر على الأجرام السماوية المختلفة، واهتزاز الجزيئات كحرارة، أو كتيارات كهربائية أو مغناطيسية، والتفكك والتربك الكيميائيان،

يخصص أينشتاين قسماً من محاضراته في لايدن، لاستعراض المسار التاريخي لظهور وتطور فرضية الأثير في علم الفيزياء، فيلاحظ بأن «فرضية الأثير لاقت دعماً طازجاً لها عندما تمّ في النصف الأول من القرن 19 اكتشاف التشابه الكبير بين خصائص الضوء وخصائص الأمواج المرنة في الأجسام العاديّة، حيث ظهر أنه لا يمكن أن يرقى أي شك إلى ضرورة أن يفسر الضوء كعملية اهتزازية في وسط مرّن حامل يملأ الفراغ أو المكان/الفضاء الكوني».

ويتابع أينشتاين، «ومن واقع قدرة الضوء على أن يستقطب، ظهرت أيضاً نتيجة ضرورية تقول إن هذا الوسط، الأثير، لا بد أن تكون له طبيعة جسم صلب، لأن الأمواج العرضية غير ممكنة في مائع، بل فقط في صلب. وهكذا كان لزاماً على الفيزيائيين أن يتوصلوا إلى نظرية الأثير (شبه الصلب) الناقل للضوء، والذي لا تنقل أجزاءه حركة إلى بعضها، باستثناء الحركات الصغيرة للتشوه الشكلي الذي يصيبه، تطابقاً مع موجات الضوء. وتسمى هذه النظرية أيضاً نظرية الأثير السكوني الناقل للضوء».

حتى هذه النقطة، نلاحظ بأن فرضية الأثير في المرحلة التاريخية المذكورة، وبغض النظر عن درجة نواقصها أو صحتها، لا تتناقض مع المبادئ العامة للنظرية المادية الفلسفية إلى العالم، لأنها افترضت وجوداً موضوعياً لمادة ما كأساس لتفسير الظاهرة الكهرومغناطيسية «والضوء ضمناً»، دون أوهاج عن انعدام حركة هذه المادة؛ فالأثير حتى ذلك الوقت اعتبر متحركاً ولو بشكل ميكانيكي بسيط على هيئة «تشوه بالشكل» يكون مسؤولاً عن «أو متطابقاً مع» الاهتزاز ونقل الموجات الضوئية. فحتى ذلك الوقت لم يكن ينظر إلى الأمواج الكهرومغناطيسية كأنها «أعجوبة» في «فراغ عديم المادة»، كانتشار بلا ناشر مادي، أو حركة بلا محرك مادي، أو انتقال بلا ناقل مادي.

أثير ماكسويل

مهما كانت هذه النظرة «ميكانيكية»، لكنها كانت ماديةً وسائدةً آنذاك بما في ذلك لدى ماكسويل. يتابع أينشتاين، «بالنسبة لماكسويل نفسه، كان الأثير لا يزال بالفعل يمتلك خصائص ميكانيكية بحتة، ولو من نوع أكثر تعقيداً بكثير من الخصائص الميكانيكية للأجسام الصلبة الملموسة. ولكن لا ماكسويل ولا أتباعه نجحوا في تطوير تفصيلي لنموذج ميكانيكي للأثير يمكن أن يفسر تفسيراً ميكانيكياً مرضياً لقوانين ماكسويل للحقل الكهرومغناطيسي. كانت القوانين واضحة وبسيطة أما التاويلات الميكانيكية فخرقاء ومتناقضة».

ثم يأتي أينشتاين على ذكر هاينريش هيرتز وتأثير أبحاثه في الديناميك الكهربائي على علماء عصره، الذين بعد أن سعوا سابقاً إلى «نظرية شاملة تكفي بإقناع نفسها بمفاهيم ميكانيكية حصراً (كالكتافات والسرعات وتتوّهات الشكل والتوترات) أخذوا بالتدريج يعتادون على الاعتراف بالقوة الكهربائية والمغناطيسية كمفاهيم أساسية جنباً إلى

والحياة العضوية - تلك هي أشكال الحركة التي توجد بها كل ذرة من المادة في العالم في أي لحظة في شكل واحد أو عدة أشكال في الوقت نفسه. إن أي سكون وأي توازن، يكون نسبياً فقط، وليس له معنى إلا في علاقته بهذا الشكل المعين أو ذاك من الحركة. فمثلاً هذا الجسم أو ذاك يمكن أن يوجد على الأرض في حالة توازن ميكانيكي، أي في حالة سكون بالمعنى الميكانيكي، ولكن ذلك لا يمنع على الإطلاق أن يشترك الجسم المعين في حركة الأرض وفي حركة مجموع النظام الشمسي، كما أنه لا يمنع أبداً أصغر جزيئاته الفيزيائية أن تحقق الذبذبة التي تحددها درجة حرارته، ولا يمنع ذرات مادته من المرور بهذه العملية الكيميائية أو تلك. والمادة بلا حركة مستحيلة تماماً مثل الحركة بلا مادة. فالحركة إذن لا تستحدث ولا تفتى، مثل المادة نفسها».

أثير لورنتز

في محاضرة لايدن، يتابع أينشتاين فيعتبر أن أهم تقدم تمّ إحرازه في النظرية الكهربائية بعد ماكسويل جاء على يدي هندريك لورنتز «في تبسيط رائع للمبادئ النظرية» بحسب تعبير أينشتاين، حيث «انتزع لورنتز من الأثير «كمادة غير ذرية» كفيّاته الميكانيكية، وانتزع من المادة المكونة من ذرات كفيّاتها الكهرومغناطيسية». وبتعبير آخر: افترض لورنتز أن الظواهر الكهرومغناطيسية كفيّة خاصة بالأثير حصراً سواء «الأثير الحر» الموجود في «الفراغ الخالي» «بمعنى الخالي من المادة الذرية»، أو الأثير الموجود داخل الأجسام المادية المكونة من ذرات، بينما افترض بالمقابل أن الدقائق المادية للمادة الذرية هي فقط القادرة على تنفيذ الحركات «الميكانيكية»، وأنها إذا كانت لها خصائص كهربائية فإنها تقتصر فقط على امتلاكها شحنات كهربائية.

أثير أينشتاين

بعد ذلك يتابع أينشتاين: «يمكننا أن نقول مازحين إن الكيفية الميكانيكية الوحيدة المتبقية التي تركها لورنتز للأثير هي فقط عدم قابليته للحركة» «بمعنى سكونه». وعند هذا الموضع يضيف أينشتاين تصريحاً مهماً وكاشفاً لجانب فلسفي مهم في نسبيته حيث يقول، «إن التغيير الذي أدخلته النسبية الخاصة على مفهوم الأثير يكمن برمته في أنها انتزعت منه آخر كفيّاته الميكانيكية المتبقية لديه، عدم قابليته للحركة».

فماذا يعني هذا التصريح من أينشتاين؟ بما أنه يقول هنا إن نسبيته الخاصة نزعته عن الأثير حتى «السكون» الذي كان «آخر كفيّة ميكانيكية متبقية» لهذه المادة، فهذا يعني أن أينشتاين ترك الأثير بلا سكون ميكانيكي وبلا حركة ميكانيكية أيضاً وهذا لا يمكن أن يعني سوى النتيجة التالية، لقد نزع أينشتاين عن الأثير «مادّيته»، لأنه، وكما رأينا بحسب إنجلس أعلاه، ليس هناك مادة في الطبيعة إلا وتتمتع، على الأقل، بالمستوى الأدنى من مستويات الحركة المادية، وهو المستوى الميكانيكي.

في الجزء الثاني من المقال سنتابع القراءة في محاضرة أينشتاين، وسنرى أنه إذا كان يعترف بوجود «أثير» ما، فإنه قد حوّلته إلى «شبح» غير مادي، وطابقه في نهاية المطاف مع الإنشاء الرياضي الهندسي الذي ابتكره عالم الرياضيات مينكوفسكي «استاذ أينشتاين في الرياضيات» ألا وهو «الزمكان spacetime».

مصدر محاضرة أينشتاين:

«Ether and the theory of relativity» The 7 of volume 182-161. p, 1920 «Berlin Years: Writings of the collected papers of Albert Einstein» (Princeton University Press) 2002. ed

«جردة حساب» بعد انتهاء العدوان على جنين



النطاق، لكن رصد بذور تمرد كهذه باتت واضحة وتحديداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك المحسوب على المعارضة، وأحد المؤثرين في صفوفها، والتي دعا فيها، يوم الخميس 6 تموز الجاري، جنود الاحتياط للعزوف عن الخدمة العسكرية للاحتجاج على خطة «التعديلات القضائية» وقال باراك في هذا السياق: إنه «ينتظر من الطيارين وقوات الاحتياط في هذا اليوم أن يقولوا: «احذر يا ننتياهو، بمجرد أن تحاول تحويل القراءة الأولى إلى قانون «المقصود انتهاء دراسة مشروع القانون»، فإننا لن نخدم الديكتاتورية، نقطة».

الأيام الماضية فرضت على الكيان التعامل مع عدد من الحوادث على جبهات مختلفة ذات طبيعة متنوعة، الأولى: في جنين. والثانية: في غزة. والثالثة: في تل أبيب. وأخرى على الحدود مع لبنان. وحدث أخير في سورية، ما دفع الناطق الأسبق باسم جيش الاحتلال رونين ميخائيل للقول: إنه في ظل هذه الأوضاع، فإن «إسرائيل في منعطف استراتيجي أمني بخصوص الردع، فيما هذا الأمر لا يشغل كثيراً قادة الائتلاف والحكومة، الذين بدل بذل الجهد في هذا، اختاروا حالياً الدفع قداماً بقوانين شخصية وخلافية». أما قائد سلاح البر السابق اللواء الأكبر التي تواجه «إسرائيل» هي النسيج الاجتماعي الذي يتفكك والجيش الإسرائيلي بداخله.

وأضاف أن «التحدي الأمني الأصعب هو أنه ليس هناك نسيج وحد يستطيع حمل هذا العبء، وهذا هو الأمر الأساسي الذي يشك تحدياً «إسرائيل».

تمرد في الجيش أم ماذا؟
تكررت في عدة مناسبات الأنباء عن رفض عناصر من قوات جيش الاحتلال، وتحديداً قوات الاحتياط للالتحاق في نقاطهم العسكرية عند استدعائهم، وجرى تصوير هذه المسألة في وسائل الإعلام على أنها ظاهرة تشبه «الإضراب» في المؤسسات المدنية، إذ يمتنع العمال والموظفون عن الحضور إلى العمل في خطوة احتجاجية على قضية سياسية ما، لكن المسألة هنا تختلف بشكل واضح وذلك رغم محاولات تبسيطها من الإعلام وبعض السياسيين، ففي التطور الأخير في هذا الخصوص، أعلن عشرات من مقاتلي الاحتياط في وحدة قوات النخبة التابعة لسلاح الجو الصهيوني، امتناعهم عن الالتحاق بالخدمة العسكرية، ويحاول هؤلاء تبرير خطوتهم هذه بوصفها رفضاً لمحاولات الحكومة الحالية تقويض سلطة القضاء، وما سينتج عن ذلك من ضرر في فصل السلطات الثلاث، وتؤكد قوات وحدة «شالداغ» التابعة لسلاح الجو، أن قرارهم هذا «ليس رفضاً وليس تمرداً»، إنما تعبير عن أزمة ثقة في ظل «انتهاك العقد القائم بين الطرفين». لكن ما ينبغي الإشارة له في هذا السياق أن جيش الاحتلال أعلن أنه سيتعامل مع جنود الاحتياط الذين يمتنعون عن الالتحاق بالخدمة العسكرية عبر إجراءات تأديبية صارمة، وأكد أن القرار اتخذ وسيتم التعامل مع «أي حالة من حالات عدم الالتزام بأوامر الاستدعاء سواء أكانت للخدمة أو طلعات تدريبية أو نشاط عملياتي على أنها رفض للأوامر العسكرية». فكيف يمكننا إذا قراءة تطورات كهذه؟ لا شك أننا لا نشهد حتى اللحظة تمرداً عسكرياً واسع

بعد فشل العملية العسكرية لجيش الاحتلال في جنين، عاد إلى الواجهة المشهد المعتاد، وخرجت مظاهرات حاشدة في شوارع تل أبيب رفضاً لخطة التعديل القضائي، الوضع المتأزم يتجه يوماً بعد آخر إلى المزيد من التعقيد، وبالرغم من أن الجزم بمآلات الأمور لا يزال صعباً، إلا أن الحديث المتزايد عن الانقسام الصهيوني الداخلي يؤكد أن «المخارج الآمنة» تضيق أكثر فأكثر!

■ علاء ابو فراج

للمهاترات وتبادل الاتهامات. وفي هذا السياق يمكن تحديد قضيتين أساسيتين، الأولى: ترتبط بتطورات خطة التعديل القضائي التي ينبغي أن يجري التصويت على أجزاء منها في الكنيست غداً الإثنين 10 تموز. أما الثانية: فترتبط بمؤشرات الانقسام السياسي الداخلي وتداعياته على الكيان في هذه اللحظة بالذات.

مظاهرات مستمرة منذ 27 أسبوعاً!

بعد تجميد مؤقت لما يعرف باسم «خطة الإصلاح القضائي» التي تتبناها حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، عادت هذه القضية إلى الواجهة بعد فشل محاولات البحث عن أرضية للتفاهم حول القضايا الخلافية بين الحكومة والمعارضة، وأعلنت المعارضة تجميدها للمفاوضات مع نتنياهو حتى يتم تنفيذ مطالبها، ما يعني أن جلسة الكنيست القادمة ستكون لحظة لصدام مباشر بين الفريقين بعد محاولة يائسة لتجنبها، ما من شأنه أن يؤجج المشكلة من جديد. خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المظاهرات التي خرجت مساء السبت 8 تموز الجاري، والتي ينظمها المستوطنون للاعتراض على «خطة التعديلات القضائية»، عادت بزخم تجاوز الأسابيع الماضية، إذ نقلت وسائل الإعلام: أن المعارضة نجحت في حشد أكثر من 150 ألف متظاهر في مكان التجمع الأساسي، وذلك إلى جانب عدد من التحركات المتفرقة. وهو ما بدأ يطرح تساؤلات جدية عن طبيعة الخطوة التالية بالنسبة للمعارضة! إذ أن الحركة الاحتجاجية ورغم أنها شهدت درجة عالية من الاستمرارية، ونجح منظموها بحشد الشارع حتى في فترة إعلان نتنياهو عن التجميد المؤقت للخطة، إلا أن توظيف هذه التحركات بالمعنى السياسي لا يبدو واضحاً، ولا يمكننا القول: إن المظاهرات وحدها قادرة على إعاقة نتنياهو.

المحاولات المتعددة لتخفيف الضغط الداخلي الناتج عن الازمة السياسية المستعصية في الكيان باتت محكومة بالفشل بل أصبحت «المغامرات العسكرية الفاشلة» موضوعاً جديداً للمهاترات وتبادل الاتهامات

مع كل عملية عسكرية جديدة يشنها جيش الاحتلال، تميل بعض المنابر لقياس النتائج بمقياس «حجم الضرر» أو «التناسب العسكري» في المعركة، فرغم أن العملية الصهيونية الأخيرة في جنين كانت مدعومة بقوات ضخمة وصل تعدادها إلى أكثر من 150 آلية حربية برية، و1500 جندي، بالإضافة إلى دعم جوي واستخدام الطائرات المسيرة التي أسقط بعضها، لم تكن النتائج كما تمنى الاحتلال، فالمخيم الذي تقارب مساحته نصف كيلو متر مربع يعتبر من حصون المقاومة الفلسطينية المنيعه، التي نجح مقاتلوها المنتشرون هناك من إرباك القوات المهاجمة، وحاصر بعضها في عدد من الأبنية والحارات، ما دفع الكيان لإنهاء عملية بسرعة محاولاً إيهام الرأي العام بأنه نجح في تحقيق مهمته الأساسية منها، متجاهلاً أن رصاص الفلسطينيين رافق قوات الاحتلال المنسحبة ما يثبت أن الهدف الأساسي لم يتم تحقيقه.

ما المختلف هذه المرة؟

الاعتداءات المتكررة لقوات الاحتلال لم تنجح في تحقيق أهدافها منذ زمن طويل، وذلك بالرغم من حجم الضرر في المساكن والبنى التحتية، والعدد الكبير من الشهداء والجرحى الذي يخلفه كل عدوان جديد، لكن ما يثير الانتباه مؤخراً، أن فشل كل محاولة جديدة تترد إلى العمق الصهيوني بشدة أكبر، ففي البداية أصبح الكيان يدرك أن كل خطوة تصعيدية باتجاه الفلسطينيين ستقابل بالمزيد من العمليات وردود المقاومة، وبالتالي ستزيد الضغط عليه. أما المشكلة الأكبر التي تواجهه، هي أن المحاولات المتعددة لتخفيف الضغط الداخلي الناتج عن الأزمة السياسية المستعصية باتت محكومة بالفشل، بل تصيح «المغامرات العسكرية الفاشلة» موضوعاً جديداً

التحذيرات التي عرضناها عن لسان ضباط سابقين في جيش الاحتلال تصف الظرف الصهيوني الحالي بدقة، فالضغوط التي تعرض لها منذ تأسيسه لم تتوقف، ولا يمكن القول: إن المقاومة الشعبية قد توقفت بأي لحظة منذ عام 1948 وحتى اليوم، لكن المآزق الكبير في الكيان أن ذلك يجري اليوم مضاعفاً، وفي الوقت الذي ينقسم المجتمع في الداخل بشدة، ولا يمر هذا الانقسام إلا بالواسطة السياسية فحسب، بل بات إلى جانب حضوره الواضح في الشارع، سمة حاضرة في كل مؤسسات الكيان حتى الأمنية والعسكرية، التي يمكن لها أن تدفع الأمور باتجاه حرب أهلية حقيقية.

هل قللت الزيارة الأمريكية للصين احتمالات المواجهة؟



تدهور العلاقات الصينية-الأمريكية بشكل مستمر، وذلك على الرغم من الزيارة الودية الشكلية لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن منتصف الشهر الماضي، ففي الواقع العملي ما تزال المواجهة الاقتصادية والتجارية والسياسية تضي على قدم وساق بين الطرفين، وسط تنبؤات وتوقعات بتطور الظروف نحو مواجهة عسكرية مباشرة مستقبلاً في محيط تايوان ومنطقة البحر الصيني، فما نتائج زيارة بلينكن، وما احتمالات مثل هكذا صراع؟

■ يزن بوظو

زيارة بلينكن لبكين

احتفى العالم خلال الشهر الماضي بأبناء زيارة أنتوني بلينكن لبكين في 18 حزيران، بعد تعليق آمال هشة أن مثل هذا الأمر قد يفتح احتمالات تقارب صيني-أمريكي ما، لكن سرعان ما تبددت الأوهام منذ اليوم الأول بعدما نشر معهد أبحاث الدفاع والأمن الوطني في تايوان تقريراً، أعلن فيه دعوة الولايات المتحدة له للمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة تجمعها مع اليابان في طوكيو.

قبيل توجهه إلى بكين، قال وزير الخارجية الأمريكي: إن زيارته تهدف لتحسين خطوط الاتصال بين بلاده والصين، والتأكد من ألا تتحول «المنافسة مع الصين إلى صراع»، لكن جاء في أولى بيانات الخارجية الأمريكية بعد لقاء بلينكن نظيره الصيني تشين غانغ: «أوضح وزير الخارجية أن الولايات المتحدة ستدافع دائماً عن مصالح وقيم الشعب الأمريكي، وتعمل مع حلفائها وشركائها لتعزيز رؤيتها للعالم»، وبدوره قال غانغ: إن «العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وصلت إلى الحضيض، وهي في أدنى مستوياتها منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين»، مؤكداً لبكين: أن ملف تايوان هو الأهم والأخطر في العلاقات مع واشنطن، مبعداً إياه وجود خيارين فقط: «الحوار والمواجهة، وبين التعاون والخلاف».

وقد رفض الرئيس الصيني شي جين بينغ عرض بلينكن بفتح خط اتصالات للآزمات بين البلدين بسبب الظروف الحالية من العلاقات بين البلدين، أو قبل رفع العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة.

ما أوردناه يمثل جزءاً بسيطاً من مجريات الزيارة، إلا أنه الجزء الذي حدد السمات العام لها ولنتائجها التي لم تؤد إلى أي تطور

يذكر بالعلاقات بين البلدين أبعد من تهديئة دبلوماسية مؤقتة وعابرة، سرعان ما فرضت الوقائع العملية وحدة التناقضات الثنائية خاصة والدولية عامة تجاوزها نحو تصعيد سياسي وعسكري جديد.

ما بعد الزيارة..

يوضح تقرير معهد أبحاث الدفاع والأمن الوطني في تايوان وفقاً لسيناريو التريبات، أن المناورات المشتركة المقبلة ستكون محاكاة لصراع عسكري مفترض بين بكين وتايبيه في مضيق تايوان.

وفي 21 حزيران أقر مجلس النواب الأمريكي اتفاقاً تجارياً جديداً مع تايوان، يُسهل الإجراءات الجمركية بين الطرفين، بانتظار موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي عليه.

وعلى المستوى الدبلوماسي «زلّ» لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال حملة له لجمع التبرعات، بوصفه الرئيس الصيني شي جين بينغ بال «ديكتاتور» لتقابل هذه الزلّة بردود صينية حادة.

في 24 حزيران أعلنت وزارة الدفاع التايوانية عبر بيان لها عن اقتراب 19 طائرة حربية، و5 سفن تابعة للجيش الصيني بدورية عسكرية مشتركة من الجزيرة، ثم في 25 حزيران أعلنت الحكومة الفيتنامية وصول حاملة الطائرات الأمريكية «يو إس إس رونالد ريغان» إلى مدينة دانانغ، بعدما كانت تحتج على إبحار سفن صينية في مياهها الإقليمية.

أما على المستوى السياسي المباشر بين البلدين، فقد طالبت بكين في 29 حزيران عبر المتحدث باسم السفارة الصينية في واشنطن، أن ترفع الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها المفروضة على الصين لإعادة فتح المحادثات العسكرية رفيعة المستوى بين البلدين، وقال المتحدث ليو بينغويو: «إن الجانب الأمريكي

يعرف سبب الصعوبات في علاقاته العسكرية مع الصين.. لقد فرضت بالفعل عقوبات أحادية الجانب على الصين [...] يجب إزالة هذه العقبات قبل أي تبادل، ويمكن أن يتم التعاون بين البلدين». ليرد البنتاغون في اليوم نفسه، أن الولايات المتحدة لا تعترض رفع عقوباتها عن بكين، وقال المتحدث باسمه باتريك رايدر خلال مؤتمر صحفي: «بخصوص رفع العقوبات لغرض إزالة العقبات أمام إجراء الاتصالات، فكما قال وزير الدفاع لويد أوستين، بإمكانه إجراء اتصالات بنظيره الصيني الآن [...] ليس من الضروري رفع العقوبات لإجراء مثل هذه الاتصالات، ومن وجهة نظرنا، لا يوجد ما يعرقل إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة الآن».

قانون صيني جديد

أقر البرلمان الصيني في 28 حزيران نصاً قانونياً جديداً للعلاقات الخارجية، يتيح لبكين القيام بإجراءات جوابية اقتصادية وتجارية بمواجهة الضغوط الغربية، ويعطي أساساً تشريعياً لإجراءات انتقامية سريعة وسياسية بوجه أية خطوات غربية جديدة، وهو يهدف بشكل أساسي لحماية الشركات والمواطنين الصينيين من القيود الغربية داخل وخارج البلاد، ودخل حيز التنفيذ منذ الأول من الشهر الجاري، وبحسب وزارة الخارجية الصينية، فإن هذا القانون يعزز سيادة وأمن البلاد. ليجتج القانون بهذا المعنى للشركات والأفراد الصينيين خلال أنشطتهم الاقتصادية والتجارية، تحديداً منها مع روسيا، إمكانات للالتفاف على العقوبات الاقتصادية الأمريكية وبحمائية رسمية من الدولة الصينية.

مواجهة عسكرية مقبلة؟

قالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا

تشون ينغ هوا عبر تويتر يوم زيارة بلينكن في 18 حزيران: «إذا كان لنزاع عسكري مفاجئ أن ينشب بين الصين والولايات المتحدة، فلن يحدث ذلك جراء الأعمال الاستفزازية لجمهورية الصين الشعبية التي سترسل سفناً حربية وطائرات إلى لوس أنجلوس، أو مكان آخر على سواحل كاليفورنيا [...] على الأرجح ستتسبب فيه السفن الحربية والطائرات الأمريكية الموجودة قرب الأراضي الصينية.. في العلاقات مع دولة بحجم الصين، القاعدة الأساسية هي الاحترام المتبادل».

استناداً لمثل هكذا تصريحات، أو التطورات السابق ذكرها وغيرها، يميل معظم المحللين إلى الاستنتاج بأن السمة العامة للخطوات الصينية والأمريكية، أو العلاقات الثنائية بينهما، تضي بهدف وحيد، وهو تأجيل المواجهة العسكرية المحتملة بينهما مستقبلاً قدر الإمكان، والاستفادة من الظروف الراهنة حتى اللحظة الأخيرة استعداداً لهذه المواجهة على تخوم الصين.

في الحقيقة، لا تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وسط أزمته، والتطورات الدولية الجارية بعكس مصطلحتها، خياراً آخر سوى المواجهة مع الصين، حتى وإن اقتضت الضرورة بفتح جبهة عسكرية معها مستقبلاً، إلا أن هذا الأمر يختلف كلياً بالنسبة للصينيين الذين يمضون بالتعاون مع أصدقائهم وحلفائهم نحو إنهاء الهيمنة الأمريكية وإضعافها، وإعاقبة أية مشاريع وتوترات مستقبلية تلحق لها، وإنهاء الملفات المشتعلة حالياً سواء في تايوان أو أوكرانيا أو غيرها، وصولاً لتصفير قدرة الولايات المتحدة عن خوض أي صراع عسكري مباشرة، أو بالوكالة، ورغم ذلك تؤكد الصين على الدوام استعدادها للرد على أي استفزاز عسكري أمريكي بطبيعة الحال.

ما بات واضحاً وأكيداً حتى الآن، أن طموحات واشنطن وحلفائها بفصل الصين وروسيا عن بعضهما لا يمكن وضعها إلا بالتخيلات بكسر مسار التاريخ برمته، وليست علاقات البلدين فحسب، ضمن ظروف وأحوال جديدة مختلفة كلياً عن ظروف القرن الماضي وحربه الباردة، حتى وإن كانت هناك تشابهات شكلية بين الحقبين.

ما يجري في فرنسا ليس شأنًا داخلياً فحسب!



هدات وتيرة وحدة الاحتجاجات الفرنسية قليلاً خلال الأسبوع الماضي، وذلك بعد مرورها بفترة من الاضطرابات والمواجهات الواسعة بين المحتجين وقوى الأمن في مختلف المدن الفرنسية، وأصدرت السلطات الفرنسية عدداً من المقترحات والقرارات التصعيدية تجاه هذه التطورات، فضلاً عن محاولات تشويه طبيعة وحقيقة الصراع الجاري، واقتصاره بمسألة الهجرة والمهاجرين.

■ ملاذ سعد

إجراءات قاصرة!

والنواب لن يكونوا أهدافاً لمشروعة ضمن مشروع القانون الذي يجري العمل عليه، ليقابل هذا الطرح بردود فعل سلبية واسعة من قبل الفرنسيين عموماً والتيارات المصنفة يساراً، في النهاية.

حرف الصراع عن مساره
تحاول بعض الأطراف تشويه حقيقة الصراع الجاري عبر تفسير ما يجري في فرنسا بمختلف الأشكال الساذجة والتحريفية بالمعنى النظري: من إلقاء إيمانويل ماكرون بلومه على «العاب الفيديو» واستخدام المراهقين لمواقع التواصل الاجتماعي وتقليدهم الألعاب الإلكترونية، إلى تفسير الاحتجاجات وحصرها بالمهاجرين المهمشين من قبل بعض السياسيين، ل يبدو صراعاً ما بين أجناب مختلفين وفرنسيين، مروراً باعتبار أن ما يجري يمهد لحرباً أهلية فرنسية، أو أن ما يحصل وفقاً لعالم الاجتماع الفرنسي أوليفيه غالان يعبر عن «كراهية للشرطة منتشرة جداً بين الشباب في المدن تتحول إلى حقد عند وقوع حادث مأساوي، وهناك اقتصاد مواز في العديد من هذه الأحياء، وأنشطة منحرفة واتجار يشارك فيه عدد من هؤلاء الشباب، يتسبب بعمليات تفتيش أكثر تواتراً وبتوتر مع الشرطة، وبما نسميه أيضاً بالتمييز الإحصائي».

يحاول هؤلاء ما بوسعهم تقديم أية تفسيرات وتوضيحات لما يجري، إلا الحقيقية منها والمتعلقة مباشرة بعلاقة الناهيين والمنهوبين، وطبيعة النظام السياسي القائم بأسره، والذي يدفع الفرنسيون منذ سنين وبشكل متصاعد ومتطور نحو تغييره تماماً.

ما المقلق في فرنسا بالذات؟

تدعم هذه التفسيرات الفرنسية كافة الأنظمة الغربية ومعظم سياسياتها ومنظريها الليبراليين، ويؤيدون بشكل رئيسي

اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الثلاثاء الماضي، أن ذروة الاضطرابات في البلاد قد انتهت وتم تخطيها، مشيراً إلى «توخي الحذر بشأن الأيام والأسابيع المقبلة» مشدداً أن «الأولوية المطلقة الآن يجب أن تكون لضمان النظام على المدى الطويل» ليقتراح في اليوم التالي وضمن السياق نفسه قطع شبكات التواصل الاجتماعي خلال فترات الاضطرابات الشبيهة، قائلاً: «نحتاج إلى التفكير في كيفية استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية... عندما تخرج الأمور عن السيطرة، قد ننظر إلى تنظيمها أو قطعها».

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء الفرنسي أوليفيه فيران: إن الحكومة تخطط لتشكيل مجموعة من البرلمانيين للتفكير بفرض قيود إضافية على المنصات الرقمية، خلال الاضطرابات قائلًا: «إننا نريد أن تكون مجموعة العمل المشتركة بين الأحزاب، والتي ستضم البرلمانيين من جميع الحركات السياسية، قادرة بشكل مشترك على النظر في التغييرات على مشروع القانون الذي تم رفعه إلى مجلس الوزراء قبل أسابيع قليلة، والذي يؤثر على الأمن السيبراني واستخدام الأدوات الرقمية».

وفي يوم الأربعاء أجمع مشروعون فرنسيون على نقطة من ضمن مشروع قانون لـ «إصلاح العدالة» في فرنسا تتيح للشرطة البلاد إمكانية التجسس على المشتبه بهم عبر تشغيل كاميرات وميكروفونات وأنظمة تحديد المواقع في هواتفهم، أو بأية أجهزة أخرى كالحواسيب والمركبات عن بعد، بينما قام نواب بإدخال تعديلات تحدد استخدام «التجسس» حينما «تبرره طبيعة الجريمة وخطورتها» بحد قولهم، مشيرين إلى أن العاملين بمهن حساسة كالأطباء والصحفيين والمحامين والقضاة

الإعلامية ذاتها، مضطراً لتقديم «التطمينات» أن ألمانيا لن تسير هي الأخرى في طريق الاحتجاجات، وقال ساخراً: إن من وصفهم بـ «أحزاب المساج السيء» حذروا سابقاً من «شتاء غضب» أو «خريف غضب» لكن ذلك لم يحدث!

شولتز الذي يرى أن بلاده فعلت الكثير لتجنب الدخول في حالة من الاضطرابات الاجتماعية، يدرك بوضوح أن بلدان أوروبا كلها ليست بعيدة عما يجري في فرنسا، ولا يستغرب أن ترى الدول الأوروبية الأخرى أن التعامل مع الاحتجاجات والأوضاع الحالية ليس شأنًا فرنسيًا فحسب، بل هو بمثابة مشكلة يجب على الأنظمة السياسية في أوروبا التعامل معها قبل أن تتحول إلى «مشكلة عصية على الحل».

فلاشقة: شولتز الذي يرى أن بلاده فعلت الكثير لتجنب الدخول في حالة من الاضطرابات الاجتماعية يدرك بوضوح أن بلدان أوروبا كلها ليست بعيدة عما يجري في فرنسا

الاطروحة المتمثلة بالمهاجرين لما لها علاقة وصدى في بلدانهم أيضاً، ويعزوا هذا الدعم بشكل أساس لتخوفات هذه البلدان من تأثر شعوبها بالنشاط والحالة الفرنسية، وانتقال عدوى الاحتجاجات والاضطرابات إليها، وتحديداً من فرنسا التي كانت تاريخياً لاعباً فاعلاً وهاماً بإطلاق شرارات من هذا النوع على المستوى الأوروبي ككل. إذ تنتظر معظم الدول الأوروبية بحالة قلق جدي وتراقب تطور الأحداث في فرنسا، وكان أبرزها تصريحات المستشار الألماني أولف شولتز، إذ قال: إنه يتابع الأحداث في فرنسا بقلق، وأضاف: أن لديه أمل كبير في أن يتمكن ماكرون من «تحسين الأوضاع سريعاً». فعلى الرغم من أن البعض يقرأ هذه التصريحات بوصفها كلمات معتادة يطلقها السياسيون في حالات كهذه، لكن الحالة هنا تبدو مختلفة بعض الشيء، فشولتز الذي كان يقول رأيه في الأوضاع الفرنسية، وجد نفسه وفي المقابلة

تصريح من رئاسة «الإرادة الشعبية» حول عدوان جنين



حزب الإرادة الشعبية

مع تراجع أصحاب هذا الكيان في الغرب. ولذا فإن تكثيف سياسات التهجير والعدوان والاستيطان ليس تعبيراً عن قوة كما يحاول الكيان تصوير الأمر، بل العكس تماماً، هو تعبير عن محاولات الكيان تصعب وعرقلة التطور الموضوعي الحتمي والذي سيقود نحو تصفية الطبيعة العنصرية لهذا الكيان، ونحو حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفي المستقبل المنظور.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، إذ ندين العدوان الهامجي الصهيوني، فإننا نحیی المقاومة الفلسطينية البطلة والشعب الفلسطيني البطل، ونؤكد تضامناً الكامل معه ومع قضيتته العادلة التي هي قضية كل الشعوب الحرة في العالم في مواجهة الصهيونية ومن خلفها سلطة رأس المال المالي العالمي.

■ هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية دمشق 4 تموز 2023

أطلقت رئاسة حزب الإرادة الشعبية تصريحاً حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال على مدينة مخيم جنين وفيما يلي النص الكامل للتصريح:

يوأصل الإرهاب الصهيوني عدوانه المفتوح على مدينة ومخيم جنين في الضفة الغربية، وهذه ليست المرة الأولى خلال هذا العام، ولكنها الأشد ضراوة وإجراماً. ويواصل إبطال جنين وإبطال المقاومة الفلسطينية التصدي لهذا العدوان بكل الوسائل والسبل.

إن هذا العدوان الجديد، وإذ يعبر مجدداً وبشكل صريح عن الجوهر الفاشي العنصري للكيان الصهيوني، إلا أنه يعبر أيضاً عن مسعى الكيان وحكومته الحالية تحويل الأنظار عن أزماته الداخلية عبر رفع درجة حرارة المعركة مع الشعب الفلسطيني.

إن الكيان الصهيوني وقادته يدركون أكثر من أي أحد آخر، أن التطورات الجارية على الساحة العالمية لا تصب في صالحهم بأي شكل من الأشكال، بل على العكس فإنها تصب بالضد تماماً من مصالحهم، وخاصة

هل يتجه الغرب نحو التخلّص من جيوشه؟



بمتابعة سريعة للأخبار الغربية سنرى تلهلاً متزايداً للجيوش النظامية، وليس ذلك في معرض الحديث عن الذخائر والعتاد ونقصها نتيجة دعم أوكرانيا فقط، بل يصل الأمر أحياناً إلى عدم قدرة هذه الدول على توفير البسة داخلية للمقاتلين كما هي الحال في الجيوش النرويجية والسويدية والدنماركية، واجتياح موضة «الاتجاه الجنساني» المتزايدة لهذه القوات كما في حالة الجيش البريطاني الذي انفجرت في قواته الجوية مؤخراً فضيحة ثبت فيها حدوث تمييز ضد تنسب الرجال البيض الأسوياء جنسياً لصالح المتنوعين جنسياً. وحتى الجيش الأمريكي ذو الموازنة الهائلة، بتنا نسمع الكثير من قاداته عن عدم أهليته لمعارك حربية كبيرة، وعن نقص التجهيز وموضة الجنسانية... الخ. هذا كله يدفع إلى التفكير بماهية الأسباب وراء هذه التحولات، خاصة مع الميل المستمر للغرب للتصعيد في العالم ضد قوى مجهزة عسكرياً بشكل كبير مثل روسيا والصين.

■ اوديت الحسين

لنبدأ بشكل نظري من أنّ المؤسسة العسكرية المسلحة في أي دولة هي مؤسسة قابلة للقولبة لتتحرك بشكل يناقض مصالح الشعب أو يقف معه. يمكننا فهم هذه الديناميكية من تجارب الدول الأقل تطوراً من الناحية الرأسمالية «الدول الطرفية» حيث لا يزال تطويع القوات المسلحة من قبل المؤسسات الحاكمة أضعف، فالانقلابات والتمردات العسكرية التي يصنعها أو يساهم فيها الجيش في هذه الدول قد تأخذ مساراً يعمل لصالح النخب الحاكمة «المثال العالمي الأبرز هو تشيلي عندما انقلب بينوتشي على سلفادور الليندي»، ولكنّها قد تأخذ مساراً يعمل لصالح الشعوب «المثال العالمي الأبرز هو فنزويلا وهوغو تشافيز وإحباط الانقلابات المضادة». إنّ قدرة النخب الغربية على إبقاء الحال في دولها على ما كانت عليه خلال الخمسين عاماً الماضية أصبحت واهنة، ولهذا نشهد ارتفاعاً هائلاً ومستمرّاً في الاعتماد على القمع المباشر من خلال قوات الشرطة والأمن المجهزة بمعدات وتدريبات عسكرية. ورغم أنّ هذا المقال غير قادر على مناقشة أشكال القوات المسلحة واعتماد النخب عليها بشكل تفصيلي، لكنّ الغرب بالتأكيد - وهو الذي اعتمد لسنوات طويلة على وجود القوات العسكرية الوطنية «جيش وقوات أمن» كوسيلة قمع داخلية وخارجية، بدأ اليوم يتشكك ويخشى من قدرته على الاعتماد عليها أكثر.

هذا الخوف من قبل النخب منطقي ومبرر، فأفراد القوات المسلحة - جنوداً وضباطاً - هم في نهاية المطاف جزء من المجتمع الغربي الذي يشهد أزمات داخلية اقتصادية وسياسية تجعله

سيفيدنا أن ننتقل من فهم أنّ الجيوش النظامية الغربية هي في نهاية المطاف مؤسسات عامة تنتمي إلى جهاز الدولة، ولهذا فمن الطبيعي في ظلّ الاتجاه النيوليبرالي الذي حكم العقبة الرأسمالية الغربية منذ ثمانينيات القرن الماضي أن يتمّ وضعه على لائحة «التحول للخصخصة». وسواء كانت هذه الخصخصة تستهدف المؤسسات المرتبطة بالجيش، مثل مؤسسات توريد السلاح والملابس والطعام، أو تستهدف مستلزمات وجوده المباشر «الطواقم والتشكيلات والثكنات»، فمن الواضح أنّ جميع الدول الغربية، ولو كان ذلك بنظور متفاوت، تتجه نحو خصخصة الجيوش. ربّما الشكل الأبرز لهذه الخصخصة هو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تقدّم المقاتلين... ولكنّ تحويل القطاع العسكري إلى «قطاع خاص» هو أمر أكبر وأوسع في تفاصيله.

مسألة خصخصة الجيوش النظامية والقطاع العسكري الغربي لا تخضع فقط لاعتبارات «الحسابات الاقتصادية الرأسمالية»، ففي ميزان الحفاظ على الربح وإدامته، يجب على النخب الغربية أن تمتلك بشكل دائم مؤسسات قمع مباشرة «جيش وقوات أمن» جاهزة للتدخل لصالح النخب الحاكمة عندما لا تتمكن أدوات القمع والهيمنة غير المباشرة «إعلام وجامعات وانتخابات... الخ» من ممارسة دورها بشكل فاعل. يضعنا هذا أمام عدد من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ جميعها في الاعتبار عند تحليل البيانات.

غير قادر على الاستمرار دون تغيير. لناخذ مثلاً من القوات المسلحة البريطانية، فكما كتب الإعلام البريطاني بشكل صريح، «وصل الأمر إلى النقطة التي يتصور فيها الجيش البريطاني وعائلته من الجوع ببساطة. بدأ العسكريون في سلاح الجو الملكي في قاعدة كونينغسي الجوية بالتوجّه إلى بنوك الطعام بسبب ارتفاع التضخم في البلاد وأزمة غلاء المعيشة». كتبت وسائل الإعلام الأمريكية بدورها عن مشكلة عدم كفاية التأمين الصحي للعسكريين الذين أنهوا الخدمة وعائلاتهم، ما يجعلهم غير قادرين حتى على التداوي والحصول على العلاج اللازم، سواء الجسدي أو النفسي.

من سيحمي النخب؟

مهما كان ذلك غير قابل للتصديق بالنسبة للذين اعتادوا على كون الجيوش الغربية «محترفة» ولا تتدخل في السياسة، بشكل مباشر على الأقل، ففكرة أن تتمكن مجموعة من الأشخاص من ذوي التنظيم العالي من ضمّ معاناتهم سوية، وهم قادرين على العمل بموجب أسلوب رقابة حكومي وليس خاصاً محجوب المعلومات، وأنّ يتمكّن العامة من تدقيق عملهم وتشغيلهم بشكل أو بآخر عبر المؤسسات العامة «المهلهلة أحياناً ولكن الموجودة»، هو مصدر تهديد للنخب يجب التخلّص منه.

إنّ الاتجاه الغربي في التعامل مع جيوشه النظامية ليس أمراً للنقاش، فالبيانات التي تشير إليه أكبر من أن تحصى. لنعد إلى الحديث عن الجيش البريطاني كمثال بارز في دولة من أعمدة الرأسمالية الحالية والاستعمار القديم، يبلغ عدد أفراد الجيش البريطاني اليوم 76 ألفاً فقط، أي نصف عددهم في عام 1990، والأقل منذ نابليون. ووفقاً لوزارة الدفاع البريطانية، تعاني 32 كتيبة مشاة من أصل 33 في القوات البرية للمملكة المتحدة من «نقص حاد» في الجنود الجاهزين للقتال. تحتاج قوات المشاة البريطانية إلى أكثر من 14 ألف جندي، والوحدات القتالية التابعة للجيش البريطاني تمتلك بالكاد نصف الأفراد المطلوبين للانتشار العملي، كما أصاب النقص في الأفراد حتى

وحدات النخبة. معظم أسطول مركبات الجيش البريطانية المدرعة، بما في ذلك الدبابات، تمّ بناؤها قبل ما يقرب من 30 إلى 60 عاماً كاملة، وليس هناك خطط لاستبدالها في السنوات المقبلة. أصبحت البحرية البريطانية الشهيرة اليوم في حالة مثيرة للشفقة، حيث وصفها الأدميرال البريطاني آلان ويست، «ضعيفة بشكل يدعو إلى الشفقة». ربّما التعليق الذي قاله ضابط المخابرات العسكرية البريطاني العقيد فيليب أنجرا يصف شعور الجيش البريطاني ووضعه، «يدعو إلى اليأس».

من سيحمي النخب إذا لم يكن الجيش؟ ومن سيقف في وجه روسيا والصين في حالة إثارة نزاع معهما؟ الإجابة مركبة، هناك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث تكون للمرتزقة والقتلة الغلبة عدة وعتاداً، وهناك دول بأكملها يمكن استخدامها كوسيط تتم الحرب عبره وعبر قواه البشرية والمادية، أوكرانيا مثلاً...

إذا ما تابعنا العقيدة العسكرية الغربية، البريطانية والأمريكية بشكل خاص، منذ حرب أفغانستان والعراق، سنرى بأنّ القوات العسكرية والأمنية الخاصة بات لها وجود أكبر على المسرح العالمي، مع أسماء شهيرة مثل بلاك ووتر وبلاك شيلد. إنّ بلاك ووتر، والتي يقع مقرها الرئيسي اليوم في الإمارات (وبات اسمها الجديد Academi)، قدمت عرضين في السنوات الخمسة عشرة الماضية كافيين للبوح بقدراتها العسكرية. الأول كان للاتحاد الأوروبي حيث تعهدوا بحماية البحر المتوسط من «تهديدات دولة» والتي كان يقصد بها تركيا، وكذلك منع وصول أيّ مهاجرين إلى الأراضي الأوروبية. والعرض الآخر لدول الخليج العربي بحمايتها من «التهديد الإيراني» ومن أيّ تداعيات «للربيع العربي».

ما تشير إليه البيانات والتقارير بسيط، النخب الغربية تريد سفاحين غير محكومين بأيّ قوانين ليحموهم، ولينشروا الموت حيث يحلون، ويبدو أنّ الجيوش النظامية - والشرطة العادية أيضاً - غير قادرة على أداء هذه المهمة بدون خوف.

هناك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حيث تكون للمرتزقة والقتلة الغلبة عدة وعتاداً وهنالك دول بأكملها يمكن استخدامها كوسيط تتم الحرب عبره وعبر قواه البشرية والمادية أوكرانياً مثلاً...

توسّع منظمة شنغهاي للتعاون وإدارة النزاعات المحتملة



«إسرائيل»، ولكن الآن بعد انضمام إيران فإنها تعارض بالتأكيد دخول «إسرائيل»، وهذه المجموعة من التناقضات يصعب حلها حالياً. س - الهند هي الرئيسة الدورية لمنظمة شنغهاي هذا العام. لكن زيارة مودي إلى الولايات المتحدة وتوقيع البيان المشترك جعل العالم يعتقد أن الهند في طريقها إلى اتخاذ جانب الولايات المتحدة. كيف تنظرون إلى الاتجاه المتغير للعلاقات بين روسيا والهند؟

ج - في الآونة الأخيرة هناك بالفعل كثير من الناس الذين يعتقدون أن الهند تميل ناحية الولايات المتحدة، لكن أنا لدي تحفظاتي على ذلك، فأنا أعتقد بأن الهند لا تزال بعيدة عن التوافق مع الولايات المتحدة في الكثير من القضايا.

ضمن معطيات الوضع الحالي لا أعتقد أن هناك الكثير من التغيير في العلاقة بين روسيا والهند، فلا يمكن للهند الاستغناء عن روسيا في مجال الطاقة والأسلحة وما إلى ذلك، وهذا تقليد مستمر منذ الاتحاد السوفييتي. من وجهة النظر الحالية يجب تجنب القضية الروسية الأوكرانية قدر الإمكان في قمة منظمة شنغهاي للتعاون. إن اعتماد الهند اليوم على روسيا ليس فقط في شراء الأسلحة، ولكن أيضاً في دعم الأسلحة. لدى الهند الكثير من الأسلحة الروسية التي تحتاج إلى الصيانة وتوريد قطع الغيار... إلخ. في هذه المرحلة لا يمكن فصل روسيا عن الهند على المدى القصير. تشتري الهند أسلحة أيضاً من دول أخرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا، ولكن في الوقت الحالي ما بين 60 إلى 70% من إجمالي أسلحتها هي روسية الصنع.

أعتقد أن الولايات المتحدة قامت لاعتبارات إستراتيجية بحثة، ومن أجل كسب الهند لتطويق الصين وإقناعها بالقبول بالعقوبات ضد روسيا، أعطت مودي بعض المعاملة الفخرية عند زيارته لها، لكن لا يزال بين الجانبين بعض القضايا الخلافية الأساسية التي لا يبدو أن لها حلاً قريباً.

لذلك فإن منظمة شنغهاي هي منصة جيدة للغاية، والمنظمة نفسها ليست حصرية. في بعض الأحيان يصعب التوصل إلى حل للتيسير والتوسط بين الدول المتنازعة بشكل ثنائي، كما في حالة الصين - الهند، والهند - باكستان، لذلك يمكن استخدام منصة فرعية بين البلدين لحل المشكلات. وقد أثبتت فاعليتها في الصراعات من أجل الحدود والطاقة الكهربائية. يمكن للتوسع الإضافي في منظمة شنغهاي للتعاون أن يطور حصول نزاعات أقل بين الدول الأعضاء.

في الحقيقة انضمام إيران إلى المنظمة شهد الكثير من المنعطفات. في عام 2010 عندما زار الرئيس الإيراني أحمددي نجاد شنغهاي كان غاضباً جداً لأن المنظمة لا يمكنها قبول إيران عضواً فيها. لكن السبب في ذلك الوقت كان بسيطاً، فقد كانت إيران دولة تخضع لعقوبات الأمم المتحدة. لدى منظمة شنغهاي للتعاون قاعدة تنص على أن الدول الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة لا يمكنها الانضمام إلى المنظمة. بعد التوصل إلى «الاتفاق النووي الإيراني» في عام 2016 رفعت الأمم المتحدة العقوبات عن إيران، لكن لاحقاً انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، لذا فإن العقوبات التي تعاني منها إيران الآن هي عقوبات أحادية الجانب فرضتها الولايات المتحدة. في هذه الحالة لا توجد قيود على تطور الوضع الإيراني وحصولها على عضوية منظمة شنغهاي للتعاون.

وبالمثل، فروسيا ليست معاقبة من قبل الأمم المتحدة، فالعقوبات ضد روسيا هي من قبل الولايات المتحدة والغرب وحلف شمال الأطلسي. لذلك، مثل بيلاروسيا، لا توجد قضية عقوبات في الوقت الحالي، ويجب أن يكون الانضمام إلى المنظمة في المستقبل أمراً سهلاً نسبياً.

في الواقع طلبت «إسرائيل» مرتين الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، لكن يبدو ذلك الآن صعباً للغاية. تتمتع الصين وروسيا والهند ودول آسيا الوسطى بعلاقات عادية مع

في 7/4 عقد قادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون اجتماعاً لمجلس رؤساء الدول عبر الفيديو، ووقعوا وأصدروا «إعلان نيودلهي» لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون. خلال القمة استكملت إيران رسمياً إجراءات مختلفة وأصبحت عضواً رسمياً في منظمة شنغهاي للتعاون، ليرتفع عدد أعضاء المنظمة إلى تسعة. في الوقت نفسه تم توقيع مذكرة التزام بيلاروسيا بالانضمام إلى منظمة شنغهاي، حيث تقرب بيلاروسيا من الانضمام لتصبح العضو العاشر. ما هو احتمال توسع منظمة شنغهاي للتعاون؟ ومع زيادة الأعضاء كيف تدير المنظمة المخاطر المحتملة وتتحكم فيها؟ يجب بان غوانغ، باحث أول في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية، وكبير مستشاري جمعية الشرق الأوسط الصينية، عن هذه الأسئلة.

■ بان غوانغ لرجمة: فاسيون

المحرك المزدوج قد تغيرت في الوقت الحالي، ولكن يمكن اعتبار أن الصين تلعب دوراً متزايد الأهمية في نظام المحرك المزدوج هذا.

س - منذ إنشاء المنظمة اجتذب توسيع العضوية الكثير من الاهتمام. لكن إيران التي أصبحت عضواً، وكذلك روسيا، تعرضتا لعقوبات من قبل الغرب، أي إن هذه الدول لديها «مشكلات» معينة. كيف يؤثر هذا على منظمة شنغهاي للتعاون؟ وكيف تدير المنظمة وتتحكم في الصراعات أو المخاطر المحتملة؟ ج - إن عملية توسيع منظمة شنغهاي للتعاون مثيرة للغاية في الواقع. على سبيل المثال، عارض العديد من الأشخاص - بمن فيهم أنا وبعض السفراء القدامى - انضمام الهند إلى منظمة شنغهاي للتعاون. لكن بعد ذلك اتخذت الحكومة المركزية قراراً. كان المعارضون لانضمام الهند يخشون بأنها تثير المتاعب. لكن بعد انضمام الهند وباكستان بالفعل، تغيرت الآراء تدريجياً وزالت المخاوف. أتذكر عندما التقى الرئيس هو جينتاو بالقادة الهنود، قال شيئاً مؤثراً، أنه بعد انضمام الهند إلى منظمة شنغهاي للتعاون ستكون هناك منصة جديدة لحل مشكلات العلاقات الصينية الهندية. تلهمني كلمة «المنصة». على سبيل المثال، لم يكن من السهل على وزير الدفاع ووزراء خارجية البلدين الاجتماع بسبب الوضع المتوتر على الحدود بين الصين والهند. لعبت روسيا دوراً كبيراً في هذا، والآن توجد آلية خاصة تسمى الآلية الثلاثية تدير مسائل الحدود الصينية الهندية في السنوات الأخيرة.

س - فيما يتعلق بالآلية الديناميكية لمنظمة شنغهاي للتعاون، يعتقد العالم الخارجي أن الصين وروسيا كانتا القوة الدافعة المزدوجة لمنظمة شنغهاي للتعاون. هل لا تزال روسيا قادرة على أخذ شؤون المنظمة بالاعتبار؟

ج - عندما تأسست منظمة شنغهاي للتعاون لأول مرة طرح العالم الخارجي نظرية الصين وروسيا كمحركين مزدوجين، واستمرت الحال كذلك منذ ذلك الحين. وحتى بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية العام الماضي لم يتغير هذا الوضع كثيراً في العموم. ورغم أن دور الصين في المنظمة أكبر بكثير من ذي قبل، فلا يزال صعباً نسبياً أن تتمكن من تجاوز روسيا للقيام بشيء ما، هذا إذا افترضنا أن هناك هكذا نوايا في الأساس.

على سبيل المثال، سكة حديد الصين - قرغيزستان - أوزبكستان التي حظيت باهتمام كبير، حصلت أخيراً على دفعة كبيرة. لم تكن روسيا نشطة للغاية في الماضي، ولم تتم دعوة روسيا إلى المشاركة في أنشطة خارج إطار التعاون، ولكن روسيا لم تعترض على السكة مطلقاً وأعطتها تقييماً عالياً. في الحقيقة تتوخى الصين الحذر نسبياً عند تنفيذ مثل هذه الأنشطة حتى لا تؤثر على علاقاتها مع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة شنغهاي، وخاصة روسيا. لكن من جهة أخرى تأمل روسيا أن تلعب الصين دوراً أكبر لتقليل الضغوط عليها. لهذا لا يمكن القول بأن آلية

إن اعتماد الهند اليوم على روسيا في دعم الأسلحة لدى الهند الكثير من الأسلحة الروسية التي تحتاج إلى الصيانة وتوريد قطع الغيار... إلخ

«داريو فو» يقف ساخراً: «جعلتهم مضحكة العالم»!



دافعاً دائماً باتجاه إعادة إنتاجها وتقديمها من جديد. أما داريو فو نفسه فقد تميّز أسلوبه بالقدرة العالية على الهجوم والدفاع عبر السخرية والنقد اللاذع عن قضايا الإنسان الاجتماعية والسياسية. يضاف إلى هذا أسلوبه السردي الذي مزج بين الأدب والسياسة بشكل جريء ومبتكر. وبالمقارنة مثلاً مع الكتاب المسرحيين المعاصرين له، أمثال آرثر ميلر وصموئيل بيكيت وهارولد بينتر، فإن أسلوب «فو» السردي استمد قوته من التجارب الإنسانية اليومية والتحليل الاجتماعي العميق، بينما أُنجحت أعمال الكتاب الآخرين نحو التركيز على القضايا الفلسفية والوجودية. وبينما كان آرثر ميلر يركّز على طرح قضايا الهوية والصراع الداخلي والعائلي في مجتمعه، كما في مسرحيته الشهيرة «موت بائع متجول» على سبيل المثال، كان «فو» يعالج القضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى بوجه عام، ويستخدم المسرح كوسيلة للتوعية والنقد الاجتماعي. وذلك في الوقت الذي انشغل فيه صموئيل بيكيت، الذي يصفه البعض بكونه «بطل الدراما الوجودية» باستخدام المسرح كوسيلة للتعبير عن اليأس والعبثية، كما في مسرحيته ذائعة الصيت «انتظار غودو».

على أية حال، فإن الجدل القائم حالياً حول داريو فو، هو مؤشر على أهمية وجدريّة ما يحمله من أفكار وقيم، وعلى الرغم من وجود الكثير من الملاحظات التي يمكن أن يسجلها المشاهد للعرض التي قدّمت في سورية لأكثر من مخرج، فإن أعمال داريو فو حافظت على قيمتها في هذه العروض، وداوماً ما كانت نوافذ ضوء تسمح بالنظر بعيداً وعميقاً بقضايا الاستغلال والظلم الاجتماعي والاقتصادي، وتفتح الأفاق أمام مواجهتها.

من هذا الباب الواسع بالتحديد، يمكن اللجوء إلى قلب وجوهر النقاشات الأدبية المحتمدة حول الكتاب والأدباء الذين دأبوا على طرح القضايا الأساسية، والتي تمسّ الإنسان ومشكلاته وهمومه بصورة مباشرة لا موارد فيها ولا كذب ولا زيف، القضايا التي طالت بسهامها المنظومة الرأسمالية القائمة وقوانينها وأليات عملها ونظرياتها وقيمها ومبادئها.

ومن هنا، يصبح من المفهوم أن النقد اللاذع الموجه لداريو فو هدفه في العمق هو نقد ما يمثله من أفكار ومبادئ وقيم بديلة كان يسعى إلى تكريسها ورسمها بمواجهة العالم الرأسمالي المتوحّش، سعياً منه باتجاه إنهاء هذا العالم، وبناء عالم جديد يحيا فيه الإنسان حياة لا ذلّ فيها ولا مهانة ولا فقر؛ حياة عنوانها المساواة والعدالة الاجتماعية.

«تهمة الشيوعية» حاضرة!

كان «فو» في حياته شديد الانتقاد للسياسات الرأسمالية والأنظمة السياسية الحاكمة في العديد من الدول الغربية. وهذه الرؤية السياسية المعلنة جعلته موضوعاً للهجوم والانتقاد من قبل كتّاب وجهات تتبنّى رؤى نقيضة ومختلفة خلال القرن الماضي، وكانت «تهمة الشيوعية» هي الأساس في كثير من الأحيان لهذا الهجوم؛ إذ اعتبر هؤلاء النقاد أن أعمال «فو» تميل إلى تحييد الحقائق وتحويل الواقع، وكما يبدو فإن هذا السلوك ما زال ممتداً حتى اللحظة، ويوجد من يحمله داخل الأوساط الثقافية في العالم العربي.

ما يميّز مسرحيات داريو فو «1926-2016» التي تصنّف بكونها مسرحيات شعبية كوميدية، هي أنها مسرحيات يمكن تبنيها لتناسب شعباً وبلداً أخرى بعيداً عن إيطاليا، وهذا ما كان

حاولت لجنة نوبل النرويجية تكريسه من خلال منحه الجائزة على هذا النحو الذي فاجأ الجميع حينها، حتى داريو فو نفسه. وهو لا ينكر كونه يمارس فعل التهريج الكوميدي خلال أعماله لكن حول ذلك يقول بأن ثاني إنجازاته في الحياة هو أنه رفع التهريج إلى مرتبة الأدب بخلاف غيره ممن استندوا إلى هذه الأداة في العمل المسرحي. وعن إنجازه الأول يقول: «كنت شوكة في خاصرة الفاشيين واليمينيين.. جعلتهم مضحكة العالم».

وعلى ما يبدو، قد وجد بعض الكتّاب والنقاد ضالّتهم بهذا الوسم ليتولّوا بعد ذلك الأمر في محاولات التقليل من أهميّة «فو» وتكريسه بوصفه مهرجاً كبيراً كمحاولة للالتفاف على ما يقدم. وفي الحقيقة، لهذا الوسم أو القول معانته التي تذهب بعيداً عن كونها توصيفاً أو نقداً من باب أدبي صرف؛ معان يتداخل فيها النقد الأدبي مع المعركة الفكرية الواسعة، القديمة، والمحتدمة في هذه الأيام، حول النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم وبدائله. جوهر الأمر

لا نعتقد أن ما يجري عالمياً من تغييرات كبرى تطال كل ما جرى التعاطي معه سابقاً بوصفه حالة أبدية لا يطلها الزمن ولا الأيام، بغائب عن القارئ. يعلم القارئ اليوم أن الصراع على أشده حول القضايا الكبرى المرتبطة بالرأسمالية كمنظومة سائدة الآن وأزماتها ومشكلاتها، وأن هناك تساؤلات كبرى حول قدرة الكوكب والبشرية على الاستمرار في ظل الوضع القائم. ويعلم أيضاً أن مثل هذا الحديث تجاوز حدوده السابقة حول إمكانية إصلاح المنظومة، ليصل اليوم إلى نقاش البدائل واستعجال الحلول الجذرية.

دائماً ما كان الكاتب المسرحي الإيطالي داريو فو مثار جدل واسع في الأوساط الثقافية - الأدبية العالمية والعربية. وبين الفينة والأخرى يجد النقاد مناسبة لفتح النقاش من جديد حول أعمال هذا الكاتب وقيمته وأسلوبه وطريقته في البناء المسرحي، وعلى الدوام يجري ذلك بالتزامن مع تقديم عروض جديدة له. ولا يغيب عن وجهات نظر النقاد، المدح الشديد، والنقد اللاذع الذي يصل حدود إنكار القيمة الثقافية والفكرية لهذا الكاتب المهم.

■ احمد علي

عرض جديد يفتح المعركة

ومن جديد، كان عرض مسرحية «بدفع ما بدفع» العرض الذي أعده وأخرجه المخرج الأردني عبد السلام قبيلات، وقدمه على خشبة مسرح الحمراء في دمشق، مفتاحاً لعودة النقاش والجدال القديم - الجديد حول الكاتب الشيوعي داريو فو، ومكانته في الأدب العالمي. يجد المتابع أن ما يترتب عن عرش محطات النقد اللاذع عند الكتّاب والنقاد، هو اعتبار الكاتب اليساري الماركسي داريو فو «مهرجاً» لا أكثر، ولا يرقى بأعماله لمعالجات جدية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القديمة والراهنة. وللعلم فإن داريو فو الحاصل على جائزة نوبل للآداب عام 1997 كان قد سخر سخرية كبيرة لحظة تسلّمه الجائزة لكون تكريمه جاء على أساس كونه أفضل «مهرج» ضمن مجموعة المهرجين الذين «يشهرون بالناس ويشتمونهم»!

«داريو فو» ساخراً!

لذا وكما يبدو عليه الأمر، فإن هذا الوسم لداريو فو ليس وسمًا عابراً أو صديفياً، بل هو نهج مقصود، وقد

إن الجدل القائم حالياً حول داريو فو هو مؤشر على أهمية وجدريّة ما يحمله من أفكار وقيم

إصدارات جديدة

صدرت كتب جديدة تتناول حرائق الغابات والاحتباس الحراري العالمي ودور المنظمات النسائية الشيوعية خلال سنوات الكساد الكبير.

طقس النار

يتحدث جون فيلانتي في كتابه «طقس النار، صناعة الوحش» عن أيار 2016، عندما اجتاحت حرائق الغابات مدينة فورت ماكموري، مركز صناعة رمال القطران الكندية. أدت الكارثة التي بلغت تكلفتها مليارات الدولارات إلى ذوبان المركبات، وتحويل أحياء بأكملها إلى قنابل حارقة، ودفع 88 ألف شخص إلى ترك منازلهم في فترة ما بعد الظهر. يوثق جون فيلانتي ما حدث ولماذا، ويجادل بأن حريق فورت ماكموري هو معاناة للحياة في عالم أكثر سخونة وقابلية للاشتعال والحرائق.

ستقتلك الحرارة أولاً الحياة

في كتاب جيف جودل الجديد «ستقتلك الحرارة أولاً، الحياة والموت على كوكب محترق» معلومات عن وصول درجات الحرارة في بعض المناطق الآسيوية خلال النهار إلى مستوى جرى تسجيله لأول مرة على الإطلاق، وهي شديدة لدرجة لا تسمح لبقاء الإنسان على قيد الحياة. يوضح الكاتب كيف أن الحرارة الشديدة، تؤثر على كل شيء من الإمدادات الغذائية إلى تفشي الأمراض. وإذا لم يتم إيقاف ذلك قريباً، فإن الاحتباس الحراري يعني كارثة عالمية.

نساء الكساد الكبير

يدرس كتاب جديد كيف تحولت النساء الأمريكيات من أصل إفريقي إلى الحزب الشيوعي في ثلاثينيات القرن الماضي. وفي دراستها المبتكرة لأربع مدن في الغرب الأوسط خلال فترة الكساد، كشفت المؤرخة ميليسا فورد باستخدام المحفوظات المحلية، سبب تحول النساء السود إلى الحزب الشيوعي بعد ثلاثينيات القرن الماضي، وخاصة

بعد نشوء حركة مجالس العاطلين عن العمل خلال الكساد بعد انهيار النظام في عام 1929. مع معدلات البطالة المرتفعة وانتشار الفقر في نطاق مذهل بنسبة 40-75%. في كل من تلك المدن التي درسها فورد، حيث واجهت عشرات الآلاف من الأسر السوداء صراعات يومية من أجل الحصول على الطعام ودفع الإيجار ومكافحة الأمراض، فضلاً عن مقاومة رجال الشرطة المتوحشين وأرباب العمل العنصريين. كانت هذه التطورات تعني أن معظم أفراد الطبقة العاملة السوداء ليس لديهم مركز

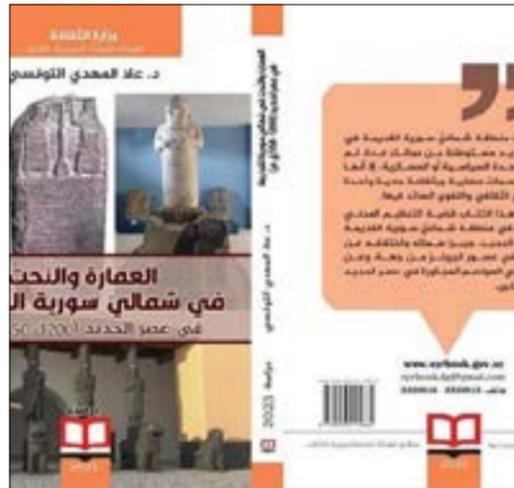
تنظيمي للقتال، والذي فهموا أنه ضروري لتغيير ظروف حياتهم. وبحلول عام 1930 أصبح الحزب الشيوعي صوتهم. وبرزت نساء بأدوار قيادية في مجالس العاطلين عن العمل والنقابات العمالية وروابط المهاجرين، وفعاليات تأمين الإجراءات المجتمعية مثل إيصال الطعام والرعاية الصحية والأجور. لقد انتخبت مجالس العاطلين عن العمل نشطاء الحزب الشيوعي إلى هذه المجالس في المدن التي ضربها الكساد، حيث نظمت النسوة النضالات ضد إخلاء المنازل ومن أجل تأمين الإغاثة والأجور والدواء.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



احتل وزير الحربية السوري يوسف العظمة مكانة مهمة في وعي وذاكرة الشعب السوري، وخاصة في الفترات التي كانت تشهد نهوضاً في الحركة الوطنية والجماعية، في مرحلة النضال ضد الاستعمار الأجنبي 1920-1945، وفي مرحلة النضال ضد الأحلاف الحربية للإمبريالية 1954-1958. في الصورة: مجموعة من الصور التي نشرتها مجلات سورية مختلفة منتصف خمسينات القرن الماضي.



العمارة والنحت في سورية القديمة

أصدرت الهيئة العامة السورية للكتاب إصداراً جديداً بعنوان «العمارة والنحت في شمالي سورية القديمة في عصر الحديد 1200 ق.م.»، تأليف: د. علا المهدي التونسي. ويتحدث الكتاب عن فترة أصبحت فيها منطقة شمالي سورية القديمة في عصر الحديد مستوطنة من ممالك عدة، لم تعرف الوحدة السياسية أو العسكرية، إلا أنها تشترك بسمات حضارية وثقافة مادية واحدة رغم التنوع الثقافي واللغوي السائد فيها. يعالج هذا الكتاب قضية التنظيم المدني «العمران» في منطقة شمالي سورية القديمة في عصر الحديد، ويبرز سماته واختلافه عن العمران في عصور البرونز من جهة، وعن العمران في العواصم المجاورة في عصر الحديد من جهة أخرى.



المؤتمر العالمي للروبوتات

قالت الجمعية الصينية للعلوم والتكنولوجيا في مؤتمر صحفي، إن المؤتمر العالمي للروبوتات 2023 سيعقد في بكين في الفترة من 16 إلى 22 آب القادم، حيث سيتم خلاله الكشف عن الإنجازات المتطورة في مجال صناعة الروبوتات. ويتألف المؤتمر العالمي للروبوتات من ثلاثة أقسام، تشمل عقد منتدى وإقامة معرض وإجراء مناقشات. وسيركز على الاتجاهات الرائدة لتكنولوجيا الروبوتات وصناعتها، ويعرض سيناريوهات التطبيق لابتكار الروبوتات في مختلف القطاعات، ويعقد مسابقات عالية المستوى للواجهة الدماغية الحاسوبية والتعاون بين الإنسان والآلة، وستشارك أكثر من 100 شركة ممثلة لشركات الروبوتات في الداخل والخارج بأكثر من 500 من المعارضات مجالات التصنيع والزراعة والرعاية الطبية والصحية وخدمات كبار السن.

لحظة «الكشف عن الحد والانتقال نحو الوجود الحي»: المشروع الحضاري بين هيغل ولينين (2)



في المادة السابقة كنا قد حاولنا الاستعانة بلغة الديالكتيك «الصافي» لدى هيغل وملاحظات لينين عليه في «دفاتر عن الديالكتيك». والفكرة الأساس هي أن الانتقال من «الوجود الميت» نحو «الوجود الحي». هذا الانتقال هو التعبير المجرد عن ضرورة الانتقال الحضاري المطلوب اليوم. وفي هذه المادة سنمر أكثر على بعض أفكار لينين في نصوصه المجمعة في كتيب تحت عنوان «إشراك الجماهير في إدارة الدولة».

د. محمد المعوش

مجدداً، من «الميت» إلى «الحي» عبر «الفعالية»

الانتقال من «الوجود الميت» إلى «الوجود الحي» «بلغة الديالكتيك» يحصل فقط من خلال الانتقال من «الشيء في ذات» نحو «الشيء لذاته» وللاخرين، فثكون حينئذ «الفعالية» «الحركة الداخلية، الحياة...». فالأول «الشيء في ذاته، منقطع الصلة بالآخرين» هو التعبير المجرد عن نمط الحياة الفردي-الاستهلاكي المهيم بقوة عالمياً طوال العقود الماضية،

أما الثاني «الشيء - لذاته - وللآخرين» هو التعبير المجرد عن نمط الحياة حيث يشترك الناس فعلاً في صناعة تاريخهم المشترك، عبر حل التناقض في البنية الرأسمالية الحالية، «هكذا، إن شيئاً هو حي فقط بما أنه يحوي في ذاته التناقض». وربطاً بقضية عقلانية الإنسان، والدفع نحو البربرية، فإن النمط الأول «الفردي الاستهلاكي» الذي وصل التنظير له اليوم حد المثالية المنعزلة عن الواقع والعممية (في ممارسات سحرية وشعوذات «البيبرالية» مختلفة لحل القضايا الفرديّة) قاتل للعقلانية لأنه وبكل بساطة «وجود ميت» دون «فعالية-حياة». ولا بد من الإشارة إلى أن الاقتباسات المذكورة في المادة الحالية، هي إما من هيغل أو لينين، ولم نُشر إلى صاحب الاقتباس لأن اتجاه هذه الأفكار بالتحديد لا يختلف فيه لينين مع هيغل. ولا يمكن المواجهة إلا من خلال نقض قادر، أولاً، على وعي هذه الفعالية وفهمها والمناداة بها من خلال «وعي الحد» الحالي للوجود المأزوم، وبالتالي رؤية «ما وراء الحد»، أي حدود العالم الجديد. فإنتاج هذا «المفهوم» الخاص بهذا الانتقال نحو الوجود الحي-العقلاني هو تحقيق الضرورة الواعية كحريّة، «فالمفهوم»، مملكة الذاتية أو الحريّة. وثانياً من خلال التأسيس للنقيض ممارسياً، أي التأسيس لنمط «الوجود للآخرين» ضمن «التربط الكلي-الكوني» وضمن «حاصل جمع الحركة» «الليس هذا الحاصل بلغة الاشتراكية هو الأممية والصراع العالمي واتجاهاته وقواه المختلفة». ولكن هذا دونه الكثير من الجهد النظري والعملية، الذي كانت التجارب الثورية قد اختبرت الكثير من صعوباته المؤسساتية والبشرية. وفيما يلي بعض من ملاحظات

في إدارة الدولة تصبح الرأسمالية عاجزة عن الصمود»، ولهذا، يقول يشدد لينين، «كان شعار كل السلطة للسوفييات... وتغيير جهاز الدولة القديم كله تغييراً جذرياً، تغيير هذا الجهاز الدواويني الذي يكبح كل ما هو ديمقراطي، و لا ريب أن هذه المهمات صعبة، ولكن إذا كنا

ننسى أنفسنا اشتراكيين ولا نشير إلى صعوبة هذه المهمات إلا بقصد التهرب من تنفيذها، زال عملياً الفرق بيننا وبين خدم البرجوازية». ولهذا نقول إن المشاريع الحضارية المطروحة اليوم، ولأنها على العموم قد تخدم اتجاهها ضاراً كون «السعي وراء التعابير المفخمة يغطي غموض الفكرة السياسية».

إن الاشتراك في العملية السياسية يطرح أمامه مهمة ضرورية أن تتمكن القوى «الأكثر طليعية... من أن تستنهض وتربي وتعلم وتجتذب... السواد الأعظم الضخم... الواقع حتى الآن على هامش الحياة السياسية، والتاريخ معاً... فالشعب المحكوم عليه في ظل الرأسمالية على وجه الضبط بسجن الأشغال الشاقة، وتكنة العمل الممل اللامتناهي»، وتجاوز هذا الواقع «وللمرة الأولى بعد قرون وقرون من الكبح لأجل الغير، من العمل القسري لأجل المستثمرين، تنبذ إمكانية العمل من أجل الذات». هناك إذاً في جوهر الانتقال الاشتراكية، انتقالاً فريدياً- «ذاتية»، ضاعت إلى حد كبير في ظل سنوات التراجع النظري، وهذا ما عزز الاتهام المغلوط من قبل أبواق ومنظري الرأسمالية بأن الفرد لا وجود له في هذا الانتقال الثوري. أما مشروع ماركس وإنجلز ولينين والماركسية بشكل عام، هي انتقالاً حضارية، تتمحور حول الإنسان «الخاص»، في ذات وقت تمحورها حول «الكل-العام».

في سبيل قطع الصلة مع الماضي اللعين الذي عود الناس اعتبار كسب الخبز والملبس «ونضيف، الحياة الروحية» «قضية خاصة...». إنما هو نضال هائل المدى، وذو أهمية تاريخية عالمية، يخوضه الوعي الاشتراكي ضد العفوية البرجوازية الفوضوية».

لينين عن صعوبة وجهد بناء الجديد
إن «الوجود لأجل الذات» ولأجل الآخرين»- أو بالأحرى الصيغة الأوضح من جدلية هذه العلاقة هي «الوجود لأجل الذات هو الوجود لأجل الآخرين» «والعكس صحيح» - ضمن «التربط الكلي-الكوني» يعني بالمعنى السياسي الاشتراكي في صناعة المصير المشترك «على المستوى العالمي-الأممي». وهذا هو التناقض المباشر مع الرأسمالية، وجهازها، أي «الجمهورية البرجوازية البرلمانية» التي «تعرق، تخنق حياة الجماهير السياسية المستقلة، واشتراكها المباشر في البناء الديمقراطي لكل حياة الدولة، من القاعدة إلى القمة»، وهذا الاشتراك ملح اليوم «فبقدر ما يتفاقم الانهيار الاقتصادي وتشتد الأزمة الناجمة عن الحرب، بقدر ما يصبح من الضروري قيام الشكل السياسي الأكمل الذي يسهل شفاء الجراح الرهيبة التي تسببت بها الحرب للإنسانية» «فما بالنا اليوم في ظل التدمير المادي والعقلي للإنسانية في ظل الحرب الهيجينية»، ولهذا، فالمشروع الحضاري النقيض ليس فقط «شعارات عامة» ثقافية وهوياتية، بل إن قاعدته المادية يجب «كما السوفييات في الصيغة الاشتراكية المعروفة» «وينبغي أن تتناول مسائل فورية وملحة، ومسائل الحياة بالذات».

ويضيف لينين «إذا ما اشترك الجميع حقاً

إن الاشتراك في العملية السياسية يطرح أمامه مهمة ضرورية أن تتمكن القوى الأكثر طليعية من أن تستنهض وتربي وتعلم وتجتذب

لينين في بداية انطلاق الدولة السوفياتية، والتي ولا شك تهمنا اليوم، لكون المادة البشرية الخام التي نرثها اليوم هي نتاج عقود من غياب الفعالية، مع كل بنيتها العقلية والنفسية التي تتمحور حول فكرة الربح المطلق، ونفي كل خسارة-ثمن-تضحية، وتشرب الأيديولوجية الفرديّة ونمط الحياة على قاعدة «السهل» العقلي والممارسي، دون الإبداع الأصلي، والابتعاد عن قضية وجود تناقض في الواقع «أنظري» تيار «الإيجابية» الطاغية عالمياً، ليس في علم النفس فقط، الذي هو تعبير عن رفض كل «سلبية»، بل الوجود في مراجع «التنمية البشرية» «وتنمية الذات»، والممارسات/الطقوس الرائجة حول اكتشاف «العالم الداخلي وطاقته الخلاقة» كذا، بل تسطيعه والتلاؤم معه «الهروب من الصراع الفردي الداخلي»، ولكن «ليست «الهوية» «النمائل» سوى الوجود الميت، أما التناقض فهو جذر كل حركة، وكل حياة، فقط من حيث إن شيئاً له تناقض في نفسه، يستطيع أن يتحرك، له دفع وفاعلية. ولكن بالمقابل، لدينا قوى بشرية متعلمة «حتى لو كان العلم علماً برجوازيًا بالعام» وخاضت تجربة الإدارة والتنظيم والتفكير المجرد بما لا يقاس مع القوى الاجتماعية «البروليتارية-الفلاحية» في بدايات القرن الماضي. وهذا التناسب بين «الإيجابي» «والسلبي» للقوى الاجتماعية يختلف من مجتمع إلى آخر. فهذا السلبي اليوم يتضمن تضخماً لنزعات الفوضوية كنزعات بورجوازية حيث «نرى إلى أي حد تناقض هذه النزعة الفوضوية» «الاشتراكية... تناقضاً مستعصياً لا حل له...» «ما يفرض» النضال في سبيل تربية الجماهير بفكرة الرقابة والحساب... إن النضال في سبيل هذه الفكرة،